الإثنين 20 آب 2018
العدد 3546 السنة الثالثة عشرة
Lundi 20 Août 2018 no 3546 13ème année
32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
أجور المدراء التنفيذيين في المصارف

- الدخل الأساسي
تلعثم اليمين واليسار
- تركيا
الانهيار التام
- الشمولية الطائفية
الاقتصاد السياسي للمجتمع المدني

«هفوات» الجامعة الأميركية: التطبيع «مش مزحة»! [6]

العلاقات اللبنانية ـ السورية:
التطبيع لتسريع عودة النازحين [2 ـ 5]

معابر مصر والأردن
مرحباً بكم في الذلّ
[14 ـ 17]

توافق المعايير المصرية والأردنية لسفر الفلسطينيين الشروط الإسرائيلية وتزيد عليها القاهرة «إذلال» المسافرين الغزيين (أي بي إيه)

العراق

«اجتماع بابل»
حظوظ المالكي والعامري تتعزّز
17

اليمن

«أنصار الله» تحضّر أوراقها لـ«جنيف 3»
18

إيران

65 عامًا على «أجاكس»
هل يفرض ترامب عقوبات على «التاريخ»؟
19

قضية اليوم

الحريري وسوريا: نعامة تدفن رأسها في الرمال

يختبئ رئيس الحكومة المُكلّف سعد الحريري، في ملّف العلاقة مع سوريا، خلف إصبعه... وخلف المبادرة الروسية لعودة النازحين. ظنّ أنّ بوابة موسكو، ستُشكّل له المفر من تعاون صريح مع الحكومة السورية، فإذا به يصطدم باقتناع روسي بضرورة عدم تأجيل التنسيق اللبناني ــ السوري

ليا القزي

قبل أسبوعين، وصل إلى لبنان وزير الطاقة السوري محمد زهير خربوطلي. الخبر كشف عنه وزير المال علي حسن خليل لقناة «الميادين»، مُضيفاً أنّ سوريا قدّمت إلى لبنان عرضاً لاستجرار الطاقة أرخص «من البواخر أو حتّى المعامل، مع إمكانية أن تصل التغذية إلى 350 ميغاواط. أنا كوزير مال، أرسلت الموافقة إلى مؤسّسة كهرباء لبنان لوضعها موضع التنفيذ». هل وصل الخبر إلى مسامع تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية وفريق 14 آذار السياسي، «المنتفضين» ضد «التطبيع» مع الدولة السورية؟ الأرجح أن يكون الجواب إيجاباً، ولكنّ هذا الفريق السياسي الذي انغمس «حتى العظم»

> **مصلحة لبنان الاقتصادية قائمة على تعزيز التعاون مع سوريا**

في مشروع استهداف سوريا، يتعامل مع الأمر وفق سياسة النعامة التي تدفن رأسها في الرمال.

ملف العلاقة بين لبنان وسوريا استراتيجي، إلى درجة أنّ بعض أركان الدولة اللبنانية يعتقد أنّ بالإمكان تقرير مصيره من خلال تصريحات إعلامية أو شعبوية. رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري، في مقدّم هؤلاء، الذين قرّروا التعامل مع الملف اللبناني - السوري بديماغوجية، بعيداً من أي منطق سياسي أو مصلحة وطنية. لم يكتفِ بذلك، بل ذهب حدّ ذرّ الرماد في عيون الرأي العام اللبناني، من خلال تقديم معلومات، يُدرك تماماً عدم صحّتها.

في 14 آب، قال رئيس تيار المستقبل إنّه غير موافق على «عودة العلاقات اللبنانية ــ السورية... هذا أمرٌ لا نقاش فيه». لافتة لغة الجسم التي استخدمها الحريري. ولكنّها كانت لتكون أكثر إقناعاً، لو لم تكن العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين الشريكين في محاربة الإرهاب والعدو الصهيوني، قائمة ولم تنقطع يوماً؛ لا بل عمد الجانب اللبناني إلى «تعزيزها» من البوابة الدبلوماسية.

سيكون هناك تطور تدريجي للعلاقة مع دمشق، يفرض نفسه تلقائياً (مروان طحطح)

فحكومة سعد الحريري، هي التي وافقت في تموز الـ2017، على تعيين السفير سمير زخيا على رأس البعثة اللبنانية في دمشق، بعد أن كان المنصب بعهدة القائمة بالأعمال فرح بزي. لو أراد لبنان توجيه رسالة سلبية إلى الدولة السورية، لكان خفّض التمثيل الدبلوماسي، عوض إرسال دبلوماسي برتبة سفير إلى سوريا لتمثيله.

لا يتعلّق الأمر فقط بالجانب الدبلوماسي. فلا يُمكن أحداً أيضاً القفز فوق التنسيق الثنائي، الأمني والإنساني (النزوح) والزراعي والصناعي والكهربائي العلني والذي تمّ المجاهرة به. في أيلول 2017، التقى الوزيران جبران باسيل ووليد المعلّم، مُتحدّثين عن العلاقات الثنائية «بين البلدين الشقيقين»، ومن ضمنها «التنسيق والتعاون السياسي والاقتصادي». وفي بداية آب، كشف الوزير سيزار أبي خليل، أنّه «على تواصل مستمر مع وزير الطاقة السوري، وتأمين الكهرباء من سوريا أمر وارد». كما أنّ تلبية وزراء لبنانيين، لدعوات من الحكومة السورية لم تتوقف، وآخرها مُشاركة الوزير حسين الحاج حسن في «معرض رجال الأعمال والمستثمرين في سوريا والعالم 2018»، وقد تحدّث يومها وزير الصناعة عن عددٍ «من المصانع المشتركة بين البلدين يتمّ العمل عليها عند المناطق الحدودية في الهرمل وبعلبك والقاع». قريباً، سيطل عدد كبير من الوزراء اللبنانيين وممثلي القطاع الخاص في لبنان عبر معرض دمشق الدولي (أيلول المقبل).

ليس الحريري وحلفاؤه (بعضهم يأمل في أن يكون شريكاً في إعادة إعمار سوريا)، بمعزل عن هذه الوقائع، وإن كابروا عليها. والتأكيد على ذلك، ليس بحاجةٍ إلى ضيافة جديدة للحريري في قصر تشرين، و«مُصافحة حارّة» مع الرئيس بشار الأسد. يكفي أن يكون المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم مُكلّفاً رسمياً من رأس الدولة اللبنانية لمتابعة ملّف النازحين، حتى يكون التواصل قائماً بصورة «شرعية».

أصلاً، لا يُمكن الحديث عن مُبادرة روسية في ملف النازحين، أو غيره، من دون إدراك أنّ الحكومة السورية ستكون في صلبها. هذا ما أبلغته موسكو صراحةً للحريري. سوريا لن تقبل إلا باحترام كامل للسيادة السورية في كل الملفات من دون استثناء. وما تُريده سوريا، هو الانتهاء من ملّف النازحين وعودتهم إلى بلدهم، قبل الانتخابات الرئاسية في الـ2021. فتكون عندئذٍ، قد أسقطت صفة النازح عن أي سوري يبقى خارج بلده، على أن لا يُشارك في الاستحقاق الرئاسي، إلا من هو في الداخل. لذلك، تريد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، عرقلة أي عودة للنازحين إلى سوريا، قبل الـ2021، وهو ما يُعبّر عنه الحريري محلياً، برفضه أي عودة جماعية للاجئين إلا برعاية الأمم المتحدة ووفق آليات متناغمة مع غير مصلحة لبنان وسوريا.

علاقة «الوصاية» من السعودية تجاه الحريري، تدفع البعض إلى الاعتقاد بأنّ موقفه أخيراً من التنسيق اللبناني - السوري، تعبيرٌ عن وجهة نظر سعودية. لا سيّما أنّ الحريري، وفي لحظة توافق سعودي ـ سوري، غطّ في العاصمة دمشق. إلا أنّ مصادر سياسية مُطلعة، تُرجّح أن يكون رئيس الحكومة المُكلّف «يُعبّر عن رأي شخصي، فُتفرضاً أنّه بهذا الكلام يتكلّم لغة الرياض، وبالتالي يتوجّه إليها برسالة تُطمئنها». علماً أنّ الرياض «تُفضّل في هذه المرحلة اعتماد سياسة الصمت، في ظلّ الحديث عن مُحاولتها طرق أبواب دمشق، من دون أن تلقى جواباً حتى الآن».

موقف الحريري استدعى ردّاً من الرئيس ميشال عون، فنقل عنه زوّاره («الأخبار» عدد 17 آب 2018) أنّ الجانبين اللبناني والسوري سيتفقان في الوقت المناسب على آلية رسمية في شأن فتح معبر نصيب. ثمّ أتى خطاب الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصرالله، ناصحاً «بعض القيادات» (الحريري ضمناً) «تهدي حصاناتها»، في موضوع العلاقة مع سوريا. دعا هؤلاء «ألا يلزموا أنفسهم بمواقف قد يتراجعون عنها». وكان لافتاً أنّ عون ونصرالله، فصلا ما بين تشكيل الحكومة وملّف التنسيق مع سوريا، على عكس الحريري الذي اعتبر أنّ الثانية ستنسف الأولى. مصادر سياسية مُطلعة توضح أنّ «الغاية من كلام عون ونصرالله، أن لا يُصور وكأنّ في البلد وجهة نظر واحدة (سلبية) من العلاقة مع سوريا». وتُضيف المصادر أنّ مصلحة لبنان الاقتصادية قائمة على تعزيز التعاون مع سوريا. وفي النتيجة، «سيكون هناك تطور تدريجي للعلاقة مع دمشق، سيفرض نفسه، مُعزّزاً بوضع سوريا الميداني».

علم وخبر

تشكيلة حريرية قبل 15 أيلول

أجرى رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، خلال عطلة نهاية الأسبوع، عدداً من الاتصالات، أبلغ خلالها قيادات لبنانية نيّته تقديم تشكيلة حكومية قبل 15 أيلول المقبل. لكن أحد الوزراء، وبعد تشاوره مع الحريري، أعرب عن اعتقاده بأن رئيس الحكومة يشتري المزيد من الوقت ريثما يحصل على تفويض خارجي بتشكيل الحكومة. وقال الوزير نفسه إن الحريري مشغول بأموره الخاصة، المالية منها والتنظيمية (تيار المستقبل)، خصوصاً بعد أن بلغت الخلافات حدّ اضطرار النائبة بهية الحريري عقد لقاء مصالحة بين نجليها نادر وأحمد، بسبب خلافات بينهما على تقييم نتائج الانتخابات النيابية.

البخاري... وعكاري

قدّم القائم بالأعمال السعودي وليد البخاري هبة مالية للمعارض السوري الذي كان متحدثاً ومسؤولاً شرعياً في تنظيم «جند الشام» المدعو عبد الرحمن عكاري، الذي يترأس حالياً ما يسمى «لجنة متابعة شؤون اللاجئين السوريين في لبنان». وقد خصصت هذه الهبة لإنشاء سور للمقبرة المخصصة لدفن الموتى السوريين في بلدة شيرحميرين في عكار، أي في المنطقة المقابلة لبلدة الدبوسية السورية الحدودية!

حواجز النبطية باقية

يوم الجمعة الفائت، أرسل المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان برقية إلى كل من وزارة الداخلية وقيادة الجيش وقادة الوحدات وهيئة الأركان والمفتش العام وغرفة العمليات يوعز فيه بـ«إلغاء المجموعة الأمنية في النبطية وتعاد العناصر الى مراكزها الأساسية، على أن يعمل بهذا التدبير فوراً وبدقة عن التنفيذ حتى تاريخ 24 آب الجاري». ورغم أن البرقية ربطت قرار عثمان بـ«كون الأوضاع الأمنية في النبطية مستقرة»، إلا أنه أحدث بلبلة في مدينة تلقّت تهديدات إرهابية متكررة في السنوات الماضية. ما زاد الطين بلة هو اقتراب موعد إحياء مناسبة عاشوراء. وقد تبيّن أن القرار ليس جديداً، بل موصى به من قبل قيادة وحدة الدرك الإقليمي وشعبة الخدمة والعمليات منذ شهر حزيران الفائت. لكن المداخلات السياسية مع اللواء عثمان وفرع المعلومات أدت إلى تأجيل قرار إزالة الحواجز الثمانية عند مداخل المدينة إلى ما بعد عاشوراء، وتحديداً حتى تاريخ 25 أيلول المقبل.

إهانة محامين في سجن رومية

تصاعدت شكاوى المحامين من إساءات يتعرضون لها من قبل عناصر قوى الأمن الداخلي أثناء زياراتهم لسجن رومية المركزي. وقد وجّه نقيب المحامين في طرابلس عبدالله الشامي كتاباً الى وزير الداخلية نهاد المشنوق روى فيه ما حدث مع بعض المحامين في سجن رومية، حيث طلب منهم رجال قوى الأمن خلع أحذيتهم واحترامهم قبل لقاء موكليهم. وتحدث الشامي عن صدمة المحامين الذين راجعوا الضابط المسؤول، فاجابهم بأن القرار صدر بذلك تحت طائلة عدم السماح بالزيارة. واعتبر في رسالته إلى المشنوق أن هذا الإجراء يشكّل «اهانة بحق المحامين والمحاماة، وهذا ما لا ترضون به ولا نرضى به».

ابراهيم الأمين

أولوية الغرب اليوم: منع عودة النازحين

في مقاربة ملف العلاقات اللبنانية ـ السورية، يجدر تجاوز مواقف قوى سياسية أساسية في لبنان. المشكلة هنا أن التجاوز أو الاهمال، صار فعلاً ضرورياً في ضوء إصرار هذه القوى على أن تتصرف على خلفية مشتركة في ما بينها تجمع خليطاً من الحقد الخاص والعمى السياسي وقلة الاخلاق. وبالتالي، فإن من يفكر في إعادة بناء علاقات قوية بين لبنان وسوريا، عليه تجاهل مواقف كلاً من سعد الحريري ووليد جنبلاط وسمير جعجع.

يشترك هؤلاء الثلاثة ببعد شخصي في الموقف من سوريا. والموقف هنا لا يتعلق فقط بالحكم في سوريا، بل بسوريا عموماً، خصوصاً أن جنبلاط وجعجع يتصرفان بطريقة مجنونة إزاء فكرة جبل لبنان، أو دولة لبنان الصغير، بينما لا يفهم الحريري أنه رئيس حكومة لبنان الكبير، وهذا اللبنان الكبير ليس سوى جزء من سوريا. وسيظل كذلك مهما قيل ويقال ومهما جرى ويجري. حتى قبول بشار الاسد بافتتاح سفارة سورية في لبنان، واستقبال سفير لبناني في دمشق، سيبقى مجرد خطأ قابل للإصلاح متى حان الوقت.

كذلك فإن المشترك بين الثلاثي المذكور، أن جنبلاط لديه ثأر قديم مع كلّ من حَكَمَ سوريا، وخصوصاً حزب البعث وآل الاسد، أما جعجع، فهو شريك الاطراف التي تعتقد ـ والله اعلم من أين يأتيها الإلهام ـ بأن المسيحية بوصفها نمط تفكير وحياة، لا أساس لها في بلاد الشام. وهو ما يجعل محازبين له يظهرون الاستعداد لنفي الصلة بمار مارون إذا تبين أن هذا القديس أصله سوري!

اما الحريري، فمشكلته في اقتناعه ـ لا اعتقاده ـ بأن سوريا منعت والده من الحكم في لبنان، وأن سوريا مسؤولة عن قتله. لذلك لم يمنع الحريري نفسه من التورط في محور

> **حسابات الحريري وجنبلاط وجعجع تناسب عقدهم الشخصية وعلى عون وحزب الله تجاوز هؤلاء وفرض تطبيع العلاقات مع سوريا وتوفير شروط سورية لإعادة سريعة للسوريين**

الشر الذي تقوده السعودية الى حدود الانخراط في خطوات سياسية واعلامية ومالية وتسليحية، في سياق ما يعتقد انه يخدم من خلاله «الشعب السوري الثائر». وعندما أصابت الهزيمة حلفاء الحريري في سوريا، بات يتصرف على أساس أنه مهزوم ايضاً. لكنه، لا يميّز الآن بين موقعه كرئيس تيار سياسي أخطأ التقدير مرات ومرات، وموقعه كرئيس لحكومة كل لبنان. وهذا أمر سيكون له انعكاسات سلبية على كل شيء.

وإذا كان ملف العلاقات بين لبنان وسوريا يشتمل على بنود حياتية ومصيرية كثيرة، فإن الداهم اليوم يتعلق بملف النازحين السوريين في لبنان، والذي لم يعد يقف عند حدود لبنان، خصوصاً أن الدول التي تورطت في الحرب على سوريا لن تتوقف عن مساعيها لإنهاك الشعب السوري أكثر، اعتقاداً منها أن ذلك يتسبّب في مزيد من الضغط على النظام في سوريا.

ماذا يُعدّ الغرب المتوحش للنازحين عندنا وعند غيرنا؟ وفق كل المؤشرات السياسية والميدانية، فإن استعادة الدولة السورية سيطرتها على كامل البلاد باتت في متناول اليد فعلاً. قضية إدلب قريبة من حل قد يفاجئ الجميع بنوعيته. والمفاوضات الجارية مع الأكراد، والتطورات على الحدود العراقية ـ السورية، تشي بقرب انسحاب أميركي ـ إلزامي ـ ما يفرض على القوى الكردية تسريع التفاوض مع الحكومة السورية، كما هو الحال بالنسبة إلى تركيا التي باتت تتصرف ـ وفق دبلوماسي عربي ـ على أساس أن استقرار سوريا يخدم مصلحتها، وأن تعاونها سيساعدها على ضمان أمنها في مواجهة ما تسميه «الخطر الكردي».

هذه الحصيلة تعني بالنسبة إلى أعداء سوريا شيئاً واحداً، وهو فشل مشروعهم. وبالتالي، فإن مسار الحياة سوف يفرض على الجميع الدخول في عملية تطبيع ولو تدريجية مع الحكومة السورية. كذلك فإن النازحين السوريين سيعودون الى بلادهم ولو على دفعات. لكن واقعهم اليوم حيث يعيشون، لن يشجع أحداً منهم على البقاء لاجئاً إلا من تيسّرت له فرصة حياة أفضل، وهو أمر سيكون من حظ فئة قليلة منهم.

هذا الانعدام في التوازن، جعل أعداء سوريا يدركون أن الحيلة الوحيدة التي يمكن أن يمسكوا بها هي ورقة النازحين السوريين، وهم يقولون علناً، إن تأخير عودة هؤلاء، يصبّ في خدمة مصلحتهم الهادفة الى إجبار النظام في سوريا على تقديم تنازلات في ميادين شتى. ولذلك، فإن العواصم الغربية مع عدد من الدول العربية الفاعلة، تنشط حالياً على خط عرقلة لا بل منع عودة النازحين من دول الجوار الى ديارهم، بالتعاون مع مجموعة من المعارضين السوريين الذين باتوا يعيشون على قهر إخوتهم، وأيضاً مع مجموعة من القوى والحكومات التي تتصرف وفق ما تمليه عليها الارادة الغربية. في لبنان، هؤلاء يمكن العثور عليهم في وجوه الحريري وجنبلاط وجعجع ومن يعادلهم.

فكرة الغرب، تقوم الان على اعتبار الوضع في سوريا «غير مناسب لعودة طوعية وآمنة للنازحين». وعندما يحصل نقاش حول معنى العودة الآمنة، يبدأ الحديث عن الصعوبات الاقتصادية والحياتية وآثار الحرب المباشرة، ثم ينتقل الحديث عن خطر تعرض النازحين للقمع والقهر من جانب السلطات السورية، وصولاً الى الحديث عن أن العودة اليوم ومن دون شروط، قد تشكل عاملاً معطلاً لبرنامج الضغط الغربي على النظام لإجراء تغييرات سياسية داخلية بالطريقة التي يشتهونها.

وفق هذه السياسة، يرى الغربيون أن من المفيد تعطيل العودة السريعة للنازحين. ويسعون الى تأجيل هذه العملية لسنوات عدة. ويتحدثون عن استمرار المفاوضات مع النظام ومع روسيا وإيران لفرض تعديلات على الدستور وعلى النظام السياسي في سوريا. ويصل الامر بالغربيين، الى حدّ القول إنه يجب بقاء النازحين خارج سوريا حتى إقرار انتخابات عامة، نيابية ورئاسية، وفق شروط دولية، على أمل مشاركة النازحين السوريين في هذه الانتخابات، حيث يقيمون، وكل ذلك، في ظل رهان غربي على أنه في هذه الحالة، سوف تتكون كتلة سورية كبيرة معارضة للنظام في سوريا. وسوف يتم منح هذه الاصوات وما تمثل شرعية قائمة على مبدأ التمثيل الديموقراطي، وهو كلام يفضحه بعض المعارضين السوريين بالقول، إنه في حال توقف إطلاق النار، يجب المبادرة الى تنظيم أطر سياسية شعبية في الخارج على شاكلة حكومة أو برلمان منفى. ويكفي أن يحصل ذلك، حتى يبادر أعداء سوريا النافذين في العالم، مطالبة العالم بالتصرف مع الحكومة السورية على أنها منتقصة الشرعية، أو أنها دولة تعيش تحت الاحتلال. وفي هذه الحالة، لا يمانع الغرب تسويق صفة النازح أو اللاجئ على كل سوري موجود خارج بلده، وبالتالي، أن يتم إلزام الدول المستضيفة لهؤلاء بالتعامل معهم بطريقة تشبه تعاملهم مع اللاجئين الفلسطينيين.

عملياً، يسعى الغرب الآن ليس الى منع استعادة الدولة كامل سيطرتها، بل منعها من ممارسة كامل سلطاتها، وسوف نسمع الكثير في القريب، عن حق جماعات سورية في الشمال ـ الشرقي ومناطق الحدود مع تركيا، في حكم ذاتي، وعن ضرورة احترام خصوصيات ذات طابع اثني وعرقي ودييني وغير ذلك. وسوف يحاول الغرب فرض نظام علاقات يربط أي دعم لإعادة إعمار سوريا بتنازلات من قبل الحكومة هناك. وفي كل الاحوال، سيتم استخدام النازحين أداة لهذه الغاية. فكيف إذا كان أعداء سوريا، وكلهم من الاشرار، يفكرون أيضاً في استخدام آلاف المقاتلين السوريين الهاربين الى الخارج، في أعمال هدفها ليس تخريب سوريا فقط، بل تخريب ما أمكن من البلاد التي لا تسير في فلك الغرب المجرم. إذا كان هناك قيادات لبنانية، على شاكلة الحريري وجنبلاط وجعجع، لا تأبه لكل الحسابات الوطنية الكبرى، فمن الخطأ على الآخرين، وخصوصاً الرئيس ميشال عون وحزب الله وحلفاءهما ترك الامور رهن توافق سياسي لن يحصل. وأن تتم المبادرة الى فرض أمر واقع يقوم على تواصل عام مفتوح مع القيادة السورية، يساعد على تجاوز كل العقبات، ويسرّع في عودة أكثر من مليون سوري الى بلادهم اليوم قبل الغد. ليكن 14 آب السوري حقيقة قريبة، كما كان 14 آب اللبناني (2006) حقيقة أجهضت مشروعاً دولياً كبيراً للتآمر على المقاومة وسلاحها.

قضية اليوم

أي نصيب للبقاع من معبر نصيب؟

لا ينتظر التجار وأصحاب المؤسسات في البقاع، إعلاناً رسمياً لانتهاء الحرب السورية أو للانطلاق ورشة إعادة إعمار سوريا. المشاركة اللبنانية الكثيفة، لا سيما البقاعية، في معرض دمشق الدولي في السادس من أيلول المقبل، تشكّل مؤشراً لافتاً للانتباه، خصوصاً في ظل تهافت عشرات الشركات اللبنانية والعربية والأجنبية لحجز أمكنة لها في المعرض. مجدداً يلعب القدر لعبته ليثبت أن لبنان وسوريا توأمان اقتصاديان لا ينفصلان

أماك خليك

في انتظار تفاهم السلطات الأردنية والسورية على موعد لإعادة افتتاح معبر نصيب الحدودي بعد ثلاث سنوات من إقفاله، وهو تفاهم يفترض أن يتجاوز المعبر بذاته، ليلامس التطبيع السياسي والاقتصادي الكامل بين البلدين. هل يكون للبقاعيين نصيب من «نصيب»؟

> يؤكد أمين المال في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع محمد بكري أن إعادة فتح معبر

سجل قبل عامين، افتتاح معمل ضخم للأخشاب وآخر للإسمنت في منطقة البقاع

نصيب بين الأردن وسوريا يشكل بداية الاستعادة الجزئية لأيام العز التي شهدها خط الشام بفضل سوريا ومن خلالها بفضل دول الجوار. الفضل كبير على البقاعيين، ومن تجلياته تسمية الطريق بين بيروت والبقاع بـ«طريق الشام الدولية» قبل أن يختصر بعد انسحاب الجيش السوري عام 2005 ويصبح «خط الشام». الحركة الاقتصادية منذ ذلك الحين صارت تضيق تدريجاً، إلى أن انعدمت تقريباً خلال الأزمة السورية.

أقفال معبر نصيب إرتد سلباً على القطاع الزراعي في البقاع (هيثم الموسوي)

اليوم، يضيف بكري، يتحضر كثيرون للاستفادة من إعادة الإعمار وفتح المعبر إلى الأردن ودول الخليج. كيف يترجم ذلك حالياً على الأرض؟ ثمة حضور متزايد لشركات محلية وأجنبية في مدينة زحلة وجوارها وصولاً إلى المصنع. شركات تجارة وصناعة مواد بناء ومقاولات وأخشاب وحديد وسيارات وآليات تنشط لاستئجار مستودعات ومخازن للبضائع ومكاتب أو عقارات شاغرة في البقاع الأوسط. يربط أهالي المنطقة تلك الحركة بتجهيز البنى التحتية للمشاركة في ورشة إعمار سوريا، خصوصاً هناك وما أصاب البنى التحتية الصناعية والتجارية السورية من خسائر، فضلاً عن هروب رساميل واستثمارات وتضرر مناطق صناعية هامة مثل عدرا وحرستا. هذا هو الواقع، بعيون بقاعية ولبنانية، ولو أن حسابات السوريين مختلفة لمن سيكون شريكهم في ورشة إعادة الإعمار، كما في نظرتهم لأوضاعهم الحالية. الواقع السوري المستجد يفرض، وفق مسؤول رسمي في زحلة (رفض ذكر اسمه)، «تحول طريق بيروت ـ الشام إلى خط إمداد وتحول المنطقة الممتدة من زحلة إلى المصنع إلى غرفة عمليات آمنة، أي في موقع وسطي بين مرفأ بيروت حيث ترسو البضائع المستوردة وبين الأراضي السورية إلى حيث تنقل تلك البضائع».

بعض أصحاب العقارات في البقاع بنوا «هنغارات» جاهزة وعرضوها للإيجار بسعر أغلى من الواقع الحالي. منهم من فضل الانتظار حتى تنجلي الصورة السورية سياسياً وأمنياً في غضون مرحلة قريبة جداً. في هذا الإطار، سجل في المنطقة، قبل عامين، افتتاح معمل ضخم للأخشاب وآخر للإسمنت. بحسب أحد كبار التجار، ينقسم المهتمون محلياً بين من يطمح إلى مشاركة مباشرة في الإعمار، من خلال الفوز بمشاريع وتوظيف استثمارات وبين من يريدون لعب دور الوسيط بين الشركات الأجنبية والسوريين.

ما لا يدركه كثيرون هو أن تفعل السياسة فعلها. يذكّر أحد السياسيين بواقع الجفاء أو العدائية في العلاقة بين بعض أهالي المنطقة والسوريين بعد عام 2005، تاريخ اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان. حينذاك، وحتى بدء الأزمة السورية في عام 2011، كان رد فعل عدد كبير من السياح والتجار السوريين عدم التعامل مع تجار وصناعيين ومستثمرين محسوبين على فريق 14 آذار، فكيف مع الأزمة السورية ونهر الدم الذي سال في سوريا على مدى سبع سنوات؟ هل تكون السياسة خارج حسابات السوريين؟ يجيب أحد التجار الذي ظل يتردد على دمشق حتى يومنا هذا أن السوريين لن يتساهلوا في بروز إعمار بلدهم، وثمة أولويات مختلفة عن تلك التي يضعها في الحسبان البعض سواء في لبنان أو في غيره من البلدان. يستفيض في الحديث قائلاً: لن يسمح السوريون لمن كان شريكاً في التآمر على بلدهم وتدميره بأن يكون شريكاً في الإعمار. المسألة سياسية بامتياز وليست مجرد اقتصاد وأرقام واستثمارات.

تحسن الصادرات البقاعية

كما كانت سوريا السبب في افتتاح مصالح في البقاع، بينها العديد من المطاعم وفروع المصارف ومحلات الصرافة والمحال التجارية، كانت السبب في إقفال معظمها إثر تراجع الأحوال على «خط الشام»، محلاً ألبان لكن القطاع الزراعي بقاعاً كان المتضرر الأكبر بعد إقفال طريق التصدير البري (معبر نصيب) واستبداله بالشحن البحري ذي الكلفة العالية والذي اقتصر على الخضر والفواكه الطازجة. الأزمة السورية رفعت بدلات بوالص تأمين التصدير، فيما وقع عدد كبير من التجار في عجز مالي أنتج ظواهر ربا ودين، فضلاً عن أن تلوث نهر الليطاني وصدور قرار عن محافظة البقاع بمنع ري المزروعات منها، أدى إلى ضرب سمعة الزراعات البقاعية وروج للمزروعات السورية الأقل تلوثاً بالنسبة للكثيرين حتى في زمن الحرب.

في تقريرها السنوي عن عام 2017، وجدت غرفة تجارة وصناعة وزراعة زحلة ومحافظة البقاع بأن الوضع على رغم سوئه، تحسّن بالمقارنة مع الأعوام الماضية. إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية (المصادق على منشئها لدى الغرفة) لعام 2017 نحو 446 ملياراً و451 مليون ليرة لبنانية مقابل 428 ملياراً و201 مليون ليرة لعام 2016، أي بتحسن مقداره 18 ملياراً و250 مليون ليرة ونسبته 4,26 في المئة.

في التفاصيل، تحسنت الصادرات الصناعية بقيمة 10مليارات عام 2017، أي ما نسبته 8,27 في المئة عن عام 2016. أما الصادرات الزراعية (نسبتها 65,69 في المئة من مجمل الصادرات)، فقد سجلت عام 2017، ما قيمته 293 ملياراً و262 مليون ليرة مقابل 284 ملياراً و59 مليون ليرة للعام 2016، أي بتحسن مقداره نحو 9,2 مليار ليرة، أي ما نسبته 3,2 في المئة. والسبب تصدير سلع زراعية جديدة مثل الأغنام والماعز الحي والأسماك الحية ونباتات الزينة والجلود والحبوب والأفوكادو والقشطة. فيما تصدرت الصادرات، البطاطا والفواكه والخضار.

إقفال المعابر نحو سوريا، دفع ببعض كبار التجار إلى الانفتاح على أسواق جديدة منها البرازيل ودول آسيا وأميركا الجنوبية وهولندا، إلى جانب مصر التي احتلت المرتبة الأولى بين المستوردين والسعودية في المرتبة الثانية.

وأجبان بديعة مصابني ونصار لم يصمدا أكثر من سنة بعد اندلاع الأزمة في سوريا (2011). سبقهما إلى الإقفال كازينو عقل، أحد أقدم مطاعم المنطقة. الإقفال كان مصير محال أخرى لبيع الألبان والأجبان وسوبرماركات ومحال لبيع لوازم الصيد ومطاعم ومكاتب الاستيراد والتصدير والشحن وتخليص المعاملات في العديد من مناطق البقاع الواقعة على خط بيروت ـ دمشق.

تقرير

باخرة صينية عملاقة في مرفأ طرابلس:
مدخل لـ«كعكة» إعمار سوريا

عبد الكافي الصمد

هو «يوم تاريخي». هكذا وصف مدير مرفأ طرابلس أحمد تامر وصول باخرة الحاويات الصينية الضخمة CMA CGM nerval إلى مرفأ طرابلس يوم الجمعة الماضي. هذه الخطوة، «ستجعل المرفأ محورياً في حركة النقل البحري، وليس مجرد مرفأ رافد»، في مجال النقل والترانزيت والتجارة عبر البحار.

الباخرة العملاقة الأولى من نوعها بهذا الحجم الضخم ترسو في مرفأ طرابلس منذ تأسيسه رسمياً في عام 1952، يبلغ طولها 300 متر، وعرضها يصل إلى 40 متراً، وحملت على متنها قرابة ألف حاوية محمّلة بمختلف البضائع، مصدرها موانئ في أندونيسيا والصين.

لم يعد الخط البحري المباشر بين شرق آسيا وعاصمة الشمال اللبناني مجرد حلم. صار واقعاً ملموساً. الاحتفاء بوصول الباخرة المملوكة من شركة فرنسية إلى مرفأ طرابلس، لم يقتصر على الإدارة والعاملين بالمرفأ والتجار والمصدّرين والمستوردين، بل امتد إلى السياسيين الذين تجمعهم مصالح مشتركة من شركات عاملة في المرفأ وموظفين، ومشاريع مستقبلية يستعدون لاغتنامها والاستفادة منها، وتحديداً تيار المستقبل وتيار العزم اللذين مثلهما عدد من نوابهما وشخصياتهما في استقبال الباخرة. مصالح الجانبين وغيرهما في تطوّر مرفأ طرابلس لم تعد خافية على أحد في المدينة. فالرئيس نجيب ميقاتي يُعدّ شريكاً رئيسياً في شركة «غولف تاينر» التي استوردت رافعات ضخمة من الصين وأسهمت في رفع مستوى الحمولة والتفريغ في المرفأ إلى مستويات قياسية لم يعرفها من قبل. وتيار المستقبل يفترض أن المنطقة الاقتصادية الخاصة التي عيّن وزيرة المال السابقة ريّا الحسن على رأس

> **أضخم باخرة ترسو في مرفأ طرابلس منذ تأسيسه رسمياً عام 1952**

مجلس إدارتها، ستبيض له ذهباً في السنوات المقبلة!

لكن الطرفين، أي ميقاتي و«المستقبل» وغيرهما، يتطلعان إلى دور ريادي سيقوم به مرفأ طرابلس في ورشة إعادة إعمار سوريا المنتظرة، على رغم أن الجميع يضمرون هذا الهدف ولا يجاهرون في الحديث عنه لأسباب سياسية بالدرجة الأولى، ولكن الملاحظ أن معظمهم تعامل مع وصول الباخرة العملاقة على أنها «بروفه» أولية لهذا «الغرض الإستراتيجي».

من الأدلة على ذلك أن قرابة ثلث الحاويات التي كانت على متن الباخرة CMA CGM nerval قد جرى تفريغها في مرفأ طرابلس لوقت قصير (ترانزيت)، قبل أن تنتقل بواسطة بواخر أقل حجماً إلى ميناء اللاذقية السوري، كون حوضه أقل عمقاً من مرفأ طرابلس (12 متراً اللاذقية و15,5 متر طرابلس)، كما أن قرابة نصف الحاويات الأخرى نقلت إلى مرفأي دمياط والإسكندرية في مصر للسبب عينه، كون الباخرة المذكورة يبلغ عمقها 14,2 متر، ووجدت في مرفأ مدينة طرابلس غايتها المنشودة.

الاعتماد على مرفأ طرابلس في ورشة إعادة إعمار سوريا يستند إلى وقائع أبرزها أن مرافئ سوريا، وفق تقديرات غير رسمية يُتداول بها في أوساط عاملين في حركة التجارة البحرية في طرابلس، غير قادرة على استقبال أكثر من 15 مليون طنّ من البضائع سنوياً، بينما هي تحتاج في سنوات إعادة الإعمار الأولى إلى قرابة 40 مليون طنّ سنوياً، ما سيدفع أغلب الشركات التي ستعمل في سوريا إلى اعتماد مرافئ مجاورة لها، ومرفأ طرابلس يأتي على رأس هذه القائمة.

كل ذلك يدفع مدير المرفأ أحمد تامر للتأكيد أن مرفأ طرابلس «سيتحول بعد فتح الخط البحري بين لبنان والصين إلى مرفأ محوري للترانزيت في الحوض الشرقي للبحر المتوسط»، ويشير إلى أنه كل 10 أيام تقريباً «ستصل إلى مرفأ طرابلس باخرة من هذا النوع محمّلة ببضائع إلى السوق اللبنانية، أو ببضائع سيتم نقلها إلى دول أخرى، على أن يكون مرفأنا محطة ترانزيت».

تامر الذي لفت إلى أن «تطوّر حركة المرفأ أسهمت في تفعيل حركة التجارة والأسواق في طرابلس، وجذب استثمارات وفتح المجال أمام فرص عمل»، يُعوّل على «تطويل الرصيف الحالي للمرفأ من 600 متر حالياً، إلى 1050 متراً وفق مشروع توسعة مرتقب في السنوات الثلاث المقبلة ينتظر البدء بتنفيذه»، معتبراً أن رصيف الحاويات الحالي «يكفينا مبدئياً، خلال هذه الفترة، لكن يُفترض توسعته لاحقاً، وكذلك زيادة عمق حوض المرفأ من 15,5 متر حالياً إلى 17 متراً، وهو ما نطمح إلى تحقيقه في المرحلة المقبلة».

الحاوية الصينية بطول 300 متر وعرض 40 متراً (أرشيف)

تقرير

طريق الشام: من الديليغانس إلى التهريب

في منتصف القرن التاسع عشر، قررت السلطنة العثمانية شقّ طريق دمشق ـ بيروت التي كانت مساراً وعراً، تنقل عبرها البضائع على الدواب وتحتاج الى أيام عدة لعبورها. بعد فترة زمنية، صارت الطريق مجهزة لسلوك عربات الخيل أو ما اشتهر على تسميتها بال«ديليغانس» نسبة إلى الشركة الفرنسية التي تشغّلها. مع نهاية القرن التاسع عشر، لزمت شركة فرنسية من قبل السلطنة العثمانية بتوسعة الطريق التي ربطت بخط سكة قطار الحجاز. غيّرت طريق دمشق ـ بيروت حياة المقيمين على جانبيها، بدءاً من القرن العشرين. تحول المزارع وصاحب الأرض البسيط إلى متمول بعد ارتفاع أسعار العقارات النائية وافتتاح الأسواق. لم يعد البقاعي مضطراً لانتظار مردود الموسم لمرة واحدة في السنة، إنما صار مردوده مستمراً بسبب الإيجارات والاستثمارات.

تمددت عربات البيع والمقاهي واستراحات المسافرين نحو حقول العنب وبيادر القمح وأشجار الحور والزنزلخت. على طول الخط، شكل مربع جديتا ـ شتورة أبرز محطة للعابرين. كانت مزرعة ومرتعاً للغبار في الصيف، وللذئاب والثعالب وابن آوى في الشتاء وموسم الثلوج. المحطة السهلية التي تلي الطريق الوعرة بين جبل لبنان وضهر البيدر، جذبت أبناء جديتا وعائلات من المتن والجبل والشام وبيروت للاستقرار فيها وافتتاح استثمارات متنوعة الأحجام تلبي احتياجات العابرين على اختلاف إمكاناتهم. فكانت أكشاك بيع سندويشات اللبنة والجبنة وأولها جرجورة، وأخرى لبيع الحلويات والأطعمة والمشروبات والسحلب والقريشة ومحال بيع أدوات الصيد بعد رواج هواية صيد الطيور في سهل البقاع، فضلاً عن بسطات وخيم انتشرت على جانبي الطريق تبيع البطيخ والبصل والبطاطا... ازدهار الخط جذب الفرنسي بيار بران إلى الإقامة في شتورة وافتتاح مخمر لإنتاج النبيذ وحانة، قبل أن يبني الفندق المعروف حالياً بـ«مسابكي». وبران هو المهندس الذي كلفه الجيش الفرنسي بتصميم طريق دمشق ـ بيروت على شاكلتها الحالية.

بين منتصف القرن الماضي وحتى عام 2000، عاشت طريق الشام في جزئها البقاعي أيام مجدها. تكاثرت المحال والمؤسسات التجارية والصناعية على أنواعها حتى فاق عددها الأربعة آلاف. ازدهار البقاع اقتصادياً عزّزه اعتماد السوريين على السوق اللبنانية. كان التجار السوريون يشترون المواد الغذائية ومواد البناء وغيرها بعشرات الأطنان. النشاط التجاري أدى إلى انتعاش قطاعات اقتصادية، أبرزها محال الصرافة والمصارف.

يقول أمين المال في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع محمد بكري إن ساحة شتورة، محطة المسافرين والقادمين، أصبحت مقراً رئيسياً لمحال الصرافة في لبنان. التاجر اللبناني عند نهاية كل يوم عمل كان يقصد الصرافين لتبديل الليرة السورية التي دفع بها الزبائن السوريون ثمن مشترياتهم، إلى الليرة اللبنانية أو الدولار. ولم يكن الصرف يقتصر على تلك العملات الثلاث، بل إن تنوع العابرين العرب والأجانب أمّن توافر مختلف العملات العربية والأجنبية، بما في ذلك الين الياباني الذي كان يطلبه سياح يقصدون قلعة بعلبك. كانت العملة السورية تشحن إلى دول الخليج حيث يشتريها المغتربون السوريون ويرسلونها إلى عائلاتهم في سوريا. أما بالنسبة إلى المصارف، فقد تلقفت حاجة السوريين لإخراج ودائعهم من سوريا وافتتحت فروعاً في شتورة وزحلة. في المقابل، كانت البضائع التي يشتريها اللبناني من السوق السورية محدودة وتقتصر على أنواع من الألبسة والأقمشة والأطعمة.

لم تدم مواسم العز البقاعية طويلاً. يربط بكري الأمر بعاملين رئيسيين، أولهما تحرر السوق السورية وانفتاحها على الاستيراد وتوافر احتياجات السوريين في أسواقهم، وثانيهما فتح السوق اللبنانية بعد انتهاء الحرب الأهلية، بحيث لم تعد وجهة السوريين والعرب محصورة بالبقاع.

بقي الوضع الاقتصادي مقبولاً في البقاع، بحسب بكري، إلى أن شهد أول خضّة في عام 2005، إثر انسحاب الجيش السوري الذي كان جنوده من أبرز زبائن محال المنطقة. الخضة الأقوى كانت مع بداية الأزمة السورية عام 2011، إلى أن دخلت في موت سريري مع إقفال معبر نصيب الحدودي عام 2015. بخلاف السائد، لم ينعش النازحون حركة الأسواق في البقاع. يقول بكري إن معظم السوريين المقيمين في المنطقة «هم من طبقة الفقراء والمعدمين، فيما أصحاب الرساميل والميسورون جاؤوا إلى لبنان، ومنه غادر معظمهم إلى بلدان أخرى لأن الحكومة لم توفر لهم تسهيلات استثمارية أو لأن الظروف السياسية والأمنية لم تشجعهم على البقاء. توقف المعابر شجع التهريب بين سوريا ولبنان، ما أدى إلى إغراق السوق المحلية بالبضاعة السورية، ولا سيما الزراعية، في وقت توقفت فيه حركة التصدير إلى الأردن ودول الخليج مع إقفال معبر نصيب». حينها اضطر التاجر والمزارع إلى خفض سعر منتجاته ليتمكن من تصريفها.

يسخر بكري من انقلاب الأحوال. يستذكر كيف كان الموز المستورد من دول أميركا اللاتينية ينقل إلى لبنان ويدخل إلى سوريا عن طريق التهريب، في وقت كان فيه الموز اللبناني محمياً من الدولة.

آ. خ.

«خيبر 1» في مليتا... للردع وليس للحرب

من عادة المقاومة أن لا تكشف عن مفاجآتها إلا إن كانت تخبئ من بعدها قدرات عسكرية نوعية جديدة. بالأمس، ومن معلم مليتا السياحي في إقليم التفاح، كشف حزب الله الستار عن 3 نسخات من صاروخ خيبر 1 الذي شكل في حرب تموز 2006، «إحدى المفاجآت التي صنعت الانتصار»، بحسب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله السيد هاشم صفي الدين.

وكانت المقاومة قد استهدفت بصاروخ خيبر 1 مواقع العدو في العفولة التي تبعد 15 كلم عن مدينة حيفا في العمق الفلسطيني المحتل و52 كلم عن الحدود اللبنانية، وكذلك مواقع للاحتلال في مدينة الخضيرة على بعد 75 كلم من الحدود اللبنانية، ما يجعله يندرج في خانة «الصواريخ ـ المفاجآت» في حرب الـ33 يوماً.

وأكد صفي الدين أمام الإعلاميين المشاركين في زيارة معلم مليتا، بدعوة من حزب الله، أن المقاومة اعتمدت استراتيجية القوة وعدم الخوف من امتلاكها، متهكماً على بعض الداخل اللبناني بالقول: «بعض الناس في بلداننا يخافون أن يكونوا أقوياء لأنهم يحدثونك عن التاريخ والماسي وردود الفعل، أما نحن فلا حدود للقوة التي نسعى لامتلاكها في مواجهة عدو امتلأ أشرس وأبشع أنواع السلاح والتجارب واستهدف القرى والبلدات والناس من دون هوادة».

أما جواب المقاومة إلى العدو الإسرائيلي الذي يجري مناورات عسكرية تحاكي حرباً ضد حزب الله، فكان: «نحن ممن يقول ويعمل ويجهز ويقبل التحدي. لكننا لن نسعى في يوم من الأيام إلى الحرب. هذا السلاح من أجل الحماية ومن أجل الردع، والتجربة أثبتت أن هذا السلاح قام بوظيفته»، على حد تعبير السيد صفي الدين.

(الأخبار)

قضية

«خطأ غير مقصود» يروّج لدورة تدريبية في إسرائيل

«هفوات» AUB: التطبيع «مش مزحة»!

التذرّع بـ«خطأ غير مقصود» في الترويج لفرصة تدريبية للطلاب في إسرائيل لا يفترض أن يعفي إدارة الجامعة الأميركية في بيروت من اتخاذ الإجراءات والتدابير الاحترازية اللازمة لمنع تكراره. في كل ما يتعلّق بالتطبيع مع العدو الإسرائيلي، عندما يتكرّر «الخطأ غير المقصود»، لا يمكن لوم من سيعتبره «خطيئة مقصودة». التطبيع مع العدو «مش مزحة»!

إدارة الجامعة: ما نشر هو انطباع خاطئ ومزاعم لا صحة لها (مروان طحطح)

فاتن الحاج

في كل مرّة تُكشف فيها «أخطاء» تطبيعية مع العدو الإسرائيلي داخل الجامعة الأميركية في بيروت، تخرج إدارتها لتؤكد التزامها الكامل والصارم بالقوانين اللبنانية التي تصنّف إسرائيل عدوّاً وتحظر التعاطي معها وتدعو إلى مقاطعتها، مدرجة أي خرق في هذا الخصوص في خانة «الخطأ غير المقصود».

الموقف نفسه كرره، أخيراً، مدير الإعلام النشيط في الجامعة، مارتن جون أوين آسر، في رسالة إلكترونية توضيحية، بعث بها إلى أهل الجامعة، ينفي فيها ما يسميه «انطباعاً» تكوّن لدى أحد الأفراد بأنّ «إدارة الجامعة هي الجهة التي أرسلت إليه عبر البريد الإلكتروني عرضاً لبرنامج تدريبي قدمته شركة تكنولوجيا إسرائيلية، يتضمن «زيارة لإسرائيل لمدة 3 أشهر»، باعتبار أنّ الرسالة مرسلة من طرف ثالث (بوابة عالمية للوظائف) وتنطوي على جملة من فرص العمل، من بينها فرصة تدريبية في إسرائيل. وأكد آسر أن «لا صحة للمزاعم التي انتشرت إثر تداول الرسالة عبر مواقع التواصل الاجتماعي»، معلناً فتح تحقيق في الحادثة واتخاذ الإجراءات المناسبة. كما دعا أهل الجامعة إلى إبلاغ الإدارة مباشرة في حال التعرض لموقف مماثل.

هذا التوضيح لا يعفي، بحسب حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» واللقاء الوطنيّ ضدّ التطبيع في لبنان، الجامعة من مسؤولية الرقابة على الموقع الإلكتروني والقيام بالتدابير الاحترازية التي تمنع الوقوع في أي خطأ من هذا النوع، عبر مراجعة قسم المعلوماتية في الجامعة، لجهة وضع «فلتر» أو ما شابه.

الحادثة دفعت عدداً من الطلاب الناشطين في أندية الجامعة إلى التأكيد أنهم سيضغطون لتشكيل مجموعات طلابية ستبدأ بتوثيق حوادث التطبيع مع العدو، سواء

> **يروي الطلاب أنهم لا يتوقفون عن مصادفة مواد تطبيعية في حرم الجامعة**

كانت مقصودة أو غير مقصودة. وأكد هؤلاء أن العيون يجب أن تكون ساهرة على هذه الحوادث التي غدت يومية و«غير متفرقة»، وما يخرج منها إلى العلن أقل بكثير مما يبقى مستتراً، ولا سيما في القاعات الدراسية وداخل حرم الجامعة وخارجه.

ويوضح الناشطون أنّ الاعتراض بدأ باستفسار أحد الطلاب الذي نشر الرسالة عن مدى قانونية الترويج لمثل هذه «الفرصة التدريبية»، وتفاعل الأمر على مواقع التواصل، ما أثار امتعاض كثيرين وقّعوا عريضة احتجاجية سيرفعونها إلى إدارة الجامعة. ورغم أن هؤلاء تأكدوا، كما قالوا، من أنّ مركز التوظيف في الجامعة ليس هو من أرسل الإعلان، بل إن الجامعة تتعاون مع بوابة عالمية للوظائف هي higher global career services

تشترك فيها 488 جامعة من 80 دولة، ولدى «الأميركية» اسم نطاق أو domaine داخل هذا الموقع هو AUB higher talent.org، وبالتالي، فإنّ فرصة العمل لم توضع مباشرةً على الموقع الإلكتروني من الجامعة الأميركية، بل ظهرت على الموقع عن طريق المؤسسة الأوروبية لتطوير الإدارة EMFD. إلا أن هؤلاء يشددون على أن ذلك لا يعفي الجامعة من مسؤولية الرقابة.

يذكر أنّ مركز التوظيف في الجامعة أغلق بوابة البيانات الخاصة بالمؤسسة الأوروبية.

اللافت أن هذه الحادثة ليست فريدة من نوعها، بل تندرج في إطار مسار طويل من المواجهة بين إدارة الجامعة ودعاة مقاطعة إسرائيل، فالناشطون لم يتمكنوا من توقيف اتفاق طويل المدى مع شركة «تاهو» لافتتاح مقهى «نسكلة» تول هاوس» في الجهة الغربية من الحرم الجامعي، بما ينطوي عليه من ترويج لشركة «نسكلة» المتهمة بدعم الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيما يقتصر تحركهم على تنفيذ اعتصامات أمام المقهى بين الفينة والأخرى.

ومنذ أشهر، ألغت الجامعة ندوة كان مقرراً أن تنظّمها قناة «بي بي سي» البريطانية حول «تأثيرات الصراع الإيراني ـ السعودي»، بعدما جوبه رفضها لمشاركة الأستاذ في جامعة طهران الدكتور محمد مرندي في الندوة باحتجاجات. وقد عزت قرارها يومها إلى تلقّيها «نصيحة قانونية» ترى أن «من غير الممكن إجراء الندوة وفق برنامجها المعلن التزاماً بالقوانين الأميركية».

وقبل ذلك، لم تمنع الإدارة الأستاذة في الجامعة، هيلين صادر، من المشاركة في ورشة عمل في ميونيخ الألمانية بعنوان «الفينيقيون في فينيقيا: اتجاهات حديثة واكتشافات جديدة»، ضمّت أساتذة جامعيين من الجامعة العبرية وجامعة حيفا.

وفي عام 2016، لم يتردد قسم اللغة العربيّة ولغات الشرق الأدنى في الجامعة في استضافة وليد صالح، أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة تورونتو، وهو مطبّع ومعروف بصداقاته مع الأكاديميين الإسرائيليين ومشارك في أعمال مشتركة معهم.

ويروي الطلاب أنهم لا يتوقفون عن مصادفة مواد «تطبيعية» في حرم الجامعة؛ منها مثلاً الفيديو الذي نشرته جريدة «هآرتس» الإسرائيلية ويروّج للهولوكوست، وكتيب يعترف بالكيان الإسرائيلي وضع في مكتبة الجامعة، وما لبث أن سحب بعد الاعتراض عليه، أو خرائط حلّت فيها إسرائيل مكان فلسطين المحتلة وتعالج بمبادرات فردية للأساتذة.

وجهة نظر

طريق الدكتوراه... فرز الأزمات وإنتاج العلم

علي خليفة *

أستذكر رسماً كاريكاتورياً يقابل بين مشهدين: من جهة، ما يعتقد الطالب أنّه سيكون مشواره لنيل الدكتوراه ـ وهو طريق بلا عثرات، خطٌّ مستقيم أي أقصر الطرقات بين التمنّي ونيل الأماني؛ بينما في الجهة المقابلة، يرتسم الطريق الواقعي الممتدّ بين الإنخراط الفعلي في التحضير للدكتوراه ونيلها: وهذا الطريق متعرّج، محفوف بالمعوقات، مزروع بالحواجز، ممتلئ بالمفاجآت...

منذ حصلتُ على رتبة أستاذ في التعليم العالي، وأصبح بإمكاني الإشراف على أطروحات الدكتوراه، ازداد المشهد الكاريكاتوري أعلاه رسوخاً في بالي، مع توالي أسماء المقبلين على التحضير للدكتوراه. فهل شهادة الدكتوراه جسرٌ للترقّي الاجتماعي؟ لا ضير، فليكن. وهل شهادة الدكتوراه بابٌ لتوفير ظروفٍ فضلى للعمل، كمًّا وكيفاً؟ هنا، أيضاً، لا غضاضة في الأمر. ولكن، الدكتوراه هي، قبل كلّ ذلك، إضافة معرفية في الحقل المتخصّص للطالب الباحث وللأستاذ المشرف. أي أن الطالب الباحث لا يكسب لقب دكتور بعد إتمامه 400 صفحة مكتوبة، فيضيف الداء والنقطة قبل اسمه، وعلى جرس باب منزله... المطلوب إضافة معرفية نوعية في الحقل المعني... لا رفع أعداد حملة الداء والنقطة قبل أسمائهم.

وكم هالني اطلاعي على أبحاث مقدّمة على امتداد سنوات، كمشاريع دكتوراه، تجترّ العناوين التي ملّتها أدبياتها، أو أطروحات متقاربة في المواضيع ومسجلة لدى أكثر من طالب، أو تقفّي أثر إحدى الممارسات أو القدرات على أحد النواتج... وكلّ منها ترسم حدوداً مكانية: فهذا بحث في بيروت وضواحيها، وآخر في الجنوب أو النبطية، وآخر في الشمال أو في البقاع... هذا النمط السائد منذ فترة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، فضلاً عن الدراسات الوصفية التحليلية، لم يعد يقدّم أي جديد ولا هو ذو منفعة علمية كالتي يجدر أن تؤمنها الدراسات والمشاريع الدكتورالية.

أقول ذلك وأنا أرافق عدداً من الطالبات والطلاب اللبنانيين والعرب في مشوارهم لنيل شهادة الدكتوراه تحت إشرافي، وأرى غيرهم من الطالبات والطلاب، منهم من بدأ مشواره وسينهيه ومنهم من لم يتوفق بعد... ولكن همّي، مع طلابي ومع غيرهم، أن يخرجوا في نهاية المطاف بما يليق أن يكون إضافة معرفية نوعية في مجالها... وهنا، لا حق للطالب على المؤسسة بتسجيله، بل حق العلم على الطالب أن يكون في مستوى تقديم مستلزمات الحصول على شهادة الدكتوراه. نعم، شهادة الدكتوراه ليست حقاً، يدخل تحت سقف حق التعلّم للجميع وقابلية التعلّم، بل هي واجب تقديم ما يغني ويثري العلم. ليست الدكتوراه في عداد ديمقراطية التعليم، بل في عداد النوعية. وهي ليست نخبوية، بل تصفية حقيقية للمشاريع الواعدة للعلم وللمجتمع.

علّمتني ذلك تجربتي في إعداد الدكتوراه قبل أن أصبح أستاذاً جامعيًا ومؤهلاً للإشراف على طلاب الدكتوراه. حيث بدأتُ الإعداد لمشروعي للدكتوراه في إحدى الجامعات الخاصة في لبنان، وكان النقاش حامي الوطيس على مقارباتي للمواطنية وإدارة التعدّدية، ما جعلني غداة تسجيلي في لبنان، أبحث عن مشرف آخر وجامعة أخرى، فأصبحت طريقي إلى الدكتوراه، بعدما خلتُها خطًا مستقيمًا، إذ بها تمرّ بجنيف... نعم، توفّرت لي الفرصة في جنيف، بعد فرص كثيرة خلتُها بمتناولي ولكنّي لم أستفد منها في باريس وليون حيث كانت المعوقات والحواجز الشتّى بالمرصاد. كان أستاذي الفرنسي المقيم في جنيف خير هادٍ لي ومعلّم. وقد استفدتُ من تجربته لمقاربة مفهوم المواطنية في المجتمعات الديمقراطية الأوروبية، ودرستُ على يديه المقاربة بخلفيتها النظرية واستخدمتُ أدواتها التطبيقية في المجتمع التعدّدي اللبناني، لا سيما في مجال شعور الانتماء الجماعي وعناصر بناء الثقافة المواطنية.

إلى طلابي وجميع الطلاب الذين يأخذهم طموحهم وتدعمهم مؤهلاتهم وقدراتهم لخوض غمار مشروع الدكتوراه، أقول: اذهبوا بطموحاتكم إلى حيث تأخذكم، وتوقّعوا المطبّات والعوائق والحواجز... وتغلّبوا عليها. ولا تدخلوا بالعوامل السياسية والاجتماعية ومسائلة أثرها على عمل المؤسسات... فدوركم إنتاج العلم، فقط إنتاج العلم، ولو كان في أقصى الأرض، فلا سقف سيحول دونكم وهدفكم. ودور الفاعلين الأكاديميين والسياسيين والاجتماعيين توضيح العلاقة بين جميع هذه العوامل، فاتركوا للنظام السياسي والاجتماعي فرز الأزمات، ولا تنتجوا، أنتم، سوى العلم.

* أستاذ المواطنية في كلية التربية في الجامعة اللبنانية

تقرير

لبنان يتقدّم أميركا وروسيا واليابان ... في نسب المدخنين

حلّ لبنان أول في نسبة المدخنين مسجّلاً أرقاماً هي الأعلى بين 13 دولة شملها مسح أجري في إطار دراسة أعدتها «مؤسسة من أجل عالم خال من التدخين» الأميركية لعام 2018. وبيّنت أرقام المسح أن 57,5% من الذكور اللبنانيين ممن تبلغ أعمارهم 18 سنة وما فوق مدخّنون، في مقابل 48,4% من الإناث المدخّنات.

وهدف المسح، بحسب المؤسسة، إلى فهم تجارب المدخنين وتحدياتهم وتحليل وعيهم بأثر التدخين على صحتهم وتقييم تصورات المخاطر والتأثير على اختياراتهم. وقد شمل 17 ألف مشارك في 13 دولة إضافة إلى استخدام معلومات من مجموعات عاملة داخل هذه البلدان. موقع المؤسسة الذي نشر التقرير أشار الى أن العيّنة في لبنان شملت 500 مستطلع فوق 18 عاماً، القسم الأكبر منهم بين 25 و39 عاماً، ونحو نصفهم من منطقة جبل لبنان.

وقد تصدّر لبنان قائمة الدول الـ13 التي شملها المسح وخلفه تباعاً كل من: جنوب أفريقيا، روسيا، اليونان، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان، إسرائيل، الهند، مالاوي، البرازيل ونيوزيلاندا. وتبيّن أن 68% من المدخنين اللبنانيين الذين شملهم الاستطلاع قالوا «إنهم يدخنون في كل مرة يشربون فيها القهوة أو الشاي»، وتمثّل هذه ثاني أعلى نسبة لهذه العادة بعد اليونان (91% يدخنون مع القهوة والشاي). وقال 63% إنهم يدخّنون بعد تناول وجبة طعام، فيما أشار 58% الى أنهم يميلون إلى التدخين في كل مرة يرون فيها أشخاصاً يدخّنون حولهم. وكانت هذه النسبة الأعلى لهذه العادة مقارنةً ببقية الدول. وقال 95% من المدخنين المستطلعين في لبنان و80 في المئة من غير المدخنين «إن لديهم أصدقاء مقربين يدخنون»، وكانت هذه أيضاً النسبة الأعلى بين 13 دولة. كما أشار المسح إلى أن 92% من المدخنين في لبنان «يتفقون على أن التدخين ضار بصحتهم»، فيما اعتبر 72% «أنهم مدمنون على السجائر». وأشار 72% من المدخنين والمدخنين السابقين إلى «أنهم حاولوا الإقلاع عن التدخين من دون أي مساعدة»، ما يمثل ثالث أعلى معدل بين الدول الـ 13.

وأشار موقع المؤسسة بشأن «حال التدخين في لبنان» إلى مصادقة الحكومة اللبنانية على اتفاقية منظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ، وإلى قانون منع التدخين في الأماكن العامة والأماكن المغلقة (رقم 174/ 2012) الذي لم يقترن بالتطبيق سوى في المرحلة الأولى بعد ست سنوات على إصداره.

يذكر أن منظّمة الصحة العالمية نصحت الحكومات بعدم التعاون مع «مؤسسة من أجل عالم خال من التدخين» المدعومة من شركة «فيليب موريس الدولية للتبغ»، إثر الإعلان عن إنشائها في أيلول 2017، لوجود تعارض أساسي في المصالح «بين دوائر صناعة التبغ والصحة العمومية». وقد كان واضحاً أن ملخص الدراسة يوحي صراحة بأن السجائر الإلكترونية قد تكون بديلاً عن السجائر العاديةرغم تضارب الدراسات حول تأثيرات السجائر الالكترونية على الصحة.

(الأخبار)

مفكرة

أنشطة «يوم المخطوف» تحطّ في صيدا

في إطار سلسلة النشاطات التي ينظمها أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان لمناسبة اليوم العالمي للمفقود في 30 آب، والتي تشمل مناطق لبنانية عدة، نفّذ هؤلاء وقفة تضامنية مساء الخميس الماضي على الكورنيش البحري لمدينة صيدا، بالتنسيق مع جمعية «لنعمل من أجل المفقودين»، وتهدف هذه النشاطات إلى مطالبة السلطات الرسمية بوضع حد لمعاناة الآلاف من العائلات التي فقدت أبناءها، وإلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة مهمتها الكشف عن مصير المفقودين عبر إقرار اقتراح قانون قدّم عام 2014 إلى مجلس النواب وصدّقت عليه لجنتان نيابيتان.

سمبوزيوم بعلبك الدولي الأول

بين 24 آب الجاري و9 أيلول المقبل، تستضيف مدينة بعلبك «سمبوزيوم بعلبك الدولي» الأول. أعلن المشروع رئيس اتحاد بلديات بعلبك نصري عثمان ورئيسة جمعية الفنانين اللبنانيين للرسم والنحت ديما رعد، خلال لقاء عُقد في مركز الاتحاد في بعلبك، بحضور رئيس نقابة التشكيليين والحرفيين في البقاع عامر الحاج حسن، وفاعليات فنية واجتماعية وثقافية.

#قاطع_ملوثي_الليطاني

تحت وسم #قاطع_ملوثي_الليطاني، أطلقت جمعية «الجنوبيون الخضر» حملة ضد المعتدين على النهر، ونشرت قائمة بأسمائهم. وحضّت الجمعية على مقاطعة من يواصلون «تلويث النهر وتدميره وتعريض الناس وصحتهم وأرزاقهم للخطر، بكل طريقة ممكنة، إلى حين إزالتهم لتعدياتهم على النهر والناس».

مجزرة بيئية في تنورين

استنكرت «لجنة متابعة الملفات البيئية» في تنورين «استمرار المجازر بحق بيئة تنورين وطبيعتها»، وطالبت بـ«إحالة المخالفين ومرتكبي هذه المجازر على القضاء المختص وإنزال أشد العقوبات في حقهم». وأكدت أن «المؤامرة مستمرة، وتشويه ربوع وجبال تنورين مستمر»، مع استمرار توافد الشاحنات إلى مرملة في البلدة «رغم تصريح وزير الزراعة بأن الترخيص المعطى لها يسمح فقط باستصلاح الأرض، ويسحر ساحر تحول إلى ترخيص لتدمير بيئة تنورين وتشويه معالمها الطبيعية».

كأس النخبة

النجمة في النهائي للسنة الثالثة تواليًا

بونياك يتجاوز «معمودية النار»

عادت الروح إلى مدرجات مدينة كميل شمعون الرياضية بعودة النجمة إلى الساحة المحلية (عدنان الحاج علي)

عاد النجمة إلى الساحة المحلية ليواصل مسلسل نتائجه اللافتة في كأس النخبة، ويبلغ مباراتها النهائية للسنة الثالثة على التوالي، ودائماً على حساب العهد الذي كان قد سقط أمامه في نهائي الموسم الماضي. دفعة معنوية مهمة بلا شك للنجمة قبل الموقعة الأهم مع غريمه على الكأس السوبر

شربل كريّم

حمل النجمة كل المعنويات التي جمعها من عودته بتعادلٍ سلبي مع العملاق المصري الأهلي في الإسكندرية ضمن ذهاب دور الـ 32 لكأس العرب للأندية الأبطال لكرة القدم، وعاد الى بيروت لاستكمال مشوار كأس النخبة. مشوار عرف مراحل عدة: من الاستعداد له بقيادة المدرب التونسي طارق جرايا، الى المرحلة الانتقالية التي عرفها مع المدرب حسين حمدان، وصولاً الى الصربي بوريس بونياك الذي أكمل ما فعله الأخير ووضع «النبيذي» في النهائي.

طبعاً المباراة لم تكن سهلة على بونياك، فهو كان أمام ما يمكن تسميته «معمودية النار» كونه يواجه الفريق الأفضل في لبنان في أولى مبارياته المحلية، لكن يستحق الرجل لفتة بفعل النتيجة التي حققها، والتي عكسها أداء نجماوي منضبط دفاعياً بقيادة القائد الذي يستحق هذه التسمية، أي علي حمام، والذي كان «الجندي المجهول» في الانتصار المحقق.

أسباب عدة جعلت النجمة يقلب تأخره بالهدف الذي سجله خليل خميس للعهد في الدقيقة العاشرة الى فوز بنتيجة 3-1 في هذه المباراة نصف النهائية.

أول الأسباب كان دخول بطل النخبة في الموسم الماضي الى اللقاء بجديّة أكبر، إن كان على صعيد التشكيلة التي خاض بها اللقاء، أو من خلال الواقعية التي تحلى بها، وطبعاً من خلال جوع خلقه حاجته الكبيرة إلى نفض غبار خيبات الموسم الماضي أمام الفريق الأصفر. والأهم أن بونياك عرف حدوده، بمعنى أن خياراته تعتبر محدودة، ولو أن العهد في هذا اللقاء، وللمرة الأولى منذ فترة طويلة، امتلك ربما خيارات أقل. وهنا الكلام لا عن رحيل حسن شعيتو «موني» الى الأنصار ومعه حسن بيطار وغازي حنيني ضمن صفقة انتقال ربيع عطايا في الجهة المعاكسة، إنما الموضوع مختلف تماماً، بدايةً من خط الدفاع الذي لا يبدو بنفس الصورة بوجود نور منصور على مقاعد البدلاء، وهو الذي يعاني من إصابة تعرّض لها في مشط القدم خلال المباراة أمام الأنصار في الدور الأول. وأيضاً من خلال غياب علي حديد عن هذا الخط بسبب الإصابة أيضاً، ومروراً بخط الوسط ودخول الغاني عيسى يعقوبو في الشوط الثاني، حيث ظهر أن تغييره لمظهره الخارجي من خلال قصة شعر جديدة ليس الأمر الوحيد الذي تغيّر فيه، بل إنه

> **يلعب النجمة مع الإخاء الأهلي عاليه في النهائي المتوقّع إقامته السبت المقبل**

بدا لاعباً عادياً الى أقصى الدرجات، وهو أمر مبرر كونه التحق بالفريق قبل أيام قليلة وليس جاهزاً لخوض مباراة من هذا النوع، فقدّم أداءً متواضعاً جداً.

وهنا تبرز نقطة مهمة جداً وهي أن لاعباً واحداً يمكنه صناعة الفارق في المباريات الكبيرة، إذ كما فعل محمد حيدر وأحمد زريق (أفضل بدلاء العهد) في مناسبات عدة الموسم الماضي، ومثلهما معتوق، كان نادر مطر «رجل المباراة» الأول. ففي ظل إغلاق هيثم فاعور، كل المساحات التي يمكن أن تصل من خلالها الإمدادات الى معتوق ومحاولة فرض رقابة رجل لرجل على نجم النجمة الذي عادل النتيجة في الوقت المحتسب بدل من الضائع في الشوط الأول، خرج مطر من المحدودية التي تُقلّص قدرات اللاعبين الذين يشغلون مركزه، وهو في موازاة العمل الدفاعي الكبير الذي قام به، وخصوصاً بعد خروج حسن العنان مصاباً، أطلق قدراته الهجومية ومعها تسديدة بعيدة المدى في الدقيقة 54، مانحاً التقدّم للنجمة، وبعدها تمريرة حاسمة الى حسن المحمد المنفرد، الذي ضمن الفوز بهدف ثالث في الدقيقة 66.

نتيجة كانت لتعتبر كابوساً بالنسبة الى العهد لو جاءت في الدوري أو حتى في مسابقة كأس لبنان، لكنها بلا شك ورغم إمكانية اعتبار المسابقة عنواناً عادياً أمام البطولتين الأهم، فإنها تترك مرارة لدى العهداويين وتجعلهم أمام مهمة أساسية وهي ترتيب أوراقهم قبل المواجهة المرتقبة أمام النجمة على لقب الكأس السوبر. أوراق من دون شك بحاجة الى إعادة قراءة بهدوء، وخصوصاً بعد وضع ورقة تحمل اسم عطايا بين يدي المدرب باسم مرمر، ليقف مخطّطاً لمقاربة جديدة مع لاعب يشبه باسلوبه حيدر وزريق لناحية استحواذه على الكرة بشكل كبير، وبالتالي يصبح لزاماً العمل على كيفية إيجاد التوازن بين اللاعبين المهاريين الثلاثة وتكييفهم لخدمة المجموعة.

توازنٌ مطلوب ضمن حركة تصحيحية تبدأ من الخط الخلفي، وتمرّ بالوسط وتصل الى إيجاد الحلول غير المقروءة هجومياً، وخصوصاً بعدما بدا العهد كتاباً مفتوحاً على هذا الصعيد بالنسبة الى النجمة، وتحديداً الى قائده حمام الذي رفع شعار «ممنوع المرور» وعطّل غالبية الكرات التي لُعبت من جهته، وتفوّق على كل لاعبي بطل لبنان في المواجهات الفردية.

إذاً، نتيجة معنوية للنجمة واللقب الرقم 11 في النخبة (يحمل الرقم القياسي بـ 10 ألقاب) يلوح في الأفق في حال فوزه على الإخاء الأهلي عاليه، الذي بلغ المباراة النهائية بعدما نسخ سيناريو اللقاء الأخير في دور الأربعة عندما قلب تأخره بهدف لاعب السلام زغرتا الموريتاني أمادو نياس (2) الى فوز 3-1، بفضل البرازيلي ــ الإيطالي كريستيان لوكا الذي سجل هدفين (17 و20)، ومواطنه كارلوس البرتو الذي أضاف الثالث (69).

لقطات

■ في بادرة مشتركة قامت رابطتا الجمهور بجمع تبرعات لتكملة كلفة علاج الطفل محمد العوطة البالغ من العمر عشر سنوات والذي يعاني من مشكلة صحية تتطلب إجراء عملية له في أوستراليا وتبلغ كلفتها الأولية 80 ألف دولار. الفكرة بدأت قبل ثلاثة أشهر عبر شباب ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي بينهم مشجع العهد حسين أبو يحيى وأشخاص آخرون من خارج الوسط الكروي بإطلاق حملة لجمع التبرعات للطفل. وبلغت قيمة الأموال المحصّلة 60 ألف دولار ما يعني الحاجة إلى 20 ألف دولار لتأمين الكلفة الأولية للعملية. وأمام هذا الواقع قام أبو يحيى بدعوة جمهور العهد إلى التبرّع خلال مباراة الفريق مع النجمة، كما دعا جمهور النجمة للمشاركة عبر جمع التبرعات على مدرجهم. وبالفعل كان هناك تجاوب من قبل عدد كبير من النجماويين. وانتشرت صناديق التبرعات خارج الملعب وداخله وفي منصة الشرف حيث تم جمع نحو تسعة ملايين وستمائة ألف ليرة من جمهور العهد، ونحو 15 مليوناً من جمهور النجمة، إضافة إلى نحو مليوني ليرة من منصة الشرف.

■ لم يكن الحضور الجماهيري على مستوى الحدث على رغم إقامة اللقاء يوم الأحد عصراً، ذلك أن عدد الجمهور لم يقارب التسعة آلاف مشجع كان ثلثاهم من النجمة مقابل ما يقارب الثلاثة آلاف مشجع عهداوي. وكان من المتوقع أن يكون الإقبال أكثر خصوصاً بعد النتيجة الإيجابية التي حققها النجمة في كأس العرب للأندية الأبطال بتعادله مع الأهلي سلباً في الاسكندرية. أضف إلى ذلك الندّيّة بين الفريقين في لقاء مصيري ضمن نصف نهائي النخبة. لكن كل هذه الأسباب لم تحفّز أكثر من خمسة آلاف نجماوي وحوالى الثلاثة آلاف عهداوي للحضور.

■ مرّة جديدة يخفق بعض الجمهور في امتحان التشجيع الحضاري بعيداً من الشتائم، وتحديداً بعض جمهور النجمة. فلقاء الأمس وعلى رغم عدم وجود عدد كبير من الجمهور فقد حضرت الشتائم بقوة، خصوصاً تلك ضد العهد، في مقابل عدم انجرار العهداويين للرد واكتفوا بهتافات ضد النجمة لكن خارج إطار الشتائم.

■ غاب نجم فريق العهد حسن شعيتو «موني» عن مباراة فريقه إلى جانب زميليه حسن بيطار وغازي حنينة بعد حسم صفقة انتقالهم إلى الأنصار مقابل مجيء ربيع عطايا إلى العهد. وجاء غياب اللاعبين طبيعياً بعد توقيعهم مع الأنصار، لكن جمهور العهد خصّ «موني» بتحية في الدقيقة 20 من اللقاء، كونه يحمل الرقم عينه. فهتف الجمهور باسمه تحية له على كل ما قدمه للفريق.

■ رفع جمهور العهد لافتات صغيرة مرحّبة بلاعبهم الجديد ربيع عطايا حملت شعار «أهلاً عطايا» الذي كان حاضراً في المنصة وتابع مباراة العهد للمرة الأولى كلاعب في الفريق.

■ تحوّلت منصة الشرف إلى ساحة معركة بين بعض الحاضرين إثر إشكال حصل بين اللاعب ربيع عطايا وأحد الحاضرين ما لبث أن تطوّر إلى عراك بين النجماويين أنفسهم شهد تبادلاً للكمات وهرج ومرج قبل أن تتدخل القوى الأمنية لحل الإشكال.

إعداد عبد القادر سعد

سيوت لايت

المباريات الودية: «الله الحامي»

علي زين الدين

وقع إشكالٌ أول من أمس السبت، بين عددٍ من جمهور نادي البرج لكرة القدم (درجة ثانية)، خلال مباراة ودية لفريقهم مع نادي الراسينغ، على ملعب أمين عبد النور في بحمدون، بحضور محافظ بيروت زياد شبيب. الأخير، الداعم الجديد للراسينغ، تواجد في المنصة الرئيسية مع بعض إداريي النادي، حيث يفصل بينهم وبين المدرج الذي وقع فيه الإشكال، سياجٌ حديدي وآخرُ شائك. غالباً هو الحضور الأول له في ملعب كرة القدم لمشاهدة مباراة، منذ تعيينه في منصبه. في ملعبٍ ساقطٍ أمنياً (أُنجز بناء نفق تحته مؤخراً لمرور اللاعبين والحكام)، شاهد محافظ العاصمة الإشكال، وبالطبع، اطّلع على حال الملعب، الذي لا تتفوّق مواصفاته على تلك الموجودة في ملعب بيروت البلدي، الذي زاره شبيب قبل نحو ثلاثة أسابيع.

الإشكال فردي. مشادة كلامية بين أحد المشجعين، الذي كان غاضباً من قرار الحكم بطرد لاعب الفريق، الفلسطيني وسيم عبد الهادي، وبين عضوٍ من الرابطة حاول تهدئته، ليتدخّل عددٌ من الحاضرين لمنع الشابين من الوصول إلى بعضهما، ولكن رغم ذلك حصل هرج ومرج وتدافع على المدرجات. خرج شبيب من الملعب برفقة أحد عناصر بلدية بيروت، إذ لم يكن يوجد أيُّ من عناصر قوى الأمن. المباراة ليست من تنظيم الاتحاد اللبناني لكرة القدم، ولو أن سعيد عبد الخالق، مراقب مباريات اتحاد الكرة في بحمدون، كان حاضراً بصفةٍ غير رسمية. المسؤول في هذه الحالة وفي باقي المباريات الودية، هو النادي المضيف، إلا أن من النادر أن تحضر العناصر الأمنية في مباراة ودية، ربما حتى لو تم التواصل معها. الحديث هنا عن مباريات ودية، لا قوى أمنية تحضر خلالها ولا طواقم طبيّة. بدون بطاقات دخول ولا تنظيم. هكذا عشوائياً يدخل من يشاء ويخرج من يشاء. الموضوع ليس محصوراً بإشكال الأمس، بل هو امتدادٌ لإهمال يبدو أن أحداً غير مسؤول عنه. من ينظّم هذه المباريات؟ ومن يتحمّل مسؤولية إذا ما دخل أحدهم حاملاً سلاحاً مثلاً؟ كيف تُلعب مباراة من دون وجود طاقمٍ طبي؟ كأن المباريات الودية «برعاية الله» فقط.

إدارة النادي أصدرت بياناً اعترفت فيه بحدوث الإشكال، متمنية عدم تضخيم الموضوع، من دون التطرّق إلى مسألة أن إشكالاً وقع على مدرج جمهور النادي، أو إلى كيفية حلّ هذه الأزمة المتكررة، التي يتحدّث عنها رئيس النادي عدنان ياسين ومدرب الفريق محمد الدقة، كل فترة، على مواقع التواصل الاجتماعي، متمنين من الجمهور التحلّي بالروح الرياضية، خوفاً من خسارة الداعم الأول لنادي البرج، وهو ما حصل في الموسم الماضي، حين منع الاتحاد حضور الجمهور بسبب هذه الإشكالات.

الرابطة بدورها دعت إلى اجتماعٍ اليوم في مبنى بلدية البرج، لوضع خطّة عمل للحدّ من هذه المظاهر على المدرجات. أول بنود العمل سيكون زيادة عناصر الانضباط على المدرجات، إذ يحضر حالياً 15 شخصاً لضبط الجمهور، فيما تعمل الرابطة على زيادة العدد ليكون بين 50 و75 شخصاً، فيما ستستمع الرابطة إلى اقتراحات المشجعين، على أن يكون هناك اجتماع لعائلات المنطقة للبحث في كيفية ضبط الجمهور على أبواب الموسم الجديد، خاصة أن البرج، المرشّح الأول للعودة إلى الدرجة الأولى عند نهاية الموسم المقبل، بعدما كانت إدارة النادي الجديدة أبرمت تعاقدات بارزة، أهمها ضمّ مساعد مدرب منتخب لبنان، محمد الدقة، والتعاقد مع لاعب النجمة والأنصار السابق خالد تكه جي.

(أرشيف)

لا ليغا

ميسي «الساحر» ينقذ فالفيردي «العنيد»

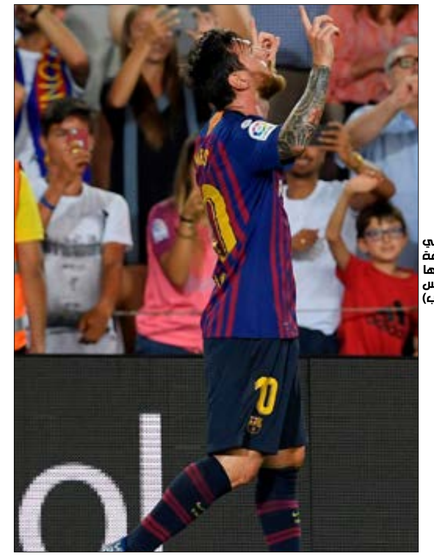
سدد ميسي الكرة بطريقة لم يتوقعها احد (لويس جينيي ـ افب)

بمهر شرفي قام به لاعبو فريق ديبورتيفو ألافيس، وذلك بعد أن توّج برشلونة بلقب كأس السوبر الإسباني قبل أيام، قصّ الفريق الكاتالوني شريط مبارياته في «الليغا» في الموسم الجديد بفوز بثلاثية دون رد. علامات استفهام كثيرة وجّهت إلى التشكيلة التي أعلنها مدرّب برشلونة الإسباني إرنستو فالفيردي، حيث لم تتضمّن تشكيلته أي لاعب من الصفقات الجديدة التي أبرمتها الإدارة بقيادة المدير الرياضي الجديد واللاعب السابق للفريق الفرنسي إيريك أبيدال. بالطريقة التقليدية الـ«كاتالونية» 4-3-3 بدأت المباراة بمشاركة مفاجئة لسيرجيو روبيرتو كلاعب خط وسط بعد أن شغل مركز الظهير الأيمن البرتغالي نيلسون سيميدو.

كما حال جميع مباريات الفريق الذي توّج في آخر عشر سنوات بسبعة ألقاب للدوري، كان استحواذه على الكرة طاغياً في جميع فترات الشوط الأول الذي لم يستطع من خلاله برشلونة تسجيل الهدف الأول في مرمى الفريق العنيد والمنتظم دفاعياً ديبورتيفو الألافيس. خلال الحصّة الأولى، شاهدنا محاولات ومراوغات وتمريرات اعتدنا مشاهدتها من الأرجنتيني ليو ميسي الذي قدّم شوطاً جيداً، شهد تنفيذه ركلة حرّة مباشرة أبعدتها العارضة. بالإضافة إلى بعض الانطلاقات الجميلة لصغير برشلونة وبطل العالم الفرنسي عثمان ديمبيلي الذي لم يسكت حتّى اللحظة منتقدوه. وبالطبع، لاحظ الجميع التراجع الكبير في مستوى «الهداف» الأوروغوايّاني لويس سواريز. في الشوط الثاني، أشرك فالفيردي الساحر البرازيلي فبليبي كوتينيو الذي أعطى بوضوح الإضافة للفريق منذ أن وطئت قدماه أرضية الملعب (دخل بديلاً لسيميدو، ليعود روبيرتو إلى الخلف في مركز الظهير الأيمن). انعدمت الحلول حتى الدقيقة 62 بسبب النجاح الكبير من الناحية الدفاعية للفريق الباسكي، ولاعبيه الذين وقفوا سداً منيعاً أمام كل محاولات الفريق الكاتالوني. سقط ميسي على مقربة من منطقة جزاء حارس مرمى الألافيس الإسباني فيرناندو باشيكو، إنها هدية لميسي، ركلة حرة أشبه بركلة جزاء. سدّد «البرغوث» الكرة الثابتة بطريقة لم يتوقّعها أحد، وخصوصاً حائط السد الذي شاهد الكرة وهي تمرّ من تحت أقدامه متّجهة إلى المرمى معلنةً تقدّم برشلونة بالهدف الأوّل. فالفيردي، الذي بدأ المباراة بنحو خاطئ، برأي الكثيرين ـ سرعان ما عدّل الأمور بإشراكه للبرازيليين كوتينيو وأرثر ميلو، الوافد الجديد، ليعطيا التوازن في خط وسط الفريق الكاتالوني. بالإضافة إلى إشراكه للـ«محارب» التشيلي أرتورو فيدال في وقت متأخر من عمر المباراة.

استمرّت سيطرة الـ«كتلان» على المباراة حتّى تمكّن البرازيلي كوتينيو من تسجيل الهدف الثاني الذي كان بمثابة رصاصة الرّحمة، وعلى طريقته الخاصة، بستديدة قويّة استقرّت داخل الشباك. لويس سواريز كان النقطة السلبية الوحيدة في المباراة، حيث ـ بحسب صحيفة «سبورت» الكاتالونية ـ لم يتخطَّ تقييمه ثلاثة نقاط من عشرة، فيما حصل ميسي الذي سجّل في الوقت بدل الضائع من اللقاء، وتحديداً عند الدقيقة 92 الهدف الثالث والثاني له، على علامة الـ9، بحسب ما ذكرت الصحيفة الإسبانية. مباراة افتتاحية مميّزة لبرشلونة ولميسي، لكنها تحمل في الوقت عينه جانباً مظلماً لكل من فالفيردي «العنيد» في أفكاره، وسواريز الحاضر الغائب في المباراة، والمطالب بتصحيح المسار في المباريات المقبلة من الدوري، قبل الدخول في مرحلة دوري أبطال أوروبا.

(الأخبار)

الكرة الفرنسية

ليوناردو غارديم يحافظ على توازن موناكو

كما في كل موسم يخرج عدد من اللاعبين المميّزين من نادي موناكو المنافس في الدوري الفرنسي «ليغ ا» إلى نادي باريس سان جيرمان، أو إلى أندية مُنافسة في الدوريين الإسباني والإنكليزي. هذا الموسم خرج ثلاثة لاعبين أساسيين من تشكيلة المدرب البرتغالي ليوناردو غارديم وهم الفرنسي توماس ليمار، والبرازيلي فابيو هنريك تافاريز المعروف بـ«فابينهو» إضافة إلى السنغالي كيتا بالدي دياو. ورغم كل هذا، فإن نادي الإمارة لا يتأثّر، إذ يُعرف غارديم كيف يُبقي على التوازن داخل تشكيلته. فاز موناكو في المباراة الأولى من الدوري على نادي نانت، وتعادل في الجولة الثانية مع نادي ليل وتبدو تشكيلة المدرب البرتغالي قادرة على المنافسة، خاصة حين يعود النجم الروسي السكندر غولوفين من الإصابة، والنجم المالي أداما تراوري، وكلاهما وافدان جديدان إلى نادي الإمارة يلعبان على مستوى الهجوم. صحيفة ليكيب الفرنسية أشادت بالمدرب ليوناردو غارديم، وقدرته الهائلة في كل موسم على بناء فريق جديد رغم خسارته معظم نجومه. ونقلت ليكيب عن غارديم قوله إن «الطموح في موناكو دائما هو نفسه. نشعر بخيبة أمل عندما لا نحرز ثلاثة نقاط، ولكن الفريق يضم لاعبين مميّزين يتمتعون بخصائص فنيّة عالية، وجودة كبيرة في خط الوسط، وقوّة في الهجوم. والأهم أن فريقنا منظّم». كما في كل موسم يعمل غارديم على إخراج أفضل القدرات من لاعبيه، خاصة الشباب، وفي كل موسم أيضاً يتم بيعهم في سوق الانتقالات بمبالغ ماليّة كبيرة. اعتاد المدرب على هذه السياسة وكذلك اللاعبين، ولكن مع ليوناردو فإن الفريق بأسمائه الشابة لا شك أنه سيكون بين الثلاثة الكبار في الدوري، لأن استراتيجية المدرب البرتغالي وخبرته هي التي تساعد على الفوز معظم المباريات، والاعتماد على أسلوب متوازن وعصري. الصحافة الفرنسية أشادت بإصرار ليوناردو غارديم، وعدم تعرضه للهزيمة أمام الضغوط، خاصة تلك المتمثلة بخروج نجومه من النادي عند كل سوق انتقالات.

ومن المتوقع كما في كل موسم أن تنحصر المنافسة بين أندية موناكو وليون ومارسيليا على منافسة نادي العاصمة باريس سان جيرمان، في ظل استمرار تراجع نادي نيس، وعدم نضوج خطة نادي سانت إيتيان وليل بعد، ليكونا ضمن أندية المقدمة في الدوري الفرنسي.

فاليري اش (افب)

الكرة الالمانيّة

بداية غير مقنعة لبايرن ميونيخ في الكأس

استهلّ نادي بايرن ميونخ الألماني مشواره في كأس ألمانيا بفوز صعب على مضيفه دروشتيرسن أسل بهدف دون مقابل. هدف المباراة الوحيد جاء بقدم المهاجم البولندي روبرت ليفاندوفسكي بعد أن تابع تسديدة زميله ليون غوريتسكا ليسكنها الشِّباك في الدّقيقة 81 من عمر المباراة. وبعكس المتوقع، لم تكن المواجهة سهلة للعملاق البافاري، إذ تميّزت المباراة بالندّية بين الطرفين، حيث استطاع أبناء قرية دروشتيرسن الّتي يبلغ عدد سكّانها 11500 نسمة، أن يصلوا إلى مرمى مانويل نوير في أكثر من مناسبة، إلّا أنّ الحارس الألماني تمكّن من الحفاظ على نظافة شباكه حتى نهاية اللقاء. الفوز «الباهت» لبايرن ميونيخ على نادٍ يلعب في دوري الدرجة الرابعة الألمانية، ومعظم لاعبيه من أصحاب المهن الذين يمارسون كرة القدم كهواية، كان مادّة دسمة للصحافة الألمانية، التي بدت غير مقتنعة بأداء النادي البافاري، خاصة أنه مطالب هذا الموسم بالمنافسة على المستوى الأوروبي.

ويظهر أنّ كبير ألمانيا يعاني من عدم وجود توازن داخل منظومته، فبعد أن فاز البايرن بنتيجة 5-0 بكأس السّوبر الألماني على حساب أينتراخت فرانكفورت قبل أيّام، ظهر في مباراة الكأس وكأنّه يعاني من انعدام التوازن، وعدم القدرة على ربط الخطوط، علماً بأنّ المدرّب نيكو كوفاتش، بدأ المباراة بلاعبين أساسيين على غرار الهولندي أرين روبن، والبولندي روبرت ليفاندوفسكي والحارس المخضرم مانويل نوير، إضافة إلى الفرنسي فرانك ريبيري، ويبدو أنّ المدرّب نيكو كوفاتش لم يجد تشكيلته المثاليّة الّتي تتوافق مع أفكاره بعد، حيث لا يزال المدرّب الكرواتي، الألماني يدخل بأسماء جديدة في كلّ مباراة. وتشير الأخبار إلى أنّ المدرّب الجديد ينوي إشراك سولي على حساب بواتينغ أو هامل في المباريات المقبلة لقدرة اللّاعب على بناء الهجمة من الخلف، وذلك بحسب ما تحدثت الصحافة الألمانية. وعقب المباراة، عبّر سكّان دروشتيرسن عن سعادتهم بزيارة بايرن ميونيخ، وقالوا إنّ «المباراة الّتي جمعتنا بالعملاق البافاري مثّلت مباراة القرن»، والخسارة أمامه بنتيجة 1-0 فقط بمثابة المعجزة.

في كأس ألمانيا أيضاً، كانت هناك مفاجأة تمثّلت بخروج حامل اللّقب أينتراخت فرانكفورت، الذي دربه نيكو كوفاتش سابقاً، من الكأس بعد خسارته بنتيجة 2-1 أمام فريق أولم الناشط في دوري الدّرجة الرّابعة أيضاً، فيما كانت باقي المباريات عاديّة، حيث استهلّ كلّ من هوفنهايم وفيردر بريمن مشواريهما بفوزين عريضين بنتيجة 6-1 لكلّ منهما، وذلك على حساب كلّ من كايزرسلاوترن وفورماتيا فورمرس.

(الأخبار)

بريميرليغ

آرسنال «تائه» مع إيمري... حنين إلى آرسين فينغر

خسر إيمري 6 نقاط من أصل 6 في بداية الدوري (غلين كيرك ـ افب)

جاد طويه

لم يكن المدرب الإسباني أوناي إيمري من بحثت عنه جماهير نادي آرسنال الإنكليزي، ليخلف المدرب التاريخي للـ«غانرز» الفرنسي آرسين فينغر. جماهير النادي لم تحضّر لاستقبال المدرب الإسباني حين تمّ تقديمه في ملعب الإمارات، ربما هي إشارة إلى عدم رضاها عن التعاقد معه، كونها لا تجد فيه الـ«منقذ» لنفض غبار خيبات المواسم الماضية. إدارة آرسنال من جهتها راهنت على تاريخ إيمري الأوروبي مع نادي إشبيلية الإسباني، وسيطرته مع باريس سان جيرمان الفرنسي على الألقاب المحليّة في الـ«ليغ ا»، ولكن حسابات آرسنال أقلّه حتى الآن، لم تنجح. خسر النادي اللندني أوّل مباراتين له في الدوري الإنكليزي الممتاز، الأولى بهدفين نظيفين أمام مانشستر سيتي، والثانية أمام تشلسي في ديربي العاصمة لندن، بثلاثة أهداف لاثنين. 6 أهداف في مباراتين. خسارتان كبيرتان سيكون لهما تداعيات كبيرة على النادي وبالأخص على المدرب، المطالب بتقديم نتائج إيجابية. في مباراة تشلسي ظهر آرسنال بصورة التائه خاصة على مستوى خطي الدفاع والوسط. اعتمد ايمري على خطة لعب (1،3،2،4)، وتمثلت أبرز نقاط الضعف لدى الـ«غانرز» بصانع الألعاب الألماني مسعود أوزيل الذي عجز عن ربط خطي الوسط والهجوم وإيصال الكرات الحاسمة إلى المهاجمين خاصة في الشوط الثاني، وهو ما يطرح علامات استفهام حقيقية حول التراجع الكبير بمستواه منذ فترة كأس العالم الأخيرة في روسيا. العقم التكتيكي لدى أوناي إيمري ظهر أيضاً بإشراكه السويسري غرانيت تشاكا إلى جانب الفرنسي ماتيو غندوزي في خط الوسط فظهر بشكل واضح عدم الانسجام بين اللاعبين، ما أجبر إيمري على إشراك الأوروغوايّاني لوكاس توريرا بدلاً من تشاكا في الشوط الثاني ليتحسّن الأداء نسبيًا. وكما في الوسط كذلك على مستوى خط الدفاع لم يقدم الألماني شكودران موستافي المستوى المطلوب، كما لم يظهر اليوناني سوكراتيس باباستاثوبولوس بصورة القادر على صنع الفارق دفاعيًا وسد الثغرات. أمّا الظهير هكتور بيلدرين فكان متقدماً في معظم الفترات، ما خلق مساحات لمهاجمي نادي تشلسي. ومن جهته المهاجم الغابوني بيير إيميريك أوباميانغ واصل مسلسل إهدار الفرص، وعجز عن تحويل كرات سلهة إلى أهداف. خسارة قاسية بدأت تطرح علامات استفهام حول وضع أوناي إيمري مع نادي العاصمة لندن، ومستقبله في ظل هذه النتائج «الكارثية». حتى ولو أن الخسارتين جاءتا على يد كل من السيتي وتشلسي القويين، إلّا أن العنوان العريض يبقى سوء الأداء، وعدم حصد أي نقطة من أصل ستة نقاط ممكنة. إدارة آرسنال ترزح تحت ضغط الجمهور الكبير، الذي يطالب بالألقاب بعد صيام السنوات، والأكيد أنها لن تصبر على المدرب الإسباني كثيراً، وحقبة البقاء على رأس الجهاز الفني لسنوات من دون ألقاب ولّت إلى غير رجعة، دون أن ننسى أن المدرب الفرنسي أرسين فينغر لم يكن متطلباً، وكان يأتي بالأموال لخزائن النادي من خلال موهبته باكتشاف المواهب ومن ثم بيعها بأسعار مضاعفة، وهي الموهبة التي لا يملكها أوناي إيمري، الذي لديه الكثير من العمل لينجزه إذا ما أراد تجنب «مقصلة» الإقالة.

ضعف آرسنال، يقابله تماسك في نادي تشيلسي. بصمة المدرب الإيطالي ماوريسيو ساري تبدو واضحة على الـ«بلوز»، بعد تحقيق انتصارين متتاليين، الأول بثلاثة أهداف نظيفة على حساب هيدرسفيلد تاون، والثاني بثلاثة أهداف على آرسنال، وفي كلا المباراتين بدت فلسفة ساري واضحة على لاعبيه. كثيرون راهنوا على عدم نجاح ساري في الدوري الإنكليزي، ولكن المدرب الإيطالي أثبت عبقريته حتى الآن. يلعب ماوريسيو ساري بخطة (3،4،3) مع ثبات في التشكيلة في جميع الخطوط، وهو ما يخلق توازناً وانسجاماً بين اللاعبين. النقطة الأبرز في لقاء آرسنال السابق ومساعد المدرب الحالي جان فرانكو زولا (42 هدفاً). وبدا واضحاً انسجام اللاعبين مع المدرب الإيطالي، خاصة بعد تصريح هازارد لوسائل الإعلام البريطانية أن ماوريسيو ساري بالإبقاء على البلجيكي إيدن هازارد على مقاعد البدلاء في الشوط الأوّل، لإشراكه في الشوط الثاني، وهو الأمر الذي أعطى إضافة كبيرة لتشيلسي نتيجة جهوزية النجم البلجيكي وتراجع لاعبي آرسنال بدنياً، فتمكن هازارد من صنع الهدف الثالث لماركوس الونزو بعد أن خلق مشاكل كبيرة لدفاعات الـ«غانرز». وبعد صنعه للهدف الثالث بات البلجيكي إيدن هازارد رابع أفضل لاعب في تاريخ نادي تشيلسي صناعة لـ41 هدفاً، بعد نجم البلوز التاريخي فرانك لامبارد (90 هدفاً) والإيفواري ديديه دروغبا (55 هدفاً)، ولاعب تشيلسي السابق ومساعد المدرب الحالي جان فرانكو زولا (42 هدفاً). وبدا واضحاً انسجام اللاعبين مع المدرب الإيطالي، خاصة بعد تصريح هازارد لوسائل الإعلام البريطانية أن ماوريسيو ساري يلعب بطريقة الاحتفاظ بالكرة وهي طريقة ملائمة للاعبي تشيلسي، كما أنه «مدرب رائع كانطونيو كونتي».

ومن النقاط التي تؤخذ على ماوريسيو ساري، تغيير مركز الفرنسي المميّز نغولو كانتيه، الذي يلعب متقدماً عن مركز الارتكاز حين الانطلاق بالهجمات، وهو ما يتطلب منه مجهوداً مضاعفاً.

بداية قويّة للمدرب الإيطالي مع تشيلسي تتأمّل فيها جماهير البلوز خيراً، في ظل صعوبة المنافسة في الدوري الإنكليزي مع وجود الإسباني بيب غواردیولا على رأس الجهاز الفني لنادي مانشستر سيتي القوي، والألماني يورغن كلوب مدرب ليفربول الطموح هذا الموسم. تشيلسي يخير مع ساري، ومدرب نابولي السابق الذي أحرج بوفونتوس في الـ«سيري آية» قادر على إحراج كبار إنكلترا، بفلسفته الكرويّة الصلبة.

كالشيو

مباراة رونالدو الأولى: لا مهرجانات أهداف في إيطاليا!

رونالدو لا يتعب ولا يمل من التدريبات (البرتو بيتزولي ـ افب)

حسن رمضان

لطالما كان كريستيانو رونالدو الشغل الشاغل للإعلام في ملعب سانتياغو بيرنابيو، عندما كان لاعباً لريال مدريد. الصورة لم تتغيّر في إيطاليا، الـ«بارانتزي» تلاحق الـ«دون» منذ وصوله إلى مدينة تورينو، وخلال التمارين، وفي لقائه الأوّل بقميص يوفنتوس أيضاً. هي المشاركة الأولى لـ«صاروخ ماديرا» مع «البيانكونيري». كما هي المباراة الافتتاحية لرجال المدرّب ماسيميليانو أليغري في الدوري الإيطالي. الخصم، كيفيو فيرونا أحد أعرق وأقدم الفرق الإيطالية. بدأت المباراة بضغط عال من فريق السيدة العجوز، رافقها صيحات من الجماهير في كل مرّة يلمس فيها نجمهم البرتغالي الجديد الكرة. أمّا في الجهة المقابلة، الجماهير ذاتها تطلق صافرات الاستهجان على اللاعب الحالي والسابق ليوفنتوس المدافع ليوناردو بونوتشي متّهمة إياه بالخيانة عندما ارتدى في الموسم الماضي قميص نادي ميلان. الجماهير لا تنسى. شخصيّة أفضل لاعب في العالم خمس مرّات إلى جانب الأرجنتيني ليونيل ميسي معروفة بقوّتها وصلابتها والتصميم على تخطّي المواقف الصّعبة، فكلّما ازداد الضغط الإعلامي والنفسي على رونالدو، يرتفع أداء النجم البرتغالي. برأي الكثيرين، ليو ميسي يمتلك موهبة نادرة، أعطاه إيّاها الله، وهذا متّفق عليه، إلاّ أن رونالدو من جهته يتفوّق ويتقدّم على «البرغوث» الأرجنتيني من حيث الشخصية القيادية وقدرته على فرضها داخل وخارج أرضيّة الملعب، كما أن رونالدو لا يتعب ولا يمل من التدريبات. هذا ما حدث فعلاً خلال مباراة لاعب مانشستر يونايتد وريال مدريد السابق الأولى له مع يوفنتوس. ظهر رونالدو على أرضية الميدان وكأنّه كان لاعباً في صفوف اليوفي منذ سنوات، تفاهم واضح بينه وبين كل من بابلو ديبالا الأرجنتيني وخوان كوادرادو الكولومبي. نقلات من هنا وأخرى من هناك تعطيك فكرة عن مدى انسجام كريستيانو مع التشكيلة الجديدة وفريقه الجديد. قدّم «الدّون» في المباراة التي كانت صعبة بعكس المتوقّع، والتي فاز فيها اليوفي بثلاثة أهداف مقابل هدفين، أداء، يمكننا وصفه بالـ«جيّد». حيث شارك خلال التسعين دقيقة بأكملها، سدّد في ثمانية مناسبات منها أربعة بين الخشبات الثلاث، بالإضافة إلى نسبة تمريرات صحيحة وصلت إلى 92%. أرقام عاديّة بالنسبة إلى لاعب كرونالدو، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بأنها مباراة البرتغالي الأولى مع فريقه الجديد وخارج أسوار ملعب «الاتحاد»، رونالدو هو رونالدو في الموعد دائماً، ولكن المفارقة هي أن اللاعب البرتغالي كان ماكينة أهداف في مدريد، ولكن في إيطاليا الوضع مختلف. الأندية الإيطالية تمتلك انضباطاً تكتيكياً كبيراً، كذلك الدفاع في الـ«سيري إيه» يختلف عنه في إسبانيا، ومن تفاجأ بعدم تسجيل رونالدو أيّ هدف في مباراة فيرونا، عليه أن لا يتفاجأ اذا صام الـ«دون» عن التسجيل في المباريات اللاحقة، إذ إنه معروف أن نسبة الأهداف في إيطاليا أقل من باقي الدوريات، وبالتالي لن يحظى الدون بمهرجانات أهداف كثيرة مع اليوفي، نبقى في إيطاليا أيضاً، حيث حقّق نابولي، فريق الجنوب الإيطالي «اليساري»، فوزاً صعباً على قطب العاصمة الثاني لاتسيو. طبعاً، كما الحال مع «الدون»، فالمدرب الجديد لفريق البارتينوبي «المخضرم» كارلو أنشيلوتي خاض مع فريقه أولى مبارياته في الموسم الحالي. كانت التوقّعات تسير بأن نادي الجنوب سيفتقد كثيراً لعرّابه السابق، ومدرب تشيلسي الإنكليزي الحالي ماوريتسيو ساري، إلّا أن الأمور لم تسِر على هذا المنوال. لم نلحظ وخصوصاً بعد أن تخطّى عمر المباراة الدقيقة 30 (كان قد سجّل شيرو إيموبيلي هدف التقدّم للاتسيو عند الدقيقة 25) أن نابولي قد افتقد كثيراً لمدرّبه السابق وأن الأداء قد تغيّر رأساً على عقب. بل على العكس تماماً، استطاع كارلو باعتماده على البولندي اركاديوز ميليك في خط الهجوم، «الفنّان» لورينزو إنسيني، قلب الطّاولة على المدرّب سيموني إنزاغي وتحقيق الانتصار الأول للنابوليتانيين في مسرح الأولمبيكو. الجدير بالذكر هنا، بأن لاتسيو وفي صدد اشتعال «الميركاتو» في إيطاليا، استطاع الحفاظ على أبرز ثلاثة لاعبين للفريق في الموسم الماضي وهم كل من صانع الألعاب الإسباني لويس البيرتو، المهاجم الإيطالي شيرو إيموبيلي والـ«وحش» الصربي سيرغي ميلينكوفيتش سافيتش. إلّا أن هذا الأمر لم يسعف الفريق، ولم يمنع من تلقّيه الخسارة الأولى وفي الجولة الأولى من الدوري الإيطالي وفي عقر داره. الدوري طويل، والفاجآت ستكون كثيرة.

النيل هبة لإسرائيل

جعفر البكلي *

«أهلاً يا رئيس، شرَّفت البلاد». قال عيزر وايزمان تلك الكلمات ضاحكاً، وهو يتوكّأ على عكاز، ويدلف بصعوبة إلى الصالون الفخم في الجناح المخصص للرئيس المصري. تهلّلت أسارير أنور السادات، وظهر البشر على وجهه، وهو يسمع وزير الدفاع الإسرائيلي يخاطبه مستعملاً اللهجة المصرية في حديثه. أقبل السادات نحو وايزمان بقبّله، ويساعده على الجلوس على أريكة، وقال له ملاطفاً: «سلامتك، ألف سلامة! قالوا لي إنك عملت حادثة بالعربيّة. إن شا الله ما تشوفش وحش، يا عزّرا». ابتسم وايزمان، وقال: «حادثة بسيطة، يا رئيس، ما تشيلش همّ». ضحك السادات، وسأل محدّثه: «إنت بتتكلم عربي كويّس، يا عزرا. تعلمتها فين؟». أجاب وايزمان: «في مصر، يا رئيس». ثم أردف شارحاً للسادات: «أنا - زمان، أيام الحرب ضد الألمان - اشتغلت، في اسكندرية، سوّاق لوري. وبعديها خدمت في قاعدة (الدخيلة). كنت، أيامها، طيّار في الجيش البريطاني». ثم ضحك وايزمان بصوت عال، وقال: «ومن وقتها، يا رئيس، أنا حبّيت المصريين، وتعلمت كلامهم» (1). شاركه السادات ضحكاته المجلجلة، وقد راقته ظرافة قائد الجيش الإسرائيلي، ولطافته. وأخذ وايزمان يروي للرئيس المصري طرائف عمّا حدث بين الإسرائيليين، بعد أن فوجئوا بأنّ السادات جادّ في المجيء إليهم بنفسه، فقال إنّ قادة الأمن في إسرائيل لم يصدّقوا البتة أنّ تلك الزيارة ستحدث حقاً، وبلغ الوسواس ببعضهم حدّاً جعلهم يتوهمون أنّ في الأمر مكيدة بلا شكّ. وكذلك فإنهم أمروا القناصة باعتلاء أسطح مطار «بن غوريون» وشرفاته، حتى إذا ما لاحت نذر شرّ من المصريين، كان الإسرائيليون مستعدّين له. وتوهّم أولئك أنّ طائرة السادات قد تكون محمّلة بجنود الكوماندوس، وأنهم قد يخرجون إلى قادة إسرائيل المصطفّين لاستقبال الرئيس المصري، فيصفّون بنهم على أرض المطار. وضحك السادات ملء شدقيه استظرافاً لـ«حدّوتة عزرا».

«انت يا رئيس حاجة تانية خالص... ده انت زعيم عظيم»

أراد السادات بعد هذا الهزل أن يدخل في الجدّ، فقرّب رأسه نحو وايزمان كأنه سيكاشفه بأمر مهم، ثم قال له: «اسمع يا عزرا، أنا عاوزك تعاوني على بيغن. الراجل ده حابب يغرّقنا في الأوراق والدوسيهات. وأنا راجل دوغري، ومبحبش الملاوعة واللف والدوران. أنا عايز أعمل سلام مع إسرائيل، ونخلص بقى». ابتسم وايزمان قليلاً، وأطرق برأسه كأنه يفكر في الكلمات المناسبة التي يمكن أن يُسمعها للسادات، ثم قال ضاحكاً: «الفرق، يا رئيس، بينك وبين بيغن: إنّ مناحيم كان في الأصل محامي (2). فهو مربوط بالأوراق، والدفاتر، والتفاصيل. بس أنت، يا رئيس، موش بحاجة تشغل نفسك بالجزئيات. انت، يا رئيس، حاجة تانية خالص. انت زعيم عظيم، عندك الخيال، والشجاعة، والـ vision. فالمفروض إنك تاخذ بيغن على قدّ عقله». بان السرور جليّاً على وجه الرئيس المصري، وتحمّس أكثر لعرض أفكاره على وايزمان. قال السادات: «أنا جايب معايَ مشروع اتفاقية عرضتها على جيمي كارتر، وعجبته. وأنا أفتكر إن الاتفاقية دي هي اللي هتكون أساس للسلام بين مصر وإسرائيل». بدا على وايزمان اهتمام بما يعرضه السادات، فمضى الأخير يقول: «أنا رأيي، يقعد مصطفى خليل الأمين العام للجنّة التنفيذية لـ«الاتحاد الاشتراكي العربي»] مع إيغال يادين [نائب رئيس وزراء إسرائيل]، ويناقشوا مع بعض بنود اتفاقية السلام. ويخلّصوا الموضوع». واستغل وايزمان انشراح صدر السادات وحماسته، فطلب منه طلباً محدداً، وقال: «أنا اتمنى عليك، يا رئيس، إنك متجيبش خالص، في خطابك اللي هتقراه قدام الكنيست، سيرة الـPLO [منظمة التحرير الفلسطينية]». واستغرب السادات هذا الطلب. فأجابه وايزمان ضاحكاً: «عشان الناس دول منحوسين. وأنا بخاف إن جبت سيرتهم ممكن تنحس المبادرة بتاعتك». وضحك السادات ملء شدقيه، من جديد.

> **لاحظ المسؤولون الإسرائيليون والمصريون انجذاب السادات البالغ إلى وايزمان**

هنري كيسنجر له، ذات مرّة. فلقد زعم الأخير أن وايزمان رجل يملك تأثيراً كبيراً في عقل بيغن، وفي قلبه أيضاً، وأنّ في استمالته جدوى ونفع (3). إلا أنّ السادات بعد أن التقى وايزمان وجد فيه ظرفاً ولطفاً، لم يخطرا على باله. ولقد طابت للرئيس المصري، مثلاً، مخاطبة وزير حرب إسرائيل له بلقب «الريّس»، واستعذب مديحه وإشادته بحكمته، واستحلى دعابته و«خفة ظله». لكنّ أكثر ما أحبه السادات في شخصية وايزمان قدرته على الإنصات والاتفاق، وتفهّمه لتصوراته ورؤاه. ولقد لاحظ المسؤولون الإسرائيليون والمصريون معاً انجذاب السادات البالغ إلى وايزمان. ويذكر موشي دايان في الصفحة الثامنة والثمانين من كتابه «الاختراق» أنّ «علاقته مع الرئيس المصري تحسنت كثيراً، لكنها لم تصل قطّ إلى مستوى علاقة السادات بعيزر وايزمان. ولقد كان السادات يصافحه بمودة عندما يراه، وأمّا إذا رأى وايزمان، فإنه يسارع إلى تقبيله ومعانقته». وأرجع مصطفى خليل [رئيس وزراء مصر الأسبق] تلك العلاقة بين رئيسه وزير حرب العدو، إلى «الكيمياء الشخصية» التي تفاعلت بين الرجلين، منذ موعدهما الأول (4).

«هشتكنا وبشتكنا يا رئيس... ده انت رئيس - والنعمة - كوبيس»

إلا أنّ أغرب ما جال في عقل السادات، توهمه بأنّ وايزمان يمكن أن يتأثر به، فيصير من «حمائم حكومة إسرائيل، بعدما كان من صقورها»! ولعلّ أحلام اليقظة أوحت إلى السادات أنه بستطيع أن يستولي على عيزر وايزمان، و«يضعه في جيبه» أيضاً (5)! ويروي وزير الخارجية المصري الأسبق محمد إبراهيم كامل في الفصل السادس والعشرين من كتابه «السلام الضائع في كامب ديفيد» (في الصفحات 331 إلى 336) خطة السادات لاستعمال وايزمان ضدّ بيغن، بعد أن أبدى الأخير تصلباً كبيراً، في المفاوضات. وفي ذلك الفصل من الكتاب المعنون بـ«هيا بنا نسقط بيغن»، سرد وزير الخارجية المصري وقائع مراودة السادات لوايزمان كي يميل إلى صفه. ولقد وصل الأمر بالسادات إلى حد إغراء الرجل بأنه سيبني للإسرائيليين مجمّعاً دينياً، في جبل سيناء (الذي يعتقد المسلمون واليهود بأن الله كلّم موسى فيه)، لكي يقيموا فيه شعائرهم، جنباً إلى جنب مع بقية الموحّدين. ولم يكتفِ السادات بإهداء الجبل المقدس إلى وايزمان، بل أهدى إليه النيل أيضاً! ويروي عيزر وايزمان بنفسه في كتابه «المعركة من أجل السلام» (من الصفحة 313 إلى الصفحة 324) وقائع العرض الغريب الذي اقترحه رئيس مصر عليه، في ظهر يوم 13 تموز/ يوليو 1978، على شرفة فندق «شلوس فوشل» في النمسا. لقد قال السادات لوايزمان: «اسمع يا عزرا. أنا عايز أشق تفريعة من النيل، تمشي من كابة الموقف، لكن السادات لم يضحك ملء شدقيه، في هذه المرة. وقال بيغن: «إنني أريد أن أسمع من الرئيس السادات تصوره للسلام بين مصر وإسرائيل». وقال السادات: «كنت أظن أنكم تعلمون ما جئت من أجله إلى هنا، وأنكم تعرفون آرائي في التسوية التي يجب أن تقوم بين العرب والإسرائيليين. وليس عندي ما أضيفه إلى تصريحاتي العلنية عن شروط السلام، وما قدمته من أوراق، بهذا الخصوص، إلى الرئيس كارتر، ووزير خارجيته فانس. موقفي الآن هو نفس موقفي فانا قلت الميّة اللي تمشي للبحر، خليها تمشي لسيناء ولإسرائيل أحسن».

> **أغرب ما جال في عقل السادات، توهمه بأنّ وايزمان يمكن أن يتأثر به**

وقال: «وعلام اجتماعنا هذا حينئذ؟! إذا كان هدفكم هو فقط كسر الحاجز النفسي، فلقد اقترحت قبل أشهر أن ننشئ خطاً ساخناً بين مكتبي ومكتب الرئيس السادات». وتدخّل السادات ليفضّ هذا الاشتباك، فقال: «يا جماعة، لازم تفهموا إن الشكليات ما تهمنيش. أنا يهمني الموضوع. أنا مش عايز أغرق في الأوراق التفصيلية. أنا عايز أعمل اتفاق استراتيجي يليق بالمبادرة التاريخية اللي عملتها». وتدخّل دايان ليقول: «هناك مشاكل محددة مثل وضع الفلسطينيين، ووضع سيناء والجولان، ومياه الأردن... وكل هذه المشكلات يجب أن نتفاوض عليها». وردّ السادات: «أنا مش عايز أغرق في التفاصيل. كل اللي يهمني دلوقتي أعرفه: انتم هتدوني إيه؟». واستغرب بيغن منطق السادات، فقال متعجباً: «لسمح لي أن أقول إنني لم أفهمك، يا سيادة الرئيس. ما معنى أنّ على إسرائيل أن تمنحكم؟! لا شيء في المفاوضات بشبه ما تريده منا. لا أحد يعطي، والآخر يأخذ. إذا أردتم أن تأخذوا، يجب أن تعطوا مقابلاً مجزياً لما ستحصلون عليه».

انخفض الاجتماع، وانتهت تلك الزيارة التاريخية التي شبّهها الرئيس الأميركي جيمي كارتر برحلة مركبة «أبولو» إلى سطح القمر! ولقد كانت زيارة السادات لإسرائيل، برغم الهالات والأضواء والصخب الذي صاحبها، مخيّبة للرجاء. وكانت تلك نتيجة طبيعية، فلم يكن لخطوة ارتجالية، وفكرة عشوائية أن تنجح. إلا أن السادات الذي وعد شعبه علناً بأن يقدم استقالته إذا ما بدا أن مبادرته للسلام مع إسرائيل تفشل، لم يملك الشجاعة لكي ينفذ وعده. ولقد بقي السادات يكابر، ويزعم أن زيارته نجحت بالفعل. وساعده في ما أوهم نفسه به أنّ جموعاً غفيرة من الشعب المصري لاقته، حين عودته، بالتهليل والترحيب. ولعلها تخيّلت هي الأخرى أن رئيسها سيعود لها من أرض الأعداء، جالباً بشائر الخير والسلام، وحاملاً معه مفاتيح الرخاء!

الهوامش

1- الحقيقة أنّ عيزر وايزمان لم يحبّ المصريين قطّ. ولقد كان، طوال خدمته العسكرية والسياسية المديدة، واحداً من صقور العدو. وربما زادت نقمة الرجل على المصريين، وكرهه لهم، بعد إصابة ابنه الأكبر شاؤول، برصاصة جندي مصري، في حرب السويس عام 1956. ولقد أصبح شاؤول وايزمان - منذ ذلك الحين- مشلولاً شللاً تاماً، وقابعاً، في منزل والده، مثل جثة.

2- رغم أنّ بيغن درس في شبابه الحقوق في جامعة وارسو، إلا أنه لم يشتغل في المحاماة قط. ولم يكن يوماً رجل قانون، بقدر ما كان إرهابيّاً. وبصرف النظر، إن كان السادات يستحق ما أسبغه عليه الوزير الإسرائيلي من الصفات، فإنّ لعبة التمهيد التي انتهجها وايزمان لم تكن، على الأرجح، مبادرة شخصيّة لدغدغة مشاعر الرئيس المصري، واكتساب مودّته. ولقد حاول موشي دايان، مثلاً، أن يمارس حيلة التصاغر والتواضع نفسها مع بطرس غالي. ويذكر الأخير أنه اقترح على دايان - وهما يستقلان السيارة من مطار «بن غوريون» إلى فندق «الملك داود» - أن يحدّدا معاً جدول الأعمال في محادثاتهما المزمعة. وردّ دايان بلطافة مزيّفة: «جلمك عليّ يا دكتور بطرس. أنا مش أستاذ جامعة كبير قدّك. أنا يدوب فلاح صغير، وجندي!».

3- لم يكن دقيقاً ما نصح كيسنجر به الرئيس المصري. ولم تكن لوايزمان تلك «السطوة» على مناحم بيغن التي توهّمها السادات. وسريعاً ما بان الخلاف حاداً بين الرجلين إلى حدّ جعل عيزر وايزمان يستقيل من حكومة بيغن، وينشق عن حزب «حيروت» الذي جمعهما، منذ الستينيات.

4- ذكر مصطفى خليل في الحلقة السابعة من برنامج «شاهد على العصر» الذي بثته قناة «الجزيرة» القطرية، في عام 2005، أنّ الانجذاب بين السادات ووايزمان حدث، منذ لقائهما الأول. وقد عبّر خليل عن ذلك، باستعمال المصطلح الإنكليزي Personal Chemistry.

5- أغلب الظنّ أنّ السادات لم يكن يفقه من هو وايزمان، هذا الذي ظنّ أنه «وضعه في جيبه»، وأنه سيُغويه على تحقيق السلام المنشود. كان وايزمان رئيس هيئة غرفة العمليات في الجيش الصهيوني، أيام حرب حزيران 1967. وكان هو «صقر الصقور» في المؤسسة العسكرية. ذهب عشية تلك الحرب، مع أحد عشر جنرالاً إلى مكتب رئيس الوزراء ليفي أشكول، ليطلبوا تشكيل حكومة وحدة وطنية تخوض الحرب فوراً ضد العرب. وبحسب التقرير الشامل الذي أنجزه المؤرخ مايكل بريشر عن صناعة القرار الإسرائيلي في حرب 67، كان وايزمان أولَ من صرخ في وجه رئيس حكومته قائلاً له: «إنّ سياسة اللاحرب التي تتبعها، ستجلب لنا الكوارث، وإنّ هذا رأي الجيش كلّه». وحاول أشكول أن يهدئ من سخط وايزمان وجموحه، فقال له: «دعني أشرح لك الموقف». وقاطعه الجنرال وايزمان قائلاً بحدّة: «إنّ حقائق الموقف معروفة حتى في مقاهي شارع ديزنغوف. إسرائيل الآن تواجه أخطر أزماتها، لكنّ قيادتها موكلة إلى أضعف فريق عرفه تاريخها». وحاول رئيس الوزراء الإسرائيلي أن يحتجّ على هذا الكلام المهين، فقاطعه وايزمان صائحاً في وجهه: «إنّ هناك عشرات الألوف من الجنود ينتظرون في الخنادق أن تصدر لهم الأمر بقتال العرب. لكنك لا تصدر هذا الأمر». واكمل وايزمان صارخاً: «إنّ أقوى جيش يهودي، منذ أيام الملك داود، تحت تصرفك. وأنت لا تجرؤ على أن تصدر له الأمر لكي يحارب. أصدر الأوامر فوراً». وأراد أشكول أن يتكلم، فما كان من وايزمان إلّا أن خلع وساماً معلّقاً فوق صدر بزته العسكرية، ورماه على مكتب أشكول، وهو يهتف هائجاً: «لا يحق لي - ولا لغيري - أن نحتفظ بأيّ وسام، إذا كان العجز عن الفعل هو الردّ على الخطر».

* كاتب عربي

يروي محمد إبراهيم كامل عن خطة السادات لاستعمال وايزمان ضدّ بيغن

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

الأزمة التركية: أثر الإصلاحات النيوليبرالية

ورد كاسوحة *

الأزمة الحالية في تركيا ليست فقط نتاج التناقضات في العلاقة مع الولايات المتحدة، هي قبل ذلك أزمة النظام الذي بنى شرعيته على أساس الخروج من الأزمات الاقتصادية التي كادت تودي بتركيا في مرحلة التقلّبات السياسية عقب كلّ انقلاب. حزب العدالة والتنمية أتى باسم القطيعة مع هذه المرحلة، ووعد بتحقيق الاستقرار السياسي، وتأمين عبور سلس بالبلاد إلى ضفّة الديمقراطية الناجزة. حصول ذلك كان يتطلّب بالإضافة إلى حسم مسألة تدخّل الجيش في الحياة السياسية إضعاف الأحزاب المنافسة، إلى الحدّ الذي لا تعود تمثّل فيه أيّ تهديد لحكم حزب أردوغان. حصل ذلك على مراحل، ولكنه كان كافياً لجعل المعارضة للحكم مقتصرة على دوائر محدّدة في اليسار التقليدي، منها حزب الشعب الجمهوري، قبل أن يظهر حزب الشعوب الديمقراطي كممثّل ليس فقط للأكراد، بل أيضاً لكلّ الشرائح التي همّشها حكم أردوغان.

غياب المعارضة الاقتصادية

إضعاف الحياة السياسية بهذا الشكل جعل عَمَلَ المعارضة يقتصر على محاولة إثبات الوجود. لم تولِ أيٌّ من أحزابها حتى تلك التي تنتمي إلى اليسار الشأنَ الاقتصاديّ أيَّ أهمية، فتركت حزب العدالة والتنمية يفعل بالاقتصاد ما يشاء، وركّزت في المقابل اهتمامَها على النيل من أردوغان سياسياً. وفي الأثناء، كان الرجل يزداد قوّةً وجماهيريةً على المستوى السياسي، وفي الاقتصاد، ينفّذ ما وعَدَ به لجهة جعل تركيا جنّةً للمستثمرين الأجانب. قبل حكم العدالة والتنمية كانت البلاد لا تزال تحتفظ بقطاع عامٍّ قويّ، ولم تكن قد وصلت بعد إلى حدّ الاندماج شبه الكامل في النظام الرأسمالي الدولي. صحيح أنّ عدم الاستقرار السياسي كان يؤثّر سلباً بالنموّ، ولا يسمح بتحقيق التراكم المطلوب اقتصادياً، لكن احتفاظ الدولة بالقدرة على التدخّل كان يحدّ من تأثير ذلك بالشرائح الأكثر فقراً، فيحصل توزيع يسمح بوصول الدخل أو الثروة إلى الجميع تقريباً. لكن بعد وصول «العدالة والتنمية» إلى الحكم وشروعه في تطبيق إصلاحات نيوليبرالية واسعة في الاقتصاد أصبح من الصعب معاودة فعل ذلك مجدداً. الاستقرار الذي أتى به أردوغان وصحبه كان على حساب هذه الوجهة تحديداً، ولمصلحة شرائح مستفيدة من اندماج تركيا في أسواق المال الدولية. نشأت بفعل ذلك، وفي غياب أيّ معارضة اقتصادية تذكر، نخبة جديدة تركّز جلّ اهتمامها على تحقيق معدّلات نموّ كبيرة تسمح للبلاد بإحداث طفرة اقتصادية. وقد حصل ذلك بالفعل، ولكن دون ربط النموّ المتحقّق بالإنتاج أو بالتوزيع، ومن دون قدرة فعلية للدولة على السيطرة على حركة الرساميل المتدفّقة بكثافة على البلاد بفعل إصلاحات أردوغان. عدم القدرة على التحكّم بالعملية الاقتصادية سمح للرساميل الأجنبية بالاستحواذ على الحصّة الأكبر من الدخل الوطني، وأضعف بالتالي مناعة الاقتصاد تجاه أي هزّة تحدث حين تنتهي الطفرة أو تتأثّر بعامل سياسي معيّن.

قوّة عامل التبعية

انكشاف الاقتصاد التركي بهذا الشكل لا يسمح له بالقدرة على حماية نفسه حين تُفرض عقوبات معيّنة أو تُمنع البلاد من الوصول إلى أسواق المال. لا يستطيع أردوغان في هذه الحالة ادعاء قوّة الاقتصاد أو قدرته على تنويع الموارد ومصادر التبادل، وحتى لو أُتيحَ له ذلك جزئياً بسبب العلاقة مع روسيا أو الصين، فإنّ التشريعات النيوليبرالية التي أقرّها حزبه لا تساعد على حصول ذلك، وتقف حائلاً بين الإرادة السياسية المستجدّة والقدرة الفعلية على فكّ الارتباط مع الغرب اقتصادياً. التكامل مع هذه البلدان في إطار إقليمي كـ«البريكس» أو الاتحاد الاقتصادي الأوراسي يتطلّب حصول تشريعات متماثلة لجهة القدرة على مجابهة الغرب حين يلجأ هذا الأخير إلى الضغط السياسي عبر أدوات مثل العقوبات أو سواها. تركيا لا تفتقر فحسب إلى هذا النوع من التشريعات، بل يُعتبَر اقتصادها بعد انعطافه نحو النيوليبرالية الأقلّ قدرةً من بين اقتصادات دول الإقليم على تأمين مصادر الاكتفاء الذاتي حين تتعرّض البلاد لأزمة اقتصادية أو حصار من النوع الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها حالياً. لو كانت قدرة الدولة على التدخّل لا تزال موجودة لما انهارت الليرة التركية بهذا الشكل السريع، ولما اضطرّ أردوغان إلى الاستعانة بحلفاء مثل قطر لإيجاد مخرج له من هذه الورطة. اللجوء إلى هذه الدولة الحليفة أو تلك يوفّر مخرجاً بالطبع، لكن الأزمة لن تُحلّ بالاستدانة، حتى لو لم يكن الطرف الدائن جهةً اقتصادية رأسمالية كصندوق النقد الدولي. حين تلجأ الدول إلى فعل ذلك تكون فعلياً في حالة عجز، ليس فقط عن إيفاء ديونها أو عن منع انهيار سعر العملة، بل أيضاً عن توفير الحدّ الأدنى الممكن من الاستقرار الاقتصادي، وهو الحدّ الذي يسمح «لعملية الإنتاج» بالاستمرار.

خاتمة

وصول تركيا إلى هذا الدرك يعني أنّ النموذج الاقتصادي الذي أفضت إليه إصلاحات اردوغان النيوليبرالية قد أوشك على الانهيار، وهذا يتطلّب بالدرجة الأولى وجود معارضة تضع الشأن الاقتصادي على رأس أولوياتها بدلاً من الانشغال بمناوشات سياسوية ضيقة لا أفق ممكناً لها غير النيل من الرجل سياسياً. في النهاية، استعادة تركيا حياتها السياسية لا تكون بمقايضة النظام السياسي المستقرّ بالتبعية الاقتصادية الكاملة كما فعل أردوغان، بل بجعل فكّ الارتباط مع الغرب اقتصادياً أساساً لبناء نظام سياسي لا يرتهن استقراره بالحالة النيوليبرالية، ولا بجعل سعر صرف العملة الوطنية محدّداً لمتانة هذا الاقتصاد أو ذاك.

* كاتب سوري

على الغلاف

بات سفر الفلسطينيين عبر كل من الاردن ومصر يخضع للمعايير الإسرائيلية، سواء كان الاسرائيلي حاضراً على طرف من المعبر، كما الحال في الحدود الفلسطينية ـ الاردنية، او غائباً كما حال معبر رفح الذي غادره منذ 2005، او حتى في مطارات القاهرة وعمّان! ولعلّ قضية الجوازات «المصفّرة» التي صدر بشأنها قرار مصري اخير، ويتعامل معها الاردن بسلبية كبيرة، وخاصة إذا كان حاملها من غزة، اثارت هذا الملف مجدداً، لكنّ المبادئ المعتمدة، القديمة والمستجدّة، هي إسرائيلية المضمون، فيما تكون الاستثناءات محدودة ومرهونة برزمة من الاوراق التي تثبت ان حامل هذا الجواز لا مكان يعود إليه سوى غزة او الضفة!

مصر والأردن
ملكيّون أكثر من إسرائيل!

رام الله ـ ريم رضا

لعلّ المعابر «الفلسطينية» مع العالم تمثّل أكبر نموذج عن «الملهاة الماسوية»، لما فيها من مفارقات تعجز الأنظمة السياسية التقليدية عن استيعابها. فمثلاً، يمرّ المسافر الفلسطيني من الضفة المحتلة إلى العالم عبر «معبر الكرامة» (الجانب الفلسطيني)، لينتقل بعده إلى «جسر اللنبي» (الجانب الإسرائيلي)، ومن ثمّ إلى «جسر الملك حسين» (الجانب الأردني) ليحصل على ثلاثة أختام عبور في طريق واحدة. في هذه الحالة، إن لم يكن هناك منع جنائي أو أمني فلسطيني على المسافر يعبر من عند السلطة، لكن قد يرجعه الإسرائيليون أو يعتقلونه لسبب أمني. الأكثر ماساة عليه أن يسمح العدو بمروره، لكن بعيده الأردنيون لأسباب أمنية! في هذا الوقت، تسير حقائب الفلسطينيين في طريق منفصلة، ما يعني أن على «المرجع» أن يتسلّم حقيبته في «الأمانات» عند عودتها بعد شهر، لأنها سوف تصل إلى المملكة الأردنية من دونه، وهو سيُعاد إلى الضفة.

ربما يبدو المشهد في الضفة مفهوماً لجهة أن الاحتلال حاضر، وخاصة أن استعمال وصف الضفة الغربية دون قرنها بـ«المحتلة» بعيد عن الواقع الميداني والاقتصادي، إضافة إلى أن «العنصرية» الأردنية الرسمية (كما يسميها الفلسطينيون) تجاه الفلسطينيين عموماً والغزيين خصوصاً تعود إلى عقود من إدارة سيئة للعلاقات بين شعبين مفترض أنهما امتداد جغرافي وتاريخي واحد. ومن الأمثلة التي يفيد بها شهود عدة، أن بعض الذين كانوا يقطنون غزة ونقلوا سكنهم (نفوسهم) إلى الضفة، مع ما يتبع ذلك من تغيير في الأوراق الرسمية لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهو طبعاً أمر صعب جداً، ولا سيما تغيير خانة في الهوية الشخصية من غزة إلى رام الله (مثلاً)، ترفض عمّان دخولهم إليها، لمجرد أن مكان ميلادهم هو غزة، وصاروا جراء ذلك يحتاجون إلى «تنسيق مخابرات» من أجل عبورهم إلى مطار «الملكة علياء»!

«الأنموذج» الضفاوي، بهذه الأمثلة وغيرها، لا يكاد يبين أمام معاناة الغزيين المستجدة، إذ لا تكفي طريقة التعامل الأردنية الرسمية مع الغزيين حتى المولودين في أراضي المملكة ـ ولهذه قصتها ـ ولا الحصار الإسرائيلي (المشدد) والمصري (المخفف)، حتى تأتي السلطة (الطرف الأضعف في المعادلة السياسية في المنطقة) لتفرض هي الأخرى رزمة متنوعة من العقوبات على القطاع وصلت إلى حدّ رفض تصديق الأوراق الثبوتية الصادرة عنها نفسها إذا كان صاحبها من غزة، ومنع كثيرين من الحصول على جواز سفر. أيضاً يحتاج الغزي الذي لا يحمل «هوية خضراء» إلى واسطة كبيرة جداً من أجل الحصول على جواز سفر «مصفّر»، أي بلا رقم هوية، يُصطلح عليه أيضاً «جواز للاستعمال الخارجي».

وبينما تفاقمت أزمة الغزيين من أصحاب «الجواز المصفّر»، تحاول عمّان منذ مدة تحويل وجود اللاجئين ذوي الأصول الغزية لديها إلى إقامات يجب تجديدها، وهو مشروع جُمّد بسبب الاعتراضات، لكنه لا يزال على طاولة الحكومة التي لا تمنحهم منذ عقود سوى جوازات مؤقتة عمرها سنتان، وتمنعهم من أدنى الحقوق مثل رخصة العمل وشغل الوظائف. حتى هذا الجواز يجب على حامله أن يجدده شخصياً. فلو دخل إلى فلسطين، يصعب عليه أي توكيل لأي قريب بأي درجة من أجل تجديده في حال انتهائه، لأنه من غزة، كما أنه لا يستطيع الاعتماد على السفارة الأردنية في رام الله لهذه المهمة، لأنه في كل تجديد يحتاج إلى مقابلة شخصية لدى جهاز المخابرات!

يوجد أكثر من 35 ألف طلب «لم شمل» عالق (أ ف ب)

> **الجوازات المصفّرة: حتى دخول السجن يحتاج واسطة!**
>
> قبل أسبوع أو أقل، تناقلت وسائل إعلام وشبكات تواصل اجتماعي إعلاناً مصرياً حول منح مرور حاملي الجواز الفلسطيني «المصفّر» (اكتسب هذا الاسم لأن خانة الهوية فيه تبدأ بثلاثة أصفار أو صفرين)، وكذلك حملة الوثائق الأردنية المؤقتة، وحتى المصرية التي تصدرها القاهرة بنفسها، قبل أن يُنشر تعميم «توضيحي» حمل استدراكاً في جانبين: الأول أن المنع لا يشمل الوثائق المصرية، والثاني أن من خرج قبل هذا التعميم من غزة بواسطة جواز أردني مؤقت أو فلسطيني «مصفّر» بلزمه للعودة أوراق تثبت أنه قاطن في القطاع منذ أكثر من عشر سنوات، ولديه أقارب «درجة أولى»، كما يجب أن يحضر هويات قرابته «الخضراء» الأصلية. وقد أُنذر هؤلاء بأنه سيسمح لهم هذه المرة بالعودة إلى غزة، لكن لن يُؤذن لهم بالسفر مجدداً إلا في حال حصولهم على هويات خضراء، وفق إفادات حصلت عليها «الأخبار». وبالنسبة إلى الذين يحملون هذا الجواز ولم يسافروا بعد، أُرسل تحذير إلى الجانب الفلسطيني بأنهم سوف يرجعون مباشرة من الجانب المصري في معبر رفح إذا قرروا السفر خارج غزة.

> **يمكن أن يسمح الجانب الإسرائيلي بمرور الفلسطيني، لكن الأردنيين يعيدونه**

أما كيف يعلم المصريون والأردنيون في مطاراتهم أن هذا الجواز «مصفّر»، فلا توجد إجابة واضحة عن ذلك، وخاصة أنه يتطابق مع الجواز نفسه لمن يحمل الهوية الخضراء، باستثناء التغير في طريقة كتابة رقم الهوية، والأخيرة ليست دليلاً كافياً، لأنه بمجرد أن يُسحب «باركود الباسبور» على أجهزة المطارين يظهر مباشرة أن صاحب هذا الجواز لا يحمل هوية «خضراء»، وهو ما لا يستطيع المسافرون معرفة كيفيته، وحتماً لن يجيب المصريون أو الأردنيون أو السلطة نفسها عنه. ثمة دليل آخر تشرحه مصادر وشهود هو أن حامل الجواز «المصفّر» كان عندما يخرج من غزة لا يعرف ضباط الأمن المصريون أن جوازه «للاستعمال الخارجي»، أولاً لأنه لا يُطالب بهويته الشخصية، وثانياً لأنه لا توجد أجهزة مثل التي في المطار هناك، ولذلك استطاع عدد من هؤلاء المغادرة. تضيف المصادر: «يبدو أن التقنية الموجودة نقلت في المطار إلى معبر رفح خلال الأسبوعين الماضيين... أيضاً استحدث نظام "بصمة العين" في المعبر قبل أربعة أشهر»، أي قبيل إعلان الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، فتح المعبر لثلاثة أشهر بداية الصيف الجاري. وتؤكد تلك المصادر أن «ملاحظات تنبيهية وصلت إلى السلطة الفلسطينية وكذلك المصريين حول تنقّل عدد من غير حاملي الهويات الخضراء، وهو ما أدى إلى هذه الإجراءات».

بمراجعة مصادر فلسطينية في معبر رفح، قال بسام عبد الله من المكتب الإعلامي للمعبر، إن «الموضوع بدأ منذ ما يقارب الشهر ونصف الشهر، وبناءً على توضيح من الجانب المصري عمّمنا كمكتب إعلامي لإدارة المعبر أن حاملي الجوازات المصفرة من الصعب دخولهم، سواء كان الجواز صادراً من غزة أو رام الله... شدد الجانب المصري (في المعبر) على أنه لن يتعاملوا معهم إطلاقاً، وربما لن يتعاملوا معه أصلاً في مطار القاهرة». وأضاف عبد الله: «عممنا أيضاً أن على الجوازات المزدوجة والوثائق والجوازات العربية والأجنبية أن تكون سارية المفعول ليتمكن حاملوها من السفر عبرها... مصر حرة في أراضيها، ولديها حرية في تحديد كل ما هو في نطاق سيادتها، وهذه سياسة خاصة بها».

حاولت «الأخبار» الحصول على تأكيد أو حتى توضيح من السفارة الفلسطينية لدى القاهرة، لكن العاملين فيها رفضوا التعليق على الأمر، بل وصفوه بأنه «حساس» ولا يريدون الحديث بشأنه، علماً بأن حسابات إعلامية عدة محسوبة على القيادي المفصول من حركة «فتح» محمد دحلان، الذي لديه علاقات جيدة بمصر وقوية بالإمارات، سعت إلى ترويج التعميم المصري، والتركيز على «قصور» سفارة السلطة في مصر عن فعل شيء تجاه هذه القضية، أو تجاه الصعوبات التي لا تزال تواجه المسافرين الغزيين (راجع العدد نفسه).

ووفق إفادة أحد حملة الجواز «المصفّر»، فإنه أعيد إلى الأردن ولم يسمح له بالعبور إلى غزة رغم أنه كان يحمل تأشيرة من السفارة المصرية لدى عمّان على جوازه، ولم يستطع العودة إلا بعدما أجرى تنسيقاً عبر أحد الفصائل الفلسطينية. وفي المرة الثانية، قابله ضابط المخابرات المصري في المطار، قائلاً له: «أوعا تفتكر رح نسمح للاجئين يرجعوا لفلسطين بهاي الطريقة... هالمرة نفدت، بس ما تحاول تخرج من غزة، روح عالمقبرة بسرعة لحّق قبل ما يسكّر المعبر».

وفي حالة أخرى، كما أفادت مصادر من معبر رفح (الجانب الفلسطيني) فإن فلسطينياً من الأردن (نازح لا يحمل هوية خضراء) تخطى عمره 70 سنة، ومعه زوجته التي تحمل هوية، أعيق مرورهما إلى غزة شكاً في أن تكون السيدة هي زوجته (قرابة من الدرجة الأولى)، ولم يسمح لهما بالدخول إلا بعدما أرسلت الأوراق التي تؤكد ذلك.

تعليق لمّ الشمل: العقاب الجماعي مستمرّ

من هم أصحاب الجوازات المصفّرة؟ حملة هذه الجوازات هم ضحايا ملف «لمّ الشمل» المعلّقة، وذلك عائد إلى أن مجمل اتفاقات التسوية بين السلطة والعدو الإسرائيلي تربط شؤون الفلسطينيين العامة والخاصة بسلطات الاحتلال، فلا تصدر شهادات الميلاد أو الهويات الشخصية أو جوازات السفر إلا بالمرور جزئياً أو كلياً على إسرائيل.

ومنذ عودة السلطة عام 1994، بدأت ملفات «لمّ الشمل» للعائلات الفلسطينية التي يكون فيها الزوج مثلاً حاملاً هوية خضراء وزوجته لا (من أي مناطق السلطة: الضفة وغزة، أو القدس)، أو العكس، إلى أن جاءت المرحلة الأولى من رئاسة بنيامين نتنياهو الحكومة الإسرائيلية (1996-1999)، وحينذاك كانت «الشؤون المدنية» التابعة للسلطة قد أنجزت معاملات الأعوام ما بين 1994-1998، ثم بقيت معاملات 1999 و2000 معلقة إلى درجة أن من كان قد حصل على موافقة مبدئية ولم يستخرج الهوية جُمّدت له. وبعد ذلك، تراكمت الطلبات حتى السنة الجارية.

في هذا السياق، يقول مدير «الدائرة الإعلامية للشؤون المدنية» وليد وهدان، إن «ملف لم الشمل معلق من الجانب الإسرائيلي، وللأسف الشديد يتم استغلال معاناة المواطنين المقدمين إلى معاملات لمّ الشمل لأغراض وأهداف سياسية»، مضيفاً: «آخر دفعة صدرت كانت عام 2000، إذ تمت الموافقة على آلاف الطلبات بحكم وجود مفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية». ويشرح وهدان أن بنيامين نتنياهو قرر تجميد هذا الملف تماماً، وحتى الآن «ترفض إسرائيل البحث فيه أو حتى الحديث... لدينا أكثر من 35 ألف طلب في غزة والضفة، وهناك أشخاص لا يستطيعون التنقل بين محافظة وأخرى في الضفة، لأنهم في العرف الإسرائيلي «مخالفون». ويضيف: «في كل مرة يحدث فيها لقاء على مستوى عالٍ مع الجانب الإسرائيلي يفتح الأمر، ويكون ردهم بأن هذا الملف يحتاج قراراً سياسياً... إسرائيل تستغل هذا الملف كمبادرة نحو المفاوضات، وبدلاً من أن يعطونا شيئاً جديداً يساومونا على ملفات مثل لمّ الشمل».

> **يشدد المصريون على منع حملة «الجوازات المصفرة» من دخول فلسطين**

أما عن القرار المصري الأخير بشأن الجوازات المصفرة، فيقول: «شخصياً لا علم لديّ بالقرار الذي إن صحّ وجوده فإنه يضع المزيد من العقبات أمام حركة المواطنين خارج غزة»، مستغرباً من «الدوافع التي جعلت الجانب المصري يقدم على هذا القرار... على الجهات الفلسطينية ذات العلاقة أن تتحرك لمعالجة الأمر». وسؤاله عن كون هذا القرار تمهيداً لتوطين الفلسطينيين في بلدان هجرتهم، قال وهدان: «مسألة التوطين على المستوى العربي تم تجاوزها، فالفلسطيني أينما كان (ومهما حمل من وثائق أو جوازات) يطالب بحقه في العودة إلى وطنه؛ هذا الهاجس لدى الفلسطيني ليس قائماً وهو أمر محسوم».

من الجدير ذكره أن حالات كثيرة من الزواج في الضفة والقدس ومناطق الـ48 محكوم عليها بالتعب، وربما الفشل نتيجة الإجراءات الإسرائيلية في هذا الملف الذي قلصت إسرائيل استحقاقاته شيئاً فشيئاً، فبينما سمحت في الثمانينيات للأزواج ممن لديهم هويات فلسطينية بتقديم طلبات استقدام للزوجات، فإن ذلك توقف تماماً عام 2000 مع اندلاع الانتفاضة الثانية.

بروتوكول سفر الفلسطينيين عبر القاهرة وعمان يراعي الشروط الإسرائيلية (أ ب ي ايه)

جوازات كثيرة لشعب واحد

سبّب تشتّت الشعب الفلسطيني وتهجيره عن أرضه الكثير من الصعوبات والتعقيدات التي تضاف إلى سجل القضية الفلسطينية؛ أبرزها تعدد الأوراق الثبوتية التي يحملها الفلسطيني كلٌّ وفق المكان الذي هُجّر إليه عقب نكبة 1948، ثم نزوح 1967، وغيرها من المراحل. فهناك من يحمل وثائق سفر كالوثيقة المصرية واللبنانية والسورية والعراقية. هذه الوثيقة لا ترتقي إلى مرتبة جواز السفر، إذ لا يعترف بها عدد من دول العالم وخاصة إن كانت مكتوبة بخط اليد، ويعاني حاملها الكثير من العقبات في التنقل. حتى مصر، مُصدرة الوثيقة، لا تسمح بدخول حملتها دون تأشيرة من سفاراتها.

وربما ترفض السفارات المصرية منح هذه التأشيرة للعودة إلى «البلد الحاضن» إن لم يكن من يحملها مصري الأم أو يملك إقامة غير منتهية في البلاد.

أما من ذهبوا إلى الأردن عام 1948 وحتى نهاية سنوات فك الارتباط، فقد حصلوا على جوازات برقم وطني صلاحيتها خمس سنوات. وبموجب هذا الجواز، يحق لزوجة حامله الحصول على الجنسية الأردنية وكذلك أولاده. أما المرأة حاملته، فلا تمنح زوجها أو أولادها إياه إن لم يكونوا مثلها. أيضاً أصدرت عمان الجواز المؤقت لغزيّتين: الأولى سكان القدس ومدته 5 سنوات وبلا رقم وطني، والثاني لذوي الأصول الغزية ومدته سنتان. وسمحت الأردن لحاملي الجواز المؤقت (الفلسطيني وغيره) بتغييره من سنتين إلى خمس (برقم وطني) شرط أن يكون المستفيد مستثمراً وأن يودع لدى الحكومة الأردنية مبلغاً كبيراً من المال ولا يسحبه إلا بعد مدة معينة. وأخيراً، هناك من يحمل جواز سفر فلسطيني برقم وطني (هوية خضراء)، وهؤلاء ممن لا يزالون يعيشون في غزة والضفة. وكل حملة الوثائق السابقة، يحق لهم استصدار جواز شبيه به (لكن دون رقم هوية) مخصص لـ«الاستعمال الخارجي»، لكن حمله في دول الطوق يسبّب مشكلات لأصحاب الوثائق، لأنهم يلزمون عند التصريح به بوجود إقامة عليه من الدولة التي هم فيها، وكانوا يضطرون إليه لأن بعض الدول (الخليجية تحديداً) لم تكن تمنحهم إقامات عمل على وثائق السفر.

«اتفاق المعابر» 2005

وقعت السلطة الفلسطينية مع العدو الإسرائيلي في الخامس عشر من تشرين الثاني 2005 اتفاقاً عرف باسم «اتفاق المعابر»، وضعت فيه «الشروط والضوابط والمعايير التي تنظّم آلية الحركة والمرور على المعابر من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإليها، سواء بين مصر وغزة عبر معبر رفح البري، أو بين إسرائيل وغزة عبر معبري إيرز وكرم أبو سالم، أو بين غزة والضفة».

وكان هذا الاتفاق برعاية «مبعوث اللجنة الرباعية الخاص بخطة الفصل وموظفيه و/أو منسق الأمن الأميركي وموظفيه (طرف ثالث)»، وقد شمل الاتفاق معبر رفح، والمعبر الرابط بين غزة والضفة، والحركة عبر الضفة، وميناء غزة والمطار والجمارك. فيما يتعلق برفح، كان يفترض العمل وفق معايير دولية (بروتوكول باريس) بشرط وجود الطرف الثالث، أي الأوروبيين. وكان من الشروط أن ينحصر استخدام «رفح» في حاملي بطاقة الهوية الفلسطينية، مع استثناء لغيرهم ضمن الفئات المتفق عليها، لكن مع إشعار مسبق للحكومة الإسرائيلية وموافقة الجهات العليا في السلطة الفلسطينية. وبينما كانت الفصائل الفلسطينية، ولا سيما «حماس»، ترفض تشغيل المعبر وفق هذه الاتفاقية، تشرف السلطة على إدارته منذ تشرين الثاني الماضي (2017) نتيجة اتفاق مع «حماس» على تسليمه.

على الغلاف

القاهرة لمسافري غزة:

مرحباً بكم في «الذلّ»!

لم يشفع وجود وفود لنحو عشرة فصائل فلسطينية، ولا تحسن العلاقات بين «حماس» والقاهرة، في توفير سفر آمن وكريم للغزيين. فعلى رغم «مكرمة» السيسي بفتح معبر رفح لأشهر، يكاد المعبر كأنه مغلق في ظل العمل البطيء والتأخير المتتابع. هذا ما يدفع فلسطينيين من مستويات عدة إلى السؤال: كيف نأتمن منظومة تتقصد إذلالنا على رعاية اتفاق لتحسين الواقع في غزة؟

غزة ـ **الأخبار**

يمكن أن تستبدل لوحات «أهلاً بكم في رفح (المصرية)» إلى «أهلاً بكم في الذل»، مع أن رحلة المعاناة تبدأ من قبل ذلك بكثير: أولاً تسلسل تسجيل السفر لدى «حماس» الذي قد يمتد الانتظار فيه إلى عام أو أكثر، ثم انتظار دور الحافلة لدى الجانب الفلسطيني (تديره السلطة منذ أقل من سنة)، ثم دخول الجانب المصري الذي صار النوم فيه ليلة تقليداً معتاداً، فيما صار خبر إرجاع عشرة ثابتاً مع تغير الرقم إلى 40 أو 50 مرجعاً في اليوم: كل ذلك يجري على أن المعبر مفتوح والعمل فيه يومي.

سلسلة طويلة من الانتهاكات لأدنى الحقوق البشرية تمس الخارجين من غزة والعائدين إليها أيضاً، توثقها شهادات متتالية إضافة إلى صور ومقاطع مرئية يلتقطها المسافرون بهواتفهم المحمولة، ما جعلهم في مرات كثيرة عرضة للتفتيش والمصادرة والضرب بسبب وصول مناشداتهم عبر «فايسبوك» إلى آذان المسؤولين. وعلى رغم تبديل الطاقم المسؤول عن إدارة الجانب المصري في المعبر، من ضباط استخبارات ورجال أمن، مرتين طوال الأشهر الثلاثة الماضية، لم يخفف ذلك وطأة المعاناة. تشرح مصادر فلسطينية مطلعة أن ما يحدث هو «رد فعل» من مستويات دنيا ووسطى في الأجهزة الأمنية المصرية على قرار فتح المعبر بصورة متواصلة خلال الشهور الماضية، لأن ذلك حرمهم مئات الآلاف من معتاداً، فيما صار خبر إرجاع عشرة ثابتاً مع تغير الرقم إلى 40 أو 50 مرجعاً في اليوم: كل ذلك يجري على أن المعبر مفتوح والعمل فيه يومي.

سلسلة طويلة من الانتهاكات لأدنى الحقوق البشرية تمس الخارجين من غزة والعائدين إليها أيضاً، توثقها شهادات متتالية إضافة إلى صور ومقاطع مرئية يلتقطها المسافرون بهواتفهم المحمولة، ما جعلهم في مرات كثيرة عرضة للتفتيش والمصادرة والضرب بسبب وصول «تحسنت» بين مجمل الفصائل الفلسطينية وجهاز «الاستخبارات العامة» المصرية، فإن أياً من هذين الملفين لم يحلّا بعد. والأسوأ أن سياسة الترحيل مستمرة، وهي القاضية بمنع دخول المسافرين إلى مصر وتسفيرهم في حافلة خاصة مع منسق من السفارة الفلسطينية يحمل جوازات سفرهم معه وتحت حماية الجيش، بل توسع هذا الأسلوب ليشمل فئات جديدة. فبدلاً من اقتصاره على الشباب من عمر 18 حتى 40 الخارجين إلى دول أخرى، فإنه صار يشمل عائلاتهم إذا كان أحدهم مع عائلته أو معه زوجته وأطفاله، كما يشمل أصحاب «الجوازات المصفّرة» (راجع العدد نفسه)، والنساء والرجال من فوق الـ40 إذا قرر ضابط الاستخبارات ذلك.

الترحيل كـ«سجناء»

المعاناة واحدة في حالات الترحيل، أكان ذلك في معبر رفح أم مطار القاهرة. مثلاً المعبر يفتقد أي تجهيزات لنوم المسافرين فيه، فضلاً على أن القمامة تصل في بعض الحالات إلى ارتفاع أكثر من 20 سم، وإذا أراد أحد تنظيف المكان، فعليه الدفع للموظفين من أجل تنظيف المكان الذي سيفترشه، ثم سيبقى ساهراً طوال الليل لإبعاد البعوض والحشرات المتجمعة بسبب القمامة عن أبنائه. أما في المطار، فلا شك أن مستوى النظافة أفضل، لكن الترحيل يعني الحجز في غرفة مهملة ومتسخة وقليلة الإضاءة والتهوية، وبكاد الخروج منها شبه مستحيل، فيضطر المسافر المرحَل - الذي قد يبيت أياماً في هذه الغرفة - إلى دفع عشرات الدولارات من أجل دخول الحمام، أو استخراج حقائبه التي لم يستطع الوصول إليها لأنه لم يختم له بالدخول إلى مصر، بدلاً من إيجاد آلية لتسليمهم حقائبهم التي هي حقّ لهم. ويمتد ذلك ليشمل تصريف الأموال وإجراء المكالمات وأي طلب آخر، ليكون الاستغلال هو الأساس في العلاقة.

تتنوع حالات المرحلين في المكانين، المعبر والمطار، وقصصهم، لكن جزءاً من قرارات الترحيل استنسابية بالنسبة إلى الضباط المصريين، وتقوم على فكرة تخفيض عدد الداخلين إلى مصر بصورة عادية وإكثار الترحيل. وبما أن المسافر مصادر الجواز، فهو مصادر الإرادة والحرية، ومن هنا تبدأ رحلة الاستغلال المتصاعدة، لأن الحصول على أي من الماء أو الطعام، أو حتى دخول الحمام، يحتاج إذناً من الضباط وسائق الحافلة، والأخير يلزم المسافرين جمع مبلغ إضافي له من أجل السجائر والطعام، لكن الأسوأ أن أي تأخير يعني مضاعفة إيجار الحافلة. فإذا كان الاتفاق على 500 جنيه (30 دولاراً أميركياً) على الكرسي الواحد للتوصيلة، فإن تأخير يوم يعني دفع 500 أخرى حتى لو كانت الحافلة متوقفة في مكانها. وعلى مدى أربعة إلى خمسة أيام في طريق لا تستحق سوى 8 ساعات سفر، تتضاعف التوصيلة إلى حدّ كبير، خصوصاً لمن معه عائلته.

أضيفت معاناة جديدة تتمثل في النوم ليلتين أو أكثر على قناة السويس

وفي ظل الأجواء الحارة المعروفة بها شبه جزيرة سيناء ومصر عموماً، يكون الاتفاق على تشغيل المكيف ضمن السعر المدفوع، لكن سائقي الحافلات يخالفون هذا الاتفاق ويستقوون على المسافرين بما أنهم سيلوبو الإرادة في اختيار من ينقلهم، كما أن مندوبي السفارة الفلسطينية لا يستطيعون التدخل في هذه الحالة. ووصل الأمر إلى حدّ أن يكون الجلوس في ممر الحافلة مدفوعاً بنفس سعر الكرسي. كما وصلت شكاوى عدة حول كون سائقي الحافلات من متعاطي الحشيش والحبوب، وهو ما يمس سلامة المسافرين بصورة كبيرة.

وإذا كانت هذه المعاناة داخل الحافلة فقط، فإن حواجز الجيش المنتشرة (راجع عدد 3173 في الثاني عشر من أيار 2017) التي يتجاوز عددها عشرة على طول الطريق بين قناة السويس ورفح المصرية تزيد معاناة المسافر أضعافاً مضاعفة. فصحيح أن السرقات انخفضت وتيرتها عما قبل جراء الشكاوى المتواصلة، لكن مصادرة الدخان والمعسل والأجهزة الإلكترونية المغلقة متواصل. والأخطر أنه بسبب حظر التجوال في سيناء (ما بين السادسة مساء حتى السادسة صباحاً) يجعل المسافرين مجبرين على التوقف عند أول حاجز يصلونه قبيل السادسة مساء، وهو ما جعل كثيرين منهم عرضة لإطلاق النار الذي يستهدف هذه الحواجز بصورة كبيرة، كما يجعلهم محجوزين داخل الحافلات طوال الليل من دون إمكانية للمغادرة لأي سبب كان. حتى أن بعض المسافرين قصدوا مسجداً للمبيت فيه وقضاء الحاجة، فعمد الجنود إلى طردهم منه وإبقائهم في الشارع. وفي مرات أخرى حاولوا الوصول إلى استراحات داخل مدن مثل العريش أو الشيخ زويد، لكن الجيش لاحقهم وأجبرهم على العودة إلى حافلاتهم بعدما صوب الأسلحة إليهم بدعوى أن حظر التجوال يخوله إطلاق النار عليهم لتحركهم في هذا الوقت.

المعاناة واحدة في حالات الترحيل أكان ذلك في معبر رفح أم مطار القاهرة (أ ي بي أ ي)

وعامة يبقى أسوأ الحواجز سمعة هو «الريسة» في العريش، حيث يجرى تفتيش دقيق يمتد من ساعتين إلى ثلاث تفرغ خلالها كل محتويات الحقائب، ويدقق فيها في جوازات الخارجين أو العائدين، وهي الحالة التي تتكرر ولو بصورة أقل في بقية الحواجز، ما يمثل إرهاقاً كبيراً على المسافرين.

إضافة معاناة جديدة

منذ بدء العمل بالصيغة الجديدة على معبر رفح، تزايدت حركة المسافرين الفلسطينيين وأيضاً معاناتهم. وهذه المرة أصبحت رحلة العودة أكثر صعوبة، إذ توجد على قناة السويس منطقة تسمى «معدية الفردان»، وهي حاجز تفتيش قبل صعود السيارات والحافلات عبر عبارات تنقلها إلى الجانب الثاني من القناة، وكذلك بعد نزولها تفتش مرة أخرى. وتعمل «المعدية» من الثامنة والنصف صباحاً حتى الثالثة والنصف ظهراً، لتدخل بكل بطء ثلاثين مركبة يومياً، في حين أن طاقتها الاستيعابية أعلى من ذلك بأضعاف، وهو ما يضطر المسافرين إلى المكوث ليلتين أو ثلاثاً بانتظار أن يأتيهم دور العبور. وعندما تزايدت السفر أضعافاً مضاعفة، فصحيح وبدأت المناشدات تتسع، اعتدى جنود من الجيش على المسافرين وصادروا منهم الهواتف المحمولة وعملوا على تفتيشها.

وفي ظل الضغوط المتواصلة، خصوصاً العالقين بين المعدية ومعبر رفح، تقرر عمل المعبر أمس، من أجل رجوع وفود الفصائل الفلسطينية التي كانت موجودة في القاهرة لإجراء محادثات منذ أيام. وكذلك إدخال العالقين داخل سيناء، فيما على العالقين عند المعدية العودة إلى مصر إذا كان مسموحاً لهم ذلك، أو البقاء هناك على ضفة السويس بانتظار انتهاء العيد... والفرج.

تقرير

الفصائل تعود إلى القطاع بمسوّدات اتفاق

تمديد آخر للمحادثات في مصر في شأن التهدئة، وسط رفض تبديه السلطة لطريقة إدارة القاهرة التوصل إلى الاتفاق، وإصرار إسرائيلي على حل قضية الجنود الإسرائيليين مقابل التسهيلات لغزة

غزة ـ **الأخبار**

وصلت وفود الفصائل الفلسطينية إلى قطاع غزة أمس من دون تحقيق نتيجة نهائية أو واضحة في شأن اتفاق التهدئة الذي يبحثون فيه منذ أيام مع جهاز «الاستخبارات العامة» المصرية، وسط سعي من الأخير للقاء السلطة الفلسطينية وجعلها جزءاً من الاتفاق، وكذلك «مشاورة» الإسرائيلي في تفاصيل التفاصيل. كان العنوان الظاهري للعودة هو إجازة عيد الأضحى، لكن مصادر عدة تؤكد أن الطريق إلى الاتفاق لا يزال مسدوداً بعقدة ملف الجنود الإسرائيليين المفقودين، وكذلك بعقبة المصالحة ورفض السلطة التعامل مع أي اتفاق من دون إدارتها له بصورة مباشرة. وهو ما يتقاطع مع إفادة قياديين فلسطينيين بأن ما يعوق التوقيع من الجانب الفلسطيني انتظار موقف «فتح» وفصائل من «منظمة التحرير»، المفترض أنه سيكون جاهزاً خلال عشرة أيام.

لكنّ ما يمكن القول إنه تم الإجماع عليه هو مواصلة التهدئة الميدانية، الأمر الذي ربطته الفصائل بـ«سلوك الاحتلال»، وأيضاً الاتفاق على أن يكون تفاهم وقف إطلاق النار المبرم بعد حرب 2014 هو المرجع للاتفاق الجاري، على رغم محاولة العدو الإسرائيلي الوصول إلى صيغة من دون دفع «أثمان كبيرة». وفي شأن الحديث عن «قوات فصل» على حدود غزة، قالت المصادر إنها قضية كان الموقف الفلسطيني هو «عدم التفاهم على أي مدة زمنية وإبقاء الوضع مرهوناً بتهدئة مقابل تهدئة». لذلك، كان البديل مقترحاً بتهدئة لمدة سنة واحدة «تجريبية» قابلة للتمديد. وبجانب هذا، تصر «حماس» وفصائل أخرى على أن يشمل الاتفاق إنشاء ممر مائي بين غزة والعالم الخارجي بإشراف مصري وأممي، على ألا يربط هذا الممر بقضية الجنود الإسرائيليين.

استعدت مصر لإعادة فتح سفارتها في غزة ضمن مراحل الاتفاق

أياً تكن الصيغة التي سيتم التوصل إليها، خصوصاً مع إصرار «حماس» على دعوة الفصائل كافة إلى القاهرة للتوافق نهائياً على بنود التهدئة، فإن الخطوة التالية هي تسليم الاستخبارات المصرية الاحتلال ورقة الفصائل والحصول على رؤية نهائية في شأنها، ثم ستوقع جميع الفصائل على ورقة تهدئة، فيما سيتولى وزير الاستخبارات عباس كامل مهمة إقناع رئيس السلطة محمود عباس برفع العقوبات عن غزة. وفي حال رفضت رام الله رفع العقوبات، سيجري مباشرة تزويد القطاع بكميات إضافية من الكهرباء وخصمها من المقاصة (أموال تجمعها إسرائيل من الضرائب نيابة عن السلطة)، وهو ما أبدى الإسرائيليون استعداداً لتنفيذه. وربما تصل الأمور إلى سحب حصة غزة من التبرعات الدولية، كما أبلغت جهات أوروبية رئاسة السلطة في اجتماع عقد الشهر الماضي في الضفة. وأيضاً، لن تمانع مصر أن تجمع «حماس» الأموال من كل معابر القطاع في هذه الحالة.

صارت «وراء ظهورنا... أي قوات على الحدود هي عدوان جديد»، مضيفة أن شكل التهدئة المطروح لا بد أن «يحفظ كرامة الشعب الفلسطيني، وخيار المقاومة».

مع ذلك علمت «الأخبار» أن الجلسات الأخيرة شملت عرضاً نقله المصريون بهدنة مدتها ست سنوات، وهو العرض الذي نقله بصورة مباشرة مسؤول الملف المصري في الاستخبارات المصرية اللواء أحمد عبد الخالق، والوكيل المساعد في الجهاز، فيما

المقترح الأخير أن تكون التهدئة لمدة سنة تجريبية قابلة للتجديد (أ ف ب)

العراق

لا دخان أبيض من «اجتماع بابل»:

حظوظ المالكي والعامري تتعزّز

إعلان تشكيل «الكتلة الأكبر» بات رهن الساعات المقبلة. اتصالات مكثفة، ووعود وضمانات مقابل الانخراط في واحد من التحالفين المتنافسين: الأول بقيادة نوري المالكي ـ هادي العامري وحلفائهما، والثاني بقيادة مقتدى الصدر ـ حيدر العبادي وحلفائهما أيضاً. مع ارجحية ظفر الأول في إعلانها، نزاع قوى «البيت الشيعي» على الإمساك بالسلطة عزّز تأثير قوى البيتين «السنّي» والكردي في رسم ملامح المشهد المرتقب

بغداد ـ **الأخبار**

ما إن صادقت المحكمة الاتحادية العليا (أعلى سلطة قضائية في العراق)، أمس، على نتائج الانتخابات التشريعية (جرت في 12 أيار/ مايو الماضي)، حتى كثفت القوى السياسية، على اختلافها، حراكها الهادف إلى تشكيل الكتلة النيابية الأكبر، التي ستسمّي بدورها رئيس الوزراء المقبل. فعلياً، بدأ العد العكسي لإحياء العملية السياسية مجدداً، بعد تعطيل دام أكثر من ثلاثة أشهر، خصوصاً أن دستور البلاد منح النواب الفائزين مهلة 90 يوماً لانتخاب رئيس برلمانهم الجديد، وتشكيل الحكومة الاتحادية المقبلة، ومن ثم انتخاب رئيس للجمهورية.

رئيس الوزراء المنتهية ولايته، حيدر العبادي، دعا أمس رئيس الجمهورية فؤاد معصوم إلى المباشرة بدعوة مجلس النواب الجديد إلى الانعقاد «في أقرب وقت ممكن، وضمن السقف الزمني المحدد دستورياً»، واضعاً بذلك رهانه على أن كتلته «النصر» (42 مقعداً) باقية على حالها، وقادرة على تشكيل «الكتلة الأكبر» (165 نائباً) إلى جانب زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر (يدعم «ائتلاف سائرون» المتصدر بـ54 مقعداً)، وزعيم «تيار الحكمة» عمار الحكيم (19 مقعداً)، وزعيم «ائتلاف الوطنية» إياد علاوي (21 مقعداً)، إضافة إلى قوى من المكوّنين السنّي والكردي بمئاية «متقمات» لبلوغ عتبة الـ165». لكن ما كان مفاجئاً أمس، البيان الصادر عن مستشار الأمن الوطني (الأمين العام لـ«حركة عطاء») فالح الفياض، الذي هدّد فيه العبادي بالانسحاب من التحالف معه، معلناً «عدم التزامنا بما يترتّد عن دخول ائتلاف النصر في تحالف محدود مع بعض الكتل السياسية». وفي هذا السياق، نقلت وكالة «الأناضول» عن مصدر من داخل تحالف العبادي أن «خلافات حقيقية موجودة داخل النصر»، وأن «حوالى 28 نائباً من كتل سياسية مختلفة ضمن الائتلاف، من بينها عطاء، يعترضون على وضع خط أحمر من مقتدى الصدر على التحالف مع ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي (نال «ائتلاف دولة القانون» 26 مقعداً)». وأضافت أن «العبادي يعتزم التحالف مع الصدر لتشكيل نواة الكتلة الأكبر، إلا أن موقفه ـ بعد بيان الفياض ـ ضعُف، وأثر على حظوظه لتولي منصبه لولاية ثانية».

خطوة الفياض، وما يُحكى في الأروقة السياسية عنها، تعني خسارة العبادي لـ25 نائباً في الحد الأدنى، وبالتالي خسارة تحالفه مع الصدر والحكيم وعلاوي 25 نائباً أيضاً (لصالح تحالف المالكي ـ زعيم «ائتلاف النصر» هادي العامري)، الأمر الذي انعكس سلباً على اجتماع هؤلاء الأربعة (العبادي والصدر والحكيم وعلاوي) أمس، في فندق بابل وسط العاصمة بغداد، في محاولة منهم لإعلان «الكتلة الأكبر»، إذ تحول اللقاء إلى «تداول في الأفكار» لعدم حضور ممثلين عن البيتين «السنّي» والكردي، وإعرابهم عن «تقاربهم» مع تحالف المالكي ـ العامري.

وخرج المجتمعون الأربعة ببيان قالوا فيه إنه «بقرار عراقي وطني نابع من مصلحة بلدنا، واستجابةً لمطالب المواطنين، اتفقنا على تشكيل نواة لتحالف يسعى إلى تشكيل الكتلة البرلمانية التي تتمكن من تشكيل الحكومة، وقد تقرّر الانفتاح على شركائنا الآخرين للمساهمة معاً في تشكيل هذه الكتلة»، مضيفين أن «هذا التحالف العابر للطائفية، والذي يرفض المحاصصة بكل أشكالها، عازم على العمل الجاد لبناء دولة المواطنة، والعدل، والمساواة، وتوفير الحياة الكريمة لجميع أبناء شعبنا، ويسعى إلى المساهمة الجادة والفاعلة لتشكيل حكومة تعمل بجد على تقديم الخدمات والإعمار...». وخلافاً لما أراده العبادي، جاء اجتماع بابل ليثبت محدودية قدرته على الاحتفاظ بمنصبه، إذ حضر كممثل عن 14 نائباً في «النصر»، في وقت يرفض فيه نواب «تيار الحكمة» الانتقال إلى صفوف المعارضة، بعد إخفاقهم في الانضمام إلى «الكتلة الأكبر». لقاء أمس انتهى من دون الإدلاء بأي تصريحات صحافية من قبل المجتمعين، إلا أن مصادر «الأخبار» أكدت اتفاقهم على «تشكيل لجان تفاوضية تشارك في إعلان الكتلة الأكبر غداً الإثنين».

وتضيف المعلومات أن تلك اللجان ستبحث خلال الساعات المقبلة إمكانية «الالتحاق في الفضاء الوطني»، والانضمام إلى «الكتلة الأكبر» التي شكلها تحالف المالكي ـ العامري، بعدما أُجّل الإعلان عنها لـ«إثبات عجز تحالف الأربعة عن إعلان الكتلة بمعزل عنا»، وفق مصادر «الفتح»، التي تشير في حديثها إلى «الأخبار» إلى أن «الكتلة تضم كلاً من الفتح، دولة القانون، حركة إرادة (بزعامة حنان الفتلاوي)، كفاءات (بزعامة هيثم الجبوري)، وعدد من المنشقين عن العبادي، إلى جانب المحور الوطني (قوى البيت السنّي) والحزبين الكرديين (الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديموقراطي)». وتزامن ذلك مع «تغريدة» لمدير المكتب الإعلامي للمالكي هشام الركابي، كشف فيها أن «يوم الإثنين سيتم الإعلان عن الكتلة الأكبر... والاتصالات بين القانون، والفتح، والحزبين الكرديين، والمحور الوطني قائمة».

اليمن

«أنصار الله» تحضّر أوراقها لـ«جنيف 3»:
مكاسب في الميدان ورؤية سياسية للمشاورات

على رغم اعتقاداتها ليس ثمة «مؤشرات إيجابية أو طرح جدي» تواصل «أنصار الله» تحضيراتها لمشاورات جنيف، والتي ستكون على شكل لقاءات مباشرة بين الطرفين، خلافاً لما أعلنه المبعوث الأممي سابقاً. وفيما سيحضر ممثلو «المؤتمر الشعبي» و«المجلس الانتقالي» كمراقبين فقط، ستكون السعودية والإمارات وعمان موجودة عبر ممثلين لها

في ظلّ تشاؤم مطرد بمشاورات السلام المرتقب انعقادها في مدينة جنيف السويسرية في الـ6 من أيلول/ سبتمبر المقبل، تواصلت فصول التصعيد الميداني على غير جبهة، مع محاولات السعودية والإمارات المتجددة تعديل موازين القوى لمصلحتهما، خصوصاً في محافظة الحديدة. محاولات التي، كالتي سبقتها مطلع الأسبوع الماضي، إلى الفشل، الذي انسحب كذلك على الجبهة الحدودية.

وأعلنت القوات اليمنية المشتركة، أمس، تنفيذ عمليتين «نوعيتين» غرب أبواب الحديد وفي منفذ علب، بمنطقة عسير. ونقلت وكالة «سبأ» التابعة لحكومة الإنقاذ عن مصدر عسكري قوله إن العملية الأولى أدت إلى «مقتل ضابط سعودي برتبة رائد مع ثلاثة جنود سعوديين آخرين»، فيما أسفرت الثانية عن «مصرع وجرح عدد من مرتزقة الجيش السعودي». وترافقت عمليتا عسير مع ثالثة لسلاح الجو المسيّر، التابع للجيش واللجان، في صحراء ميدي على الساحل الغربي، حيث استهدفت طائرة «قاصف 1» بعدد من الغارات «تجمعات قوى العدوان»، مُخلّفةً «خسائر في صفوف العدو وعتاده العسكري». وفي محافظة الحديدة، أفيد عن تمكّن وحدة الهندسة في الجيش واللجان من تدمير 4 آليات للقوات الموالية لـ«التحالف» بعبوات ناسفة، وقتل من كانوا على متنها. وكانت القوات المشتركة تمكنت، أول من أمس، من «تدمير أكثر من 15 مدرعة وآلية عسكرية» خلال تصديها لهجوم كبير من 3 محاور شنّته الميليشيات المدعومة إماراتياً على مركز مديرية الدريهمي جنوب مدينة الحديدة. وعلى رغم أن الهجوم، الذي استمرّ لأكثر من 8 ساعات، أسنِد بغطاء جوي كثيف من الطيران الحربي وطيران الـ«أباتشي»، إلا أن مقاتلي الجيش واللجان «تمكنوا من كسره، وكبّدوا القوات الغازية خسائر فادحة في الأرواح والعتاد».

هذه المحاولات المتجددة لإسقاط مركز مديرية الدريهمي لا تفتأ القوات الموالية لـ«التحالف» تكثّفها، منذ أن أُعلن الـ8 من أيلول المقبل موعداً لاستئناف مشاورات السلام، أملاً على ما يبدو في ترجيح الكفة الميدانية لمصلحة السعودية والإمارات. لكن تلك الطموحات، والتي حُدّد عيد الأضحى موعداً لبلوغها، لا يظهر أنها قابلة للتحقق خلال الأيام المقبلة، وهو ما يزيد موقف حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، هشاشة. واقعٌ من غير المرجّح أن ينعكس إيجاباً على المسار التفاوضي كما يُفترض بالحسابات المنطقية؛ ذلك أن المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، «لم يتخذ تكتيكاً مغايراً لما كان يتخذه سلفه إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في ما يتعلق بطريقة عقد اللقاءات وبناء الثقة»، بحسب ما قال أمس رئيس «اللجنة الثورية العليا» التابعة لـ«أنصار الله» محمد علي الحوثي، في موقف ينمّ عن تشكيك في إمكان تمكن غريفيث من تجاوز «إعاقات نجاحه» كما سمّاها الحوثي.

ومع ذلك، تواصل سلطات صنعاء تحضيراتها للتوجّه إلى مشاورات السلام، قابلةً التعامل مع الحدّ الأدنى الذي وضعه غريفيث، ولم يعترض عليه الأميركيون وفق ما أوحت به التصريحات الأخيرة لسفيرهم في اليمن مايك تولر، وهو الاتفاق على الملفات الإنسانية، بما يمهّد الطريق للتفاوض على الملفات الأمنية والسياسية. في هذا الإطار، أقرّت اللجنة السياسية الحكومية، أمس، رؤية حكومة الإنقاذ للجولة الجديدة من المشاورات، والتي سيتمّ رفعها إلى رئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشاط. وتضمّنت الرؤية، وفق ما نشرته بشائها وكالة «سبأ»، أبرز النقاط «التي من الجدي طرحها في المشاورات المقبلة... والتي تُعتبر مداخل مهمة باتجاه التهيئة للحل الشامل، وفي مقدمها خطوات بناء الثقة بأبعادها الإنسانية». وأشار رئيس حكومة الإنقاذ، عبد العزيز بن حبتور، في الاجتماع الذي عُقد أمس، إلى أن «هذه الرؤية تعتبر خلاصة لجهد سياسي وطني شارك الجميع في صياغته»، معرباً عن أمله في أن «تمثّل أداة مساعدة للوفد الوطني».

على خط موازٍ، تفاعلت أمس حادثة إطلاق النار التي شهدتها الكلية العسكرية في مدينة عدن يوم السبت، والتي أدت إلى مقتل عسكري من طلبة الكلية وجرح اثنين آخرين. ونجمت الحادثة عن قيام عناصر من ميليشيات «الحزام الأمني»، الموالية لأبو ظبي، بإطلاق الرصاص على المشاركين في حفل تخرج عسكري في معسكر صلاح الدين، بدعوى رفعهم علم الوحدة. واقعة تكمن خطورتها في أنها لم تأتِ في سياق مواجهة بين الطرفين («الشرعية» و«المجلس الانتقالي الجنوبي»)، بل جاءت على شكل تصفية ميدانية لخريجين جدد لما ينخرطوا في القتال. وهذا إن دلّ على شيء فإنما على ثلاثة أمور: أولها طابع البلطجة الذي يتسم به «الحزام الأمني» التابع لـ«الانتقالي»، وحجم الاحتقان بينه وبين التشكيلات المحسوبة على «الشرعية»، والسيناريوات القاتمة التي قد تنجم عن ذلك الاحتقان، والتي لم تستبعد صحيفة «ذي إندبندنت» البريطانية من بينها «حرباً أهلية خطيرة». ولعلّ الجدل الذي استعل أمس على خلفية توجيه هادي بإحالة قائد «اللواء الأول - دعم وإسناد» في «الحزام الأمني» المدعو أبو اليمامة، ومعه القيادي المدعو «أبو همام»، إلى القضاء، على خلفية الواقعة، يجلّي بوضوح مبلغ التوتر بين الجانبين. إذ اعتبر نائب رئيس «الانتقالي»، هاني بن بريك، تلك الخطوة بمثابة «إحالة شعب الجنوب إلى المحاكمة»، مهدداً بـ«(أننا) سنرى من سيحاكم مَن»، فيما رأى عضو رئاسة المجلس، فضل الجعدي، في قرار هادي، «مؤشراً خطيراً يؤكد أن الشرعية أعدّت القوائم السوداء».

(الأخبار)

طفل مصاب بسوء التغذية في أحد مستشفيات عبس في محافظة حجة (أ ف ب)

> أحال هادي قياديين محسوبين على «الانتقالي» إلى القضاء

إيران

65 عاماً على «أجاكس»: هل سيفرض ترامب عقوبات على «التاريخ»؟

مجموعة براين هوك، وشبكة مايك بومبيو الإعلامية، وخطاب يرفض إسقاط النظام بعكس نيات مبيتة، كلها تنعكس في طهران 2018 على شكل ظلال لانقلاب 1953. بالنسبة إلى الإيرانيين، اليوم، فإن براين هوك هو كرميت روزفلت، وترامب هو نفسه دوايت أيزنهاور، ومايك بومبيو سوى حياة متقمصة لجون فوستر دالاس... كل ذلك ينعش ذاكرة الإيرانيين حول محمد مصدق. ليؤكد أن زمن «المؤامرات» لم يولّ، وأن ثمن علاقة «جيدة» مع الغرب لا يقل عن رمي الاستقلال جانباً

أعلنه وزير الخارجية الأميركي، قبل أيام، تشكيك «فريق عمل حول إيران» (أ ف ب)

خليل كوثراني

دشّنت واشنطن عمل مجموعتها الجديدة الخاصة بالملف الإيراني، سعياً منها لضمّ دول العالم إلى صفها، تحت ترهيب فرض عقوبات ثانوية على من لا يلتزم بإجراءات الحظر الأميركية ضد إيران. لعل أكثر جهة تحتاج إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى فرض عقوبات عليها، هي التاريخ، لو تستطيع إلى ذلك سبيلاً! التاريخ، وتحديداً عام 1953، يُعدّ في طهران أكثر التجارب التي تسهم في مساعدة النظام الحاكم في إيران على تعزيز وجهة نظره المتصلّبة تجاه الغرب. استعادت إيران، أمس، كما في 19 آب/ أغسطس من كل عام، إحدى أسوأ الصفحات في تاريخها، وهي يوم الانقلاب على حكومة محمد مصدق، الشخصية اللامعة في التاريخ السياسي الإيراني، ذات التجربة الفريدة في الوصول إلى السلطة داخل مملكة الشاه عن طريق الانتخابات، وبرنامج تحرّري طموح. لم يشكل ذلك التاريخ أهم أسباب الثورة التي ستندلع بعد ثلاثة عقود وتطيح حكم الشاه أكبر حلفاء المعسكر الغربي في المنطقة في عام 1979 فحسب، بل أسّس في بلاد فارس حالة متجذرة من عدم الثقة بالعالم الغربي، الذي يضع مصالحه كأولوية على احترام إرادة الشعب الإيراني ومصالحه.

أدار وقتها جهاز «سي آي ايه» عملية إطاحة مصدق أو ما سمّاها «عملية أجاكس السرية»، التي بدأت بتدبير بريطاني، لتترك بصماتها على عقود لاحقة من تاريخ إيران وعلاقات الغرب بالمنطقة. قبل مدة قصيرة من نشر «نيويورك تايمز» تفاصيل عملية «أجاكس»، مستعينة بوثائق لـ«سي آي إيه» عام 2000، تطرقت وزيرة الخارجية (حينها)، مادلين أولبريت، إلى قضية الانقلاب على مصدق، واصفة ما قامت به إدارة الرئيس دوايت أيزنهاور بـ«النكسة للتنمية السياسية في إيران». كذلك فعل الرئيس السابق باراك أوباما، قبل أن يفرج أرشيف الأمن القومي رسمياً عن وثائق الانقلاب في آب/ أغسطس من عام 2013، بعد طول نفي للتدخل الأميركي في العملية.

سرّ حضور شخصية مصدق ومؤامرة الانقلاب المدبّرة بريطانياً وأميركياً ضده حتى يومنا هذا، رغم مرور عقود على الحادثة، يكمن في كونها تعود لجيل سابق لجيل الثورة الإيرانية. وقتها، لم يكن لحكومة مصدق أيديولوجيا للتصدير، ولا عمل سياسي وعسكري في المنطقة خارج حدود إيران، ولا برنامج نووي أو باليستي. مع ذلك، كانت سياسة مصدق الاجتماعية، وقراراته ذات النزعة الاستقلالية (أشهرها تأميم النفط الإيراني وإلغاء امتياز الشركة البريطانية)، كافية لاستثارة بريطانيا جراء خسارة مصالحها المكتسبة من الهيمنة على القرار الإيراني، وبعدها توريط الأميركيين عبر التخويف من مزاعم حول ميول مصدق للمعسكر الاشتراكي في ظل الحرب الباردة. بذلك، كانت عملية «أجاكس» أوضح درس عن النظرة الغربية إلى دول المنطقة، وحدّة التناقض بين خطابات الغرب المعلنة تجاه الشعوب وحقوقها والأهداف الحقيقية المبيتة. درسٌ لا يزال ينجح اليوم في جمع مختلف التيارات الإيرانية، مهما كانت اتجاهاتها، كلما لاحت أزمة مع الخارج، أو تجددت التهديدات الأميركية بحق طهران.

المقارنة بين تاريخ الولايات المتحدة مع إيران، والضغوط الأميركية ضد طهران اليوم، أقامها وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، في تغريدة على حسابه في «تويتر»، أمس، كتب فيها: «قبل 65 عاماً أطاحت الولايات المتحدة حكومة الدكتور مصدق الديمقراطية المنتخبة، ونصّبت الدكتاتورية، وأخضعت الإيرانيين لمدة 25 عاماً. والآن، تحلم مجموعة العمل (التي شكلتها وزارة الخارجية الأميركية قبل أيام) بممارسة نفس الضغط والتضليل والديماغوجية.. لن يحدث ذلك ثانية». تبدّل الكثير في إيران منذ ثورة الخميني. لم تعد ثمة قوات عسكرية مخترقة من الخارج تتآمر على الحكومة المنتخبة، ولا «شاه» يحكم وفق ما تمليه مصالح واشنطن أو لندن. لكن لا يبدو أن التجربة تختلف تماماً، وكذلك محيط طهران وخارطة الخليج على الضفة الأخرى.

فعند استعادة أوراق حقبة انقلاب «28 مرداد» كما يعرف في إيران، يظهر كيف أن البريطانيين ضربوا حظراً على تعاملات الحكومة الإيرانية، وهدّدوا من يشتري نفط طهران من الدول، وهو ما استغلّته دول الخليج لمضاعفة إنتاجها النفطي وتعويض حصة إيران. اليوم، تتشابه الإجراءات الأميركية مع تلك البريطانية قبل أكثر من ستة عقود. فأمس، حذرت الحكومة الإيرانية منظمة «أوبك» من محاولات استحواذ بعض الأعضاء على حصة إيران من السوق، في إشارة إلى السعودية التي تحاول إجابة الطلب الأميركي بتعويض النفط الإيراني قبيل دخول دفعة العقوبات الثانية على إيران حيّز التنفيذ، والتي تشمل الصادرات النفطية. بين الأمس واليوم، لا يزال خطاب مصدق عند الإعلان عن تأميم نفط بلاده ساري المفعول: «لم نتوصّل إلى أي نتائج مع الدول الأجنبية بعد سنوات طويلة من المفاوضات... فعائدات النفط تمكّننا من تحقيق كامل الميزانية، وأن نكافح الفقر والمرض والتخلف. هناك اعتبار آخر مهم، هو أنه عندما نقضي على قوة تلك الشركة البريطانية، فإننا نقضي على الفساد والتآمر اللذين تأثرت بسببهما شؤون بلدنا الداخلية. عندما نوقف تلك الوصاية نهائياً، فإن إيران تكون قد حققت استقلالها الاقتصادي والسياسي».

> حذرت إيران من استحواذ بعض أعضاء «أوبك» على حصتها في السوق

سوريا

جهود تركية متواصلة لتحديد مصير إدلب

في موازاة وصول مزيد من التعزيزات العسكرية إلى حدود منطقة «خفض التصعيد» في إدلب، وارتفاع منسوب التوتر في بعض نقاط خطوط التماس، لا تزال تطورات المشهد الداخلي بين الفصائل، وعلاقتها مع الراعي التركي، والنشاط الديبلوماسي ـ العسكري بين أنقرة وموسكو، غير كافية لحسم احتمالات مصير تلك المنطقة

يتركز جهد تركيا في الوقت الحالي على شراء وقت إضافي، يمكن خلاله اجتراح «آلية» تمكّن من تحييد «هيئة تحرير الشام» وإخراجها من «بازار» التفاوض مع الجانبين الروسي والإيراني، بما يحدّ من حجم أيّ عمل عسكري محتمل، في منطقة إدلب ومحيطها. وتحاول أنقرة إظهار استعدادها، أمام القوى المحلية التي تدعمها، لمنع أي عمليات من قبل الجيش السوري، عبر الدفع بتعزيزات عسكرية جديدة إلى نقاط المراقبة التي تشغلها على خطوط التماس. وفي المقابل، تخوض «هيئة تحرير الشام» مساراً مزدوجاً، يتضمن تغيير هيكلية المؤسسات «المدنية» التي تتبع لها، لتصبح قابلة للانصهار ضمن النموذج المرعيّ من تركيا، وتكثيف الحملات الأمنية في بعض المناطق ضد مناهضيها، بحجة «توقيف مروّجي المصالحات»، الذين يعملون وفق زعم «تحرير الشام» على إقناع الأهالي بنموذج «المصالحات» الذي تمّ في الغوطة وريف حمص والجنوب السوري. وبحسب الأرقام الرسمية التي نشرتها «وكالة إباء» التي تتبع «تحرير الشام»، فإن عدد «الموقوفين» أمس زاد على خمسين شخصاً. ويأتي هذا التحرك بعد أخر مشابه نفذته «الجبهة الوطنية للتحرير» واعتقلت خلاله المئات، قبل أن تصدر عفواً عن عدد من السجناء المعتقلين لديها، في ريف إدلب الجنوبي، غير المتهمين بـ«التخابر مع النظام» من أجل إنجاز «مصالحات». ويبدو تركيز كلّ من «هيئة تحرير الشام» و«الجبهة الوطنية للتحرير» منصبّاً على مناطق ريف حماة الشمالي وريف إدلب الجنوبي، وخاصة على تحييد أي خيارات قد تساعد في تقدم الجيش السوري إلى تلك المنطقة، ولا سيما خيار «التسويات»، الذي غيّر خريطة السيطرة بسرعة كبيرة في أكثر من منطقة من سوريا. ويتقاطع هذا التركيز مع احتمالات أن تكون تلك المناطق ساحة المعارك الأولى المحتملة، إلى جانب مناطق ريف اللاذقية الشمالي الشرقي، التي تشهد يومياً استهدافات متبادلة بين الجيش والفصائل المسلحة.

وفي موازاة ما يجري على الأرض في إدلب، تبدو روسيا منهمكة في ترتيب الملفات السورية المتشابكة، السوري. وتزداد أهمية هذا الاجتماع لكونه يستبق اجتماعاً دولياً جديداً حول الملف السوري في الشهر نفسه، بدعوة من المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا. ووسط الحديث عن المخصصات المالية التي قدمها حلفاء واشنطن، لمصلحة المناطق الخاضعة لسيطرة «قوات سوريا الديموقراطية»، جدّدت تركيا تأكيدها أن التوتر مع الجانب الأميركي لن يؤثر على الخطط المشتركة في مدينة منبج السورية، وأن القوات تتجه إلى تسيير دوريات مشتركة هناك، خلال وقت قريب. وكان لافتاً أمس أن مناطق سيطرة «قسد» شهدت توتراً بعد فرض «الإدارة الذاتية» مناهجها على كامل المدارس، ومحاولتها إغلاق المدارس التي رفضت القرار. وخرج بيان عن رؤساء وكهنة الكنائس المسيحية في الجزيرة والفرات، بعد اجتماع أول من أمس، استنكر محاولة إغلاق مدارس تتبع للكنائس، بعد رفضها اعتماد المنهاج المحدد من قبل «الإدارة الذاتية»، معتبرة أن ذلك يمثل «رسالة بالغة الخطوة تمس الوجود المسيحي في المنطقة».

(الأخبار)

> أكدت أنقرة أن العمل مع واشنطن ضمن «خطة منبج» مستمر

خلال مباراة لكرة القدم في مدينة إدلب الأسبوع الماضي (أ ف ب)

أول لقاء معلن بين حزب الله و«أنصار الله»

استقبل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أول من أمس، وفداً من حركة «أنصار الله»، في لقاء هو الأول من نوعه، على الأقل بصورة علنية. اللقاء الذي استمر أربع ساعات متواصلة، تزامن مع تحركات يقوم بها الوفد التفاوضي للحركة عشية مشاورات جنيف. إلا أن مصادر «الأخبار» أشارت إلى أنه تطرّق إلى ما هو أبعد من المشاورات. إذ قدّم الوفد، الذي رأسه الناطق باسم «أنصار الله» محمد عبد السلام، رؤية جديدة حول العلاقة مع محور المقاومة، من زاوية لا تقتصر على التقارب بين الحركة و«حزب الله». فالقوى اليمنية وحكومة الإنقاذ، وفق المصادر، باتت تعتبر أن انخراط اليمن في محور المقاومة بشكل معلن وأكثر فاعلية قرار ضروري في المرحلة المقبلة، يحتّمه الإصرار السعودي الإماراتي على مواصلة العدوان. وحاولت حكومة الرئيس المنتهية ولايته التحريض على اللقاء لدى الأميركيين في تغريدة لسفارتها بواشنطن، أعاد نشرها وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، الذي حذّر من جعل لبنان «محطة لوجستية أو سياسية للحوثي». مهدداً الحكومة اللبنانية بأن «تجاهل التعامل مع الموضوع سيفاقم تداعياته». في المقابل، أكدت مصادر «الأخبار» أن اللقاء لا علاقة له بأي توقيت سياسي لبناني، ولا يحمل رسائل داخلية، وهو تحدّد استجابة لمبادرة قدمتها «أنصار الله».

مقالة

الخوف من الجماهير

لينا كنوش

أثار جزء من الإعلام الجزائريّ الجدل بسبب تناوله المُضلّل لحركة الاحتجاج التي انطلقت في مدينة ورقلة وقادت إلى إلغاء حفلات وتظاهرات ثقافيّة، حيث قلّلت مقالات تتبنى وجهة نظر إسلاموفوبيّة وتسعى إلى إثارة هستيريا الرأي العام، من البعد الاجتماعيّ الأساسيّ لتلك الحركات الاحتجاجيّة.

بدأت القصّة يوم 26 تموز/ جويلية الأخير في ورقلة، وهي مدينة تقع جنوب شرق الجزائر، بتحرّك بعض السكان الذين يعانون حرماناً شديداً يمسّ عمليّاً جميع أوجه الرفاه الاجتماعيّ. طالب المحتجّون السلطات بتلبية مطالبهم من خلال منع انعقاد حفل لموسيقى الراي، معتبرين أنّ الدعم الموجّه للفنّ والثقافة من الأموال العموميّة يمثّل نفقات تذهب لمصلحة كماليات في سياق يحرمون فيه من الماء والكهرباء. وقد أثارت إقامة صلاة جماعيّة في الظلّ أسباباً تافهة للإلغاء؛ يحتاج شباب ورقلة إلى الوظائف، وليس إلى حفل راي. يمكن تفهّم ذلك، لكن لماذا تُنظّم صلاة جماعيّة في هذه الحالة؟ من الواضح أنّ مدبّري الإلغاء يحملون ألواناً أيديولوجيّة: الإسلامويّة».

مرّة أخرى، وفي مقال بعنوان «قادر الجابوني التحركات ذات البعد الاجتماعيّ الجليّ، لم يتوجّه الاهتمام إلّا صوب الصلوات في الشارع. وقد تجنّبت المؤامرة «الإسلامويّة» التي ألهبتها الافتتاحيات والمقالات، القائمة على الإثارة، والساخطة على حركة اجتماعيّة استهدفت الفنون والثقافة، البعد الاجتماعيّ لاحتجاج ضدّ رداءة أوضاع العيش ونقص الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة.

وقد عمدت مديرة جريدة «الفجر»، حدة حزام، الى إزدراء المحتجين ووصمهم بأنّهم «متعصّبون دينيّون، معادون للفنون والثقافة... أصحاب سلوك همجيّ». وفي تجاوز لجميع المعايير، نشرت جريدة «لو ماتان دالجيري» (صباح الجزائر) مقالاً بعنوان «من ورقلة إلى تبسّة: الإسلامويّون يستعيدون السيطرة» يحذّر الرأي العام من أنّ «الثقافة في خطر في الجزائر»، بناء على حجج مضلّلة.

يندّد المقال بلا مواربة بطيف الإسلامويّة الذي يُوجّه الاحتجاجات، حيث يقول: «يثير متآمرو الظلّ أسباباً تافهة للإلغاء؛ يحتاج شباب ورقلة إلى الوظائف، وليس إلى حفل راي. يمكن تفهّم ذلك، لكن لماذا تُنظّم صلاة جماعيّة في هذه الحالة؟ من الواضح أنّ مدبّري الإلغاء يحملون ألواناً أيديولوجيّة: الإسلامويّة».

هو المشكل، الفيس (الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ) هي الحلّ»، سكب الكاتب كمال داود، المسكون بهواجس إسلامويّة، ضغينته الإسلاموفوبيّة وأظهر ازدراءً طبقيّاً لا يضاهى. بالنسبة إلى داود، محتجو ورقلة هم «الهة صغيرة نخافها»، نالوا إلغاء الحفل بواسطة «شعارات العباسي (أي عباسي مدني زعيم الفيس)» ويسمح لهم الإلغاء بـ«الجهاد، بدخول الجنّة، بإظهار شجاعة الملتزمين، بأن يصيروا (مقاومين)». يقصي فكر كمال داود المحدود والتابع حقيقة أنّ السكان المحرومين من الماء والكهرباء والذين يعيشون إحساساً متنامياً بالهشاشة الاجتماعيّة لا يحملون تصوّره نفسه للأولويّات.

من الصائب أنّ التمويلات المرصودة للثقافة لا تتجاوز 15 مليار دينار (للمقارنة يمكن الإشارة إلى موازنة الدفاع التي تتجاوز 1100 مليار دينار)، وأنّ تمويل الأنشطة الثقافيّة والفنيّة ليس ما يثقل موازنة الدولة الجزائريّة. لكن رغم ذلك، لا يمكن تبرير عدم إيلاء الاهتمام بمطالب اجتماعيّة شرعيّة لسكان لا حول لهم ولا قوّة، والحطّ منهم وإهانتهم، على غرار ما فعل داود وحزام من خلال اختزالهم في صفات ثقافيّة ودينيّة.

من المؤكد أنّ نمط عيش السكان الفقراء يحمل خصوصيات ثقافيّة مختلفة عن خصوصيات هذه النخب المتغرّبة الساخرة من الطلب الاجتماعيّ على إسلام لا يفهمونه، لكنّ تلك الخصوصيّات التي تعطي أهميّة للمرجع الدينيّ لا تمثّل ملمحاً جوهريّاً لأولئك السكان الذين يعانون الفقر ونقص التنمية. وفي حال نجاح بعض الفاعلين السياسيّين في شحذ الشعور بأنّ الجماهير تعاني صراعاً اجتماعيّاً، ومن ثمّ استثمار النضالات لمصلحتهم، فإنّ ذلك يعود إلى انحصار فكر أولئك المثقفين المزيفين في نظرة علمانيّة متعصّبة غير مبالية بالثقافة الشعبيّة.

لا تلقي هذه القضيّة الضوء فقط على الضعف البنيويّ للنموذج الاقتصاديّ الجزائريّ، بل كذلك على احتقار نخبة «مثقّفة» وإعلاميّة للمطالب الحيويّة للطبقات الهشّة التي لا تسمح لهم بتجاهلها إلا أنانيّة الأثرياء. وتشهد القضيّة كذلك على تلك النخبة المنغلقة داخل تصوّر تقديسيّ للحريات الثقافيّة والفنيّة مقابل أولويّة السكان المهمومين بتلبية احتياجاتهم الأساسيّة والخروج من الشقاء. ما دامت تلك النخب «المثقّفة» العلمانيّة تحمل رؤية ضيّقة واستخفافيّة وانتهازيّة، ومستمرة في احتقار الطبقات الشعبيّة، فإنّ الإسلامويّين تنتظرهم أيام جميلة.

استراحة

كلمات متقاطعة 2946

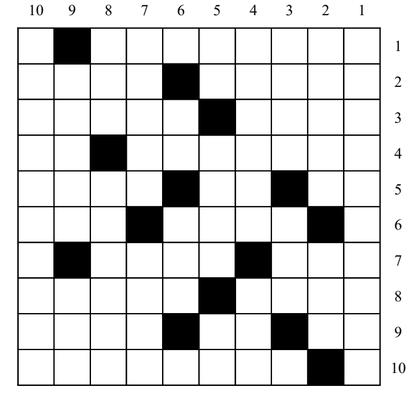

أفقيا

1- مسابح مشهورة في ولاية فلوريدا الأميركية – 2- صفة الطمّاع – عملة عربية – 3- ينظر اليه بسكون الطرف – ماركة حليب مجفّف – 4- عائلة أدبية انكليزية راحلة لها روايات رعب مشهورة – أشار – 5- أصل – ضمير منفصل – بلدة جنوبية شهدت مجازر وحشية خلال حرب تموز 2006 – 6- حرف أبجدي يوناني – عملة ايطالية – 7- أرض فيها زرع وخصب بعيدة عن المدن – من أسماء الذئب – 8- يخلق ويحدث السلعة – حبّ يستعمل في القهوة – 9- راحة اليد مع الأصابع – تهيّأ للحملة في الحرب – وكالة أنباء عربية – 10- من أمراء لبنان بايع السلطان سليم الأول بعد معركة مرج دابق فخلع عليه لقب أمير البرّ

عمودياً

1- إحدى جزر الأنتيل الكبرى شرقي هايتي يفصلها مضيق مونا عن الدومنيكان – 2- عزم وثبات على السّرّ – يبذر الأرض – 3- مدينة في السويد شهيرة بمتاحفها – من الخضر يؤكل مكبوساً بالخلّ – 4- حكامهم وأصحاب السلطان المطلق – نسيج من الصوف يُستعمل في صناعة الألبسة – 5- بواسطتي – جزيرة ايطالية صغيرة تفصل البندقية عن الادرياتيك – إحسان – 6- شاي بالأجنبية – أداة استثناء – 7- تصاحب في السفر – من الأمراض الصدرية – 8- ثالث أبناء آدم وحواء – الأرق وقلة النوم – 9- نسبة الى مواطن من بلد عربي – وقتي وظرفي – 10- زعيم ورئيس حزب لبناني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- موز – النصيب – 2- أطلس – ربو – 3- راحيل – سيرك – 4- ف ف – شعر – 5- آلة – أحد – أخ – 6- لب – الناطور – 7- تاتشر – نفّ – 8- يسر – ود – لوم – 9- بنكوك – 10- وليم الفاتح

عمودياً

1- مارشال تيتو – 2- وطا – لباس – 3- زلحفة – تربّي – 4- سيف – أش – نمّ – 5- الروكا – 6- لو – شحن – دول – 7- سعدان – كف – 8- صرير – طفّل – 9- يبرّ – او – وقت – 10- بوكو حرام

2946 sudoku

	4			2			9	
	7			5				
2		8		9	7		5	6
	9			1	4			5
				3				
	3		5	8	2		4	
3	8			7			6	4
5		4				1		9
7			9					8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2945

5	3	8	6	9	4	7	1	2
7	6	4	2	3	1	9	5	8
1	9	2	8	7	5	3	6	4
4	8	7	1	6	9	2	3	5
6	5	9	3	8	2	4	7	1
3	2	1	4	5	7	8	9	6
9	1	3	5	2	8	6	4	7
8	4	6	7	1	3	5	2	9
2	7	5	9	4	6	1	8	3

مشاهير 2946

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب وعسكري ووزير مصري (1917-1978). شغل منصب وزير الثقافة زمن الرئيس السادات. عام 1977 تم انتخابه نقيباً للصحافة المصرية. أغتيل في قبرص

5+6+3+2+1+4 = الفياصل ■ 10+8+9+7 = أسد ■ 11+3+8 = يلعن ويشتم

إعداد: نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: تايلور سويفت

الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

لإعلاناتكم الرسمية والمطبوعة والوفيات

◄ وفيات ►

انتقل الى رحمته تعالى المأسوف على شبابه المرحوم
أمين ـ جون دايفد كورانى
جماعة التجدّد بالروح القدس
والـد الفقيد دايفـد ـ فريـد حبيب كورانى
والدته جيزال داود فهد
شقيقاه حبيب وكريم
عمّاه عائلة المرحوم امين كورانى (في المهجر)
بول كورانى وعائلته (في المهجر)
عمّتاه روث آن زوجة ايلي نويصر وعائلتهما (في المهجر)
نجلا كورانى وعائلتها (في المهجر)
خـالاه الدكتـور شربل داود فهد وزوجته فيكتوريا شبيعه واولادهما وعائلاتهم
القاضي جان داود فهد وزوجته مهى الشرتوني واولادهما وعائلاتهم
خالتاه سعاد زوجة ديمتري باسيل واولادهما وعائلاتهم
عايده داود فهد
وأنسباؤهم ينعونه اليكم
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه يوم الثلاثاء 21 آب 2018 الساعة الرابعة بعد الظهر في كاتدرائية مار يوحنا المعمدان ، عشقوت.
تقبل التعازي يوم الثلاثاء قبل الدفن وبعده ابتداءً من الساعة الواحدة بعد الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً ويوم الاربعاء 22 آب ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً في صالون كاتدرائية مار يوحنا المعمدان ، عشقوت.

انتقل إلى رحمته تعالى المرحوم
الحاج فايز محمد الغزيري
زوجته الحاجة دلال كامل فخر الدين
ولداه: المهندس محمد والمهندس مازن
ابنتاه: مايا والمهندسة مروة
شقيقاه: المهندس درويش والدكتور فؤاد
شقيقاته الحاجة لميا وندى ونبيلة
أشقاء زوجته: خليل وزهير ومحمد واحمد فخر الدين
شقيقات زوجته: ازدهار ونجوى وعايدة وناهدة ورندة وهناء فخر الدين
صلي على جثمانه الطاهر ظهر يوم السبت في 18 آب 2018 في مسجد البسطة التحتا وقد ووري الثرى في جبانة الباشورة.
تقبل التعازي للرجال والنساء اليوم الإثنين في 20 آب 2018 في جامع الخاشقجي، وذلك بين العصر والمغرب.

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
انتقل إلى رحمته تعالى الحاج
عادل محمد بلوط
أرملته: لطيفة حمدان
أبناؤه: الصحافي محمد، الدكتور يوسف، حسن، علي
بناته: فاديا، نادية، نهى، سلوى
أصهرته: علي يونس، محمود مرعي، محمود مغنية، حسن عابدين
أشقاؤه: الحاج علي، الحاج حسين، احمد
شقيقاته: حسنى/ فيروز، زينب، سلمى، نمرة.
وقد وورري جثمانه الثرى في جبانة بلدته حومين التحتا، تُقبل التعازي في جمعية التوجيه والتخصص العلمي - الرملة البيضاء - اليوم الاثنين في العشرين من آب من الساعة الثالثة من بعد الظهر حتى الساعة السادسة مساءً.
لكم من بعده طول البقاء
الأسفون: آل بلوط وحمدان وبونس ومرعي ومغنية وعابدين

من آمن بي وإن مات فسيحيا
الحزب الشيوعي اللبناني
شقيقة: جوزف وزوجته ماري نجم
يمّين وولداهما:
حبيب وزياد
شقيقاته: سليمة أرملة المرحوم نصر الله أبو سليمان وأولادهما وعائلاتهم
ريتا زوجة فؤاد الزوقي
غريس زوجة وليد ديب
برت زوجة مارون تادي
كاتيا زوجة نزيه حداد
حنان زوجة سلام أبو نادر
غادة زوجة أندره نوار
أليس زوجة إيلي الحاوي
هلا
جريدة النداء ومجلة الطريق
إذاعة صوت الشعب
نقابة المحررين اللبنانيين
عائلات: أبو رزق، سلامة، نهرا، يمّين، أبو سليمان، الناكوزي، الزوقي، ديب، تادي، حداد، بو نادر، نوار، الحاوي، وعموم عائلات المتين وانسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم بمزيد من الحزن والأسى فقيدهم الغالي المأسوف عليه المرحوم
الصحافي
ملحم حبيب أبو رزق
عضو سابق في المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني
الراقد على رجاء القيامة المجيدة يوم الخميس الواقع فيه 16 آب 2018
احتفل بالصلاة لراحة نفسه، يوم الجمعة الماضي، في كنيسة السيدة ـ المتين، تقبل التعازي اليوم الاثنين 20 آب 2018 في صالون كنيسة القلب الأقدس ـ بدارو من العاشرة صباحاً لغاية الرابعة بعد الظهر.
الرجاء إبدال الأكاليل بالتبرع للكنيسة

◄ ذكرى ►

تصادف نهار الثلاثاء 21 آب 2018 ذكرى مرور ثلاثة أيام
على وفاة فقيدتنا الغالية المرحومة
الحاجة رئيفة الحاج دبب غدار
أرملة المرحوم الحاج علي حسين غدار
اولادها: المرحوم كامل، محمود، حسين، ومحمد غدار.
اصهارها: إبراهيم رمضان، مظهر الحريري، ومحمد عثمان.
وبهذه المناسبة تتلى آيات من الذكر الحكيم ومجلس عزاء حسيني عن روحها الطاهرة في النادي الحسيني لبلدتها الغازية (للرجال) وفي مقام إدريس (للنساء)، عند الساعة الخامسة عصرا.
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب
الأسفون: آل غدار، آل رمضان، آل الحريري، آل عثمان، وعموم أهالي بلدة الغازية

◄ إعلانات رسمية ►

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين محمد هزيمه (رقم الضربيي 2236646) لمورث موكله حسن عقيل هزيمه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1662 النبي شيت.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين مهدي الحاج حسن (رقم الضريبي 210823) لمورثة موكله فاطمة الحاج دياب ارملةمحمد عقيل سلمان سند تمليك بدل ضائع بالعقار 3222 شمسطار .
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسين سعيد جنباط لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 229 اللبوة .
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت فاطمة ابراهيم الحلباوي لنفسها سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 2348النبي شيت .
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب حسن مصطفى سليمان لمورثه مصطفى حسين سليمان سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 1020،1019 و 1089بدنايل.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت مريم عبدالله جبلي لمورثها عبدالله ضاهر الجبلي سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1662 1683،1676،1679و1682نحلة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب رافع علي زعيتر بصفته المشتري سند تمليك بدل ضائع بحصة البائع محمد سعيد زعيتر بالعقار196 كفردان.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلبت فيروز ناصر يونس لنفسها سند تمليك بدل ضائع بالعقار 2332 الفاكهة .
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد يوسف علي ايوب (رقم الضريبي 2758976) لمورث موكله دومينيك جيراردو سند تمليك بدل ضائع بالعقار735 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب فادي محمد الحاج حسن لمورثي موكله محمد حسن احمد غنام واحمد
محمد حسن غنام سندات تمليك بدل ضائع بحصتيهما بالعقارين 277 و1309 الفاكهة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

اعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء

إعلان
تجري مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مناقصتين عامتين وبواسطة الظرف المختوم حسب التواريخ والمواعيد المحددة تجاه اسم كل منهما وذلك في محطة تل العمارة الزراعية ـ رياق ـ البقاع:

اسم المناقصة	التاريخ	الموعد
1. تلزيم تقديم وتركيب وتشغيل تجهيزات مخبرية لزوم مختبر المضادات الحيوية والهرمونات والترسبات الكيميائية في محطة الفنار	2018/9/13	الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس.
2. تلزيم تقديم تركيب وتشغيل تجهيزات مخبرية لزوم مصلحة الابحاث العلمية الزراعية.	2018/9/13	الساعة الثانية عشر ظهراً من يوم الخميس.

فعلى من يهمه الامر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة ـ رياق ـ البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة الفنار ـ جديدة المتن لدى السيد غي قاروط ضمن اوقات الدوام الرسمي علماً بان ثمن كل نسخة من دفتر الشروط هو خمسون الف ليرة لبنانية.
ترسل العروض مباشرة باليد الى ادارة مصلحة الابحاث العلمية في محطة تل العمارة ـ رياق ـ البقاع خلال الدوام الرسمي على ان تصل العروض قبل الساعة الثالثة عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.
تل العمارة في 14 آب 2018
رئيس مجلس الادارة – المدير العام
ميشال انطوان افرام
التكليف 1750

www.gvc-italia.org
sniyah.com
FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
BOREHOLE DRILLING, CASING AND TESTING IN BSATINE, AKROUM MOUNTAIN
AKKAR GOVERNORATE | GVC/LEB/MAD2018/OLT04
GVC - Gruppo di Volontariato Civile intends to award a work contract for drilling a borehole, casing and testing it in Bsatine, Akroun Mountain – Akkar Governorate, with financial assistance from the EU Regional Trust Fund in Response to the Syrian Crysis – The "Madad Fund". The tender dossier will be available starting from the 20th of August 2018, in electronic form only sent by email. For requesting the tender documents, please send an email to the following address: tender@gvc-lb.org
Or contact the following phone number: +961 81 477 567 The deadline for submission of tender is Monday 10th of September 2018, at 15:00 pm, at GVC facilities in Kobayat. Possible additional information or clarifications/questions shall be published on GVC website www.gvc-italia.org/info_1/tender.

إعلانات
فريحة Freiha
تؤمن إعلاناتكم في كافة المناطق
info@publifreiha.com
01 201 740
01 200 830
الأشرفية
ساسين ومار متر

◄ مطلوب ►

وظائف مطلوب
مطلوب تقني أشعة للعمل في مركز بحنس الطبي: 04/983770 مقسم 1122 (الرجاء الإتصال بين ال 7:30 وال 14:30 من الإثنين إلى الجمعة وبين ال 8:00 والـ 13:00 نهار السبت)

◄ مفقود ►

غادرت العاملة البنغلادشية
CHETI AKTAR
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/010899

غادرت العاملة الفيليبينية
SHEILA MAY TOMIAS PEQUISA
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/688555

غادر العامل المصري
محمد عبد السلام سليمان عبد السلام
من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئا الإتصال على الرقم 03/063356

غادر العمال البنغلادشيون
ALAM MAHBUB
HOSSAIN IQBAL
HOSSAIN SHOHAG
الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال بكفيلهم علي حسين رباح على الرقم 03/202818

◄ خرج ولم يعد ►

غادرت العاملة البنغلادشية
CHETI AKTAR
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/010899

غادرت العاملة الفيليبينية
SHEILA MAY TOMIAS PEQUISA
من عند مخدومها، الرجاء ممن يعرف عنها شيئا الإتصال على الرقم 03/688555

غادر العامل المصري
محمد عبد السلام سليمان عبد السلام
من عند مخدومه، الرجاء ممن يعرف عنه شيئا الإتصال على الرقم 03/063356

غادر العمال البنغلادشيون
ALAM MAHBUB
HOSSAIN IQBAL
HOSSAIN SHOHAG
الرجاء ممن يعرف عنهم شيئا الإتصال بكفيلهم علي حسين رباح على الرقم 03/202818

◄ مطبوب ►

موسم الأضحى

أحد أكبر المواسم التي شهدتها هوليوود الشرق منذ سنوات

السينما المصرية في العيد ... بين الأكشن والكوميديا

يعود يوسف الشريف في فيلم «بني آدم»

القاهرة ـ عصام زكريا

سبعة أفلام مصرية تتنافس على جيوب المشاهدين خلال عيد الأضحى، ستثير حالة من النشاط السينمائي المحموم في صالات القاهرة والأقاليم، حيث باتت أيام أعياد الفطر والأضحى الموسمين الأكثر نشاطاً.

سبعة ربما لا يكون رقماً كبيراً، ولكن العبرة في هذا الموسم هو حجم هذه الأفلام إنتاجياً وأسماء نجومها وكتابها ومخرجيها، وهي أسماء كبيرة عددياً وفنياً بشكل يجعلنا نقول بلا تردد إنّه واحد من أكبر المواسم التي شهدتها السينما المصرية منذ سنوات طويلة.

الأهم هذه الأفلام على المستوى الفني هو «تراب الماس» للمخرج مروان حامد وتمثيل أسر ياسين، منة شلبي، ماجد الكدواني، شيرين رضا، إياد نصار ومحمد ممدوح. يدور الشريط حول سلسلة من جرائم القتل الغامضة على خلفية سياسية واجتماعية مصرية، على بعض من أسرار تاريخية، على بعض من وقائع فساد معاصرة. «تراب الماس» هي الرواية الثالثة للكاتب أحمد مراد التي

> «تراب الماس» بلا شك هو فيلم الطبقة الوسطى من جمهور العيد وما بعد العيد
>
> الجمهور «الشعبي» العريض سوف ينقسم بين فيلمي «الديزل» و«بني آدم»

يقوم مروان حامد بتحويلها إلى فيلم بعد «الفيل الأزرق» و«الطبيب». واضح أن الاثنين تربطهما كيمياء واحدة وتفاهم ومفهوم مشترك عن الفن. وهذا المفهوم يقوم على الغموض والتشويق وعلى الاهتمام بالتكنيك وحرفية التنفيذ قبل أي شيء آخر. وقد نجح أحمد مراد في صنع عالم روائي جماهيري وسط مجتمع لا يتعاطى الأدب أو القراءة بشكل عام، حتى لو كان أغلب هذا الجمهور من المراهقين والشباب «العاديين» من أبناء الطبقة الوسطى الذين تربوا على أفلام الرعب والإثارة الأميركية، وهو ما يسعى مروان حامد إلى تحقيقه سينمائياً.

ولكن هل يعني ذلك أن مروان حامد هو المعادل السينمائي لأحمد مراد؟ هناك فارق الوسيط: مراد جسد نموذج الأديب البوليسي الشعبي على الطريقة الغربية، بينما حامد يسعى إلى صنع أفلام جماهيرية وجيدة الصنع في الوقت نفسه على الطريقة الهوليوودية. وكل منهما لا يشغل باله بقضايا فلسفية أو سياسية أو اجتماعية أعمق من مناقشات مواقع التواصل الاجتماعي ومحاضرات التنمية البشرية.

رواية «تراب الماس» من أوائل أحمد مراد المبكرة، الثانية بعد «فيرتيجو» وأفضلها في تصورنا. الحبكة فيها أكثر إحكاماً واللغة أقل تصنّعاً وتحذلقاً، وهي تخلو من الاقتباسات الفكرية التي راح يستخدمها في أعماله اللاحقة، وهي تحفل بما يمكن أن نطلق عليه «النميمة» الأدبية على طريقة رواية «عمارة يعقوبيان»، حيث تصور وقائع تزاوج وفساد بين أهل السلطة ورجال الأعمال تستدعي إلى الأذهان بعض أسماء ووقائع معروفة. ومن الغريب أن سيناريو الفيلم الذي كتبه أحمد مراد نفسه يختلف كثيراً عن الرواية لأسباب غير مفهومة أحياناً.

الفيلم بشكل عام من أكثر أعمال مروان حامد إتقاناً، خاصة في ما يتعلق بالتصوير والإيقاع، وإدارة الممثلين التي كانت مشكلة في أعماله السابقة. هو فيلم تثبت به صناعة السينما المصرية أنها قادرة على استنساخ هوليوود بشكل جيد. «تراب الماس» بلا شك هو فيلم الطبقة الوسطى من جمهور العيد وما بعد العيد. أما الجمهور «الشعبي» العريض، الذي يجتاح دور العرض في الأعياد باعتبار السينما «فسحة» لا تتكرر سوى كل بضعة أشهر، ويتكون معظمه من شباب ومراهقين ينتمون للأحياء الفقيرة، فسوف ينقسم بين فيلمي «الديزل» و«بني آدم». وهما من نوعية الـ«أكشن» التي أصبحت الورقة الرابحة سينمائياً وتلفزيونياً خلال السنوات الأخيرة.

الأول هو «الديزل» للنجم الأكثر شعبية حالياً محمد رمضان، الذي حققت أعماله السينمائية والتلفزيونية نجاحاً كبيراً لدى الطبقات الشعبية. أعمال تحفل بمشاهد العنف والانتقام والصراع على المال والسلطة خارج إطار القانون. «الديزل» من إنتاج آل السبكي وإخراج أحد أبنائهم كريم السبكي، تلك العائلة التي تخصصت في صنع الأفلام الأكثر شعبية والأكثر تعرضاً لانتقادات النقاد والإعلاميين بسبب ذوقها «الشعبي» الفج في ما يتعلق بالعنف والعري. في «الديزل»، يراهن آل السبكي ومحمد رمضان على صنع عمل يلقى الشعبية ولا يثير الجدل. لكن الفكرة والقصة والمعالجة لا تختلف كثيراً عن أعماله السابقة: شاب بسيط يعمل «دوبليراً» ومؤدياً للحركات الصعبة بدلاً من أبطال الأفلام، بينما تعمل خطيبته كمساعدة لإحدى النجمات. وعندما تموت خطيبته، يتحول من رجل طيب إلى وحش كاسر يمارس الانتقام ضد من تسببوا في مقتلها. إلى جانب رمضان، يضمّ ممثلاً «جاداً» هو فتحي عبد الوهاب، ونجمتين جميلتين هما المخضرمة هنا شيحة، والصاعدة ياسمين صبري، التي شاركت في بطولة آخر أعمال محمد إمام، المنافس الأول لمحمد رمضان، سواء في شباك التذاكر أو من خلال تبادل الغمز واللمز على مواقع التواصل الاجتماعي! «بني آدم»، يعود به الممثل يوسف الشريف إلى السينما بعد توقف لعشر سنوات تقريباً، منذ أول وآخر بطولة مطلقة له في فيلم «العالمي» الذي حقق نجاحاً كبيراً، انتقل بعده إلى التلفزيون ليقدم عدداً من المسلسلات الناجحة التي تنتمي إلى نوعية «الأكشن». لكنه «أكشن» الطبقة الوسطى المتعلمة الذي يختلف عن «أكشن» محمد رمضان الشعبي، حيث يلعب عادة دور رجل الأمن أو المواطن النموذجي: طبيب، ضابط مخابرات، رجل شرطة...

في «بني آدم»، يلعب يوسف الشريف دور رجل أعمال غامض يعتقد من حوله أنه مجرم أثيم، ولكن يتبين أنه عميل سري يساعد الأمن على الإيقاع بالمجرمين. الفكرة نفسها التي لعب عليها مسلسل «رحيم» لياسر جلال في رمضان الماضي!

الطريف أن كلاً من الشريف وجلال أطلقا لحيتيهما في العملين. هذه اللحية التي تتخللها شعرات بيضاء علامة ذكورة، تختلف بالتأكيد عن عضلات وصدر محمد رمضان. والطريف أيضاً أن الشركة المنتجة للعملين يملكها رجل أعمال لديه علاقات شراكة قوية مع الأجهزة الأمنية!

فيلم «بني آدم» من تأليف عمرو سمير عاطف وإخراج أحمد جلال. الأول كتب والثاني أخرج كل أعمال يوسف الشريف التلفزيونية الأخيرة، ومن المتوقع أن يتصدر الفيلم إيرادات العيد، أو على الأقل يشارك «الديزل» الصدارة. ولعلّ الرهان ليس بين رمضان والشريف بقدر ما هو رهان بين فئتين من الجمهور ليس معروفاً من منهما الأكثر تحمساً لزيارة صالات العرض السينمائي في العيد، أو من منهم يملك بعد ثمن «فسحة» زيارة السينما في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة!

لا يمكن أن يخلو العيد من الأفلام الكوميدية الخفيفة. وهناك ثلاثة أعمال تنتمي لهذا النوع هي: «البدلة» لتامر حسني، وأكرم حسني، من تأليف أيمن بهجت قنر وإخراج مانو العدل. الفيلم الثاني هو «الكويسين» من بطولة أحمد فهمي، وحسين فهمي، وشيرين رضا، وبيومي فؤاد، وعدد كبير من نجوم الكوميديا، وإخراج أحمد الجندي، الذي قدم عدداً من الأعمال الكوميدية التلفزيونية الأكثر نجاحاً خلال السنوات الماضية.

الفيلم الخفيف الثالث هو «سوق الجمعة» من تأليف أحمد عبد الله وإخراج سامح عبد العزيز، اللذين قدما عدداً من الأفلام عرفت باعتمادها على القصص والشخصيات الكثيرة التي يجمعها مكان واحد: «الكاباريه»، الفرح، القطار... وهما يعودان هذه المرة ليرصدا بعض الشخصيات ومظاهر الحياة في أحد الأسواق القاهرية المعروفة. أخيراً، يتبقى فيلم «بيكيا» لمحمد رجب وأيتن عامر وإخراج محمد حمدي، وهو آخر محاولات محمد رجب للبقاء كبطل أوحد، حتى لو كانت إيرادات الأفلامه تشهد تراجعاً مستمراً.

* «البدلة»: بدءاً من الخميس في الصالات اللبنانية

«مينك إنت؟» باللبناني!

«مينك إنت؟»، هو عنوان الشريط اللبناني الوحيد الذي وصل إلى الصالات في موسم عيد الأضحى. بعد انتهاء عرض مسلسل «سكّت الورق» (إخراج نديم مهنا وإنتاج NMPRO، وكتابة مروان نجّار) على mtv في الربيع الماضي، كشفت البطلة داليدا خليل (الصورة) أنّ العمل الدرامي سيتحوّل إلى فيلم. وفيه، تطلّ الممثلة اللبنانية بشخصية «لين» التي لعبتها على الشاشة الصغيرة مع تغييرات بسيطة على الدور. وهناك أيضاً تشابه بين «مينك إنت» و«سكت الورق»، لكن مع اختلاف جذري في النهاية. ويشارك داليدا في بطولة الشريط الذي يخرجه أيضاً مهنا: جوزف ساسين، وبريجيت ياغي، وجو طراد، ونهلة داوود، وجهاد الأندري... يذكر أنّ قصّة المسلسل دارت حول فتاة تكتشف سرّاً عن والدَيْها اللذين توفيا في ضيعة «عيون التل» في ظروف غامضة، لتبدأ البحث عن الحقيقة.

تامر حسني في «البدلة»

فسحة (سينمائية) للعائلة

في كلّ موسم، هناك مساحة مخصّصة لكل أفراد العائلة. في عيد الأضحى، سيكون الجمهور اللبناني على موعد مع فيلمَيْن مميّزَيْن، هما: «الحورية الصغيرة» (إخراج بلايك هاريس وكريس بوشارد)، و«كريستوفر روبين» (إخراج مارك فورستر). الآتيان من عالم الرسوم المتحرّكة الساحر. استناداً إلى نصّ «الحورية الصغيرة» الذي نشره الكاتب والشاعر الدانماركي هانس كريستيان أندرسن في عام 1837 وتحوّل في ما بعد إلى أفلام (أبرزها «ديزني» في عام 1989) ومسلسلات كرتون، كشف النقاب أخيراً عن فيلم جديد بالعنوان نفسه، يدور في فلك الدراما والفانتازيا، وبعيد عن عالم التحريك. الشريط الذي يشارك في بطولته وليام فورسيذي وشيرلي ماكلين ووليام موسيلي وجينا غيرشون، يتمحور حول قصّة مراسل صحافي شاب يكتشف بصحبة ابنة أخته مخلوقاً جميلاً وساحراً، يعتقدان أنّه حورية بحر حقيقية.

ومن عالم الكرتون الراسخ في ذاكرة الكبار والصغار، يأتي فيلم «كريستوفر روبين». مَن منّا لا يذكر الصبي الطيّب الذي كان رفيق «ويني ذا بو»؟ ذلك الدببوب صاحب الشخصية المحبّبة، الذي ابتكرته استوديوات «ديزني» وأشركته في أعمال عدّة مع أصدقائه الحيوانات: النمر «تيغر»، والخنزير «بيغليت»، والحمار «إيور» وغيرهما. في نسخة الـ live-action (لا تتضمّن أنيماشن) لعام 2018، يتناول الشريط الكوميدي ـ الفانتازي قصة «كريستوفر روبين» الذي يلتقي بصديقه القديم «ويني ذا بو» بعدما أصبح رجلاً، قبل أن ينجح الدب في تحفيزه على استعادة ذكرياتهما المرحة. وهو من بطولة إيوان مكريغور، وهايلي أتويل، وجيم كامينغز، وبراد غارايت، وآخرين.

الأخبار
al-akhbar
الاثنين 20 آب 2018 العدد 3546

كوتشيتكوف «إسرائيلي»؟ زياد سحاب لم يكن يعرف

كيف نربح المعركة ضد سرطان التطبيع؟

في تاريخ 14 آب (أغسطس)، دعي الفنان اللبناني زياد سحاب الى برلين للمشاركة في حفلة موسيقية، ينظمها اللبناني خليل شاهين، لاطلاق الاسطوانة الاولى لفرقة Out of Nations. وعزف زياد ضمن فرقة تضم اشخاصاً عدة بينهم المصرية فيروز كراوية وعازف الكمان «الروسي المقيم في برلين» ألكسي كوتشيتكوف. فوجئ الجميع صباح السبت ببيان أصدرته حملة المقاطعة في بيروت تلوم فيه الفنانين اللبناني والمصرية على مشاركتهما مع «الاسرائيلي» كوتشيتكوف مع وثائق ومراجع تثبت ذلك. جاء في البيان أن «كوتشيتكوف هذا وُلد ودرس الموسيقى في بلدة قرب روسيا، في سمولنسك. ثم قرّر أن يمارس «العودة» أو «الهجرة» أو «الصعود» (Aliya) إلى «إسرائيل»، بمساعدة «الوكالة اليهودية» (...)»، وأنه «شارك في مهرجانات خارج الكيان الصهيونيّ بوصفه إسرائيليّاً».

لم تتوجه الحملة الى زياد قبل العزف محذرة، بحيث تكون المحاسبة عبر بيان مجلجل لاحقاً هي الحل الوحيد لمحاسبة الفنان ووضعه أمام مسؤولياته. وقد أثار البيان الذهول والدهشة، خصوصاً أنه يتعرّض لزياد سحاب الفنان المعروف بمواقفه الملتزمة والممانعة، وبحذره الشديد من أي فخ تطبيعي قد يتربص به عبر الاعلام، أو خلال جولاته العالمية. زياد المنحدر من بيت وطني معروف بخياراته والتزاماته، ليس على طريقة «زياد دويري. حليب فلسطين»، بل فعلياً، وبشكل حاد يترك بصماته فوق المنابر وفي النشر والاعلام. إنهم «الإخوة سحاب» (حسب عنوان فيلم وثائقي لمنار سعد): إلياس وفيكتور وسليم المعروفون بمواقفهم القومية الصلبة التي ليست من أمجاد الماضي، بل تظهر كل يوم في الفضاء العام. ولام كثيرون الحملة المعروفة بدورها الفعّال والمرجعي في مقاومة التطبيع، لتسرعها في اصدار بيان لاحق على حفلة برلين، لا يفيد الا في خلق الشبهات والبلبلة، قبل التواصل مع شخص كزياد سحاب، قريب منها ومن نهجها، والاطلاع منه على وجهة نظره والحيثيات. ورأى بعضهم في نشر البيان شيئاً من الغلوّ، والتركيز على تسجيل نقاط في حرب البيانات، على حساب تماسك التيار المعارض للتطبيع، وبالتالي المخاطرة بتصدع صدقية هذا التيار لدى الرأي العام، وخلق شرخ علني في صفوفه واضعافه على الساحة العامة.

ما هي وجهة نظر زياد سحاب؟ يروي لنا الفنان المعروف بالتزامه وحساسيته المفرطة تجاه أي مبادرة تؤدي الى أنسنة القاتل، أنّه دعي الى المشاركة في هذه الحفلة مع عازفين عدُّة بينهم فنان روسي مقيم في برلين، ولم يراوده أي اشتباه في أي تفصيل انطلاقاً من ثقته بـ «منتج المشروع خليل شاهين الذي عمل عقداً ونصف العقد مع زياد الرحباني في بيروت قبل أن ينتقل الى برلين». قبل ليلتين من موعد العرض، أقيمت سهرة مع الزملاء، بينهم محمد ابو حجر (انسحب العام الماضي في برلين مع عرب آخرين من مهرجان «بوب كولتور» لمشاركة سفارة العدو في الرعاية والبرمجة).

لفت الفنان السوري نظر زياد سحاب الى أن كوتشيتكوف «اسرائيلي»، فامتعض سحّاب وأكّد أنّه منسحب اذا صحت هذه المعلومة. وعندما واجه المنتج والعازف المعني، أنكرا بشدة وانفعال، واوضح ألكسي كوتشيتكوف أنه أقام عشر سنوات في ما يسميه هو «اسرائيل»، أي الكيان الصهيوني، حيث درس الموسيقى، قبل أن يعود للاستقرار في برلين. وانتهت المسألة عند هذا الحد، الى أن ظهر بيان حملة المقاطعة الذي خلق بلبلة حقيقية، ونقاشات حادة على مواقع التواصل الاجتماعي.

أصدر زياد سحاب على صفحته بياناً يوضح فيه ملابسات القضية، شارحاً أنه دعي إلى المشاركة في حفلة تضم فنانين من ألمانيا وفنانة مصرية وعازف كمان روسياً هو كوتشيتكوف. ويضيف أنّ الأخير أكد أنّه «لا يحمل الجنسية الاسرائيلية... والا لما وقفنا معه على المسرح». وذكر بموقفه الثابت من رفض الوقوف على المسرح الى جانب أي فنان بحمل جنسية العدو، انسجاماً مع قناعاته الراسخة لا ارضاء لأحد! واكد انه لم يتقاض أي أجر على الحفلة. وقد أصدر كوتشيتكوف بياناً من جهته، يقول فيه إنّه «ليس متديناً ولا صهيونياً ولا يمثل رسمياً دولة اسرائيل». أي أنه لم ينكر اسرائيليته، كما لفتت حملة المقاطعة التي واصلت نشر الوثائق التي تثبت كونه مواطناً اسرائيلياً، إذ احيا مثلاً قبل ثلاث سنوات حفلة في برلين ممثلاً الكيان الغاصب.

هكذا تواصل الاحراج غير المجدي لزياد سحاب المجروح في كرامته، علماً أنه لا بد من الاعتراف بوجود خطأ ما لا يتحمل هو مسؤوليته، بل منتج الحفلة خليل شاهين الذي يفترض به أن يعرف خلفيات الفنانين جيداً على الساحة البرلينية، حيث يقيم ويعمل في الوسط الموسيقي منذ سنوات.

وكما هو متوقع وسط مشهد مشوش سياسياً، تشخصنت القضية للأسف، حتى وصل الأمر بزياد سحاب الى نشر صور لسماح ادريس أحد مناضلي الحملة، بملابس ماركة «لاكوست»، وفي هذه المناوشات اختزال لخطاب مواجهة الاختراقات الاسرائيلية للوعي العربي! أما النقاش الفكري والسياسي الخطير والضروري، فترك مكانه ـ وسط مناخ من التعنت والتشنّج والغلوّ ـ لمبارزة وتناحر بين «إيغويات» وحساسيات فردية مجروحة. واستغل بعض «ليبراليي التنك» هذا النقاش لمحاولة تسطيح الصراع ضد المشروع التطبيعي، والتقليل من أهمية الخيانات الثقافية، ومخاطر تدجين وعي النخب والعامة في لبنان والوطن العربي كي تقبل بالعدو كوجهة نظر. كما اندس بين المتضامنين الصادقين مع سحاب الذي كان حتى اليوم قدوة بمواقفه الوطنية، خبثاء يحاولون استغلال هذا الإشتباك بغية الترويج للتطبيع، ويؤبلسون حملة المقاطعة ناعتين عملها الديمقراطي السلمي بـ «الظلامية» و «الارهاب الفكري». ولعل هؤلاء الطفيليين هم الرابح الأكبر من معركة متعثرة باستراتيجيتها وأدواتها وتوقيتها.

(الأخبار)

*** الروابط على موقعنا**

ورشة «بدايات»: مونتاج وثائقيات

أعلنت مؤسسة «بدايات للفنون السمعيّة والبصريّة» أخيراً عن إطلاق ورشة عمل «مونتاج الأفلام الوثائقيّة» للعاملين في المونتاج، والإخراج، وخرّيجي الفنون البصرية والسمعية، والمهتمين بالأفلام الوثائقيّة الإبداعيّة من السوريّين واللبنانيّين والفلسطينيّين المقيمين في لبنان وسوريا. يُغلق باب التقديم في 15 أيلول (سبتمبر) المقبل، على أن يتم اختيار ثمانية مشاركين سيمنحون فرصة الحصول على تدريب نظري وعملي مكثف لمدة 17 يوماً، بدءاً من 22 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2018. وسيقومون خلال ذلك بمونتاج فيلم وثائقي قصير، فضلاً عن جلسات نظرية وعرض وتحليل أفلام لـ «تعميق فهم الوثائقيّ الإبداعيّ وممارسات المونتاج المتعلّقة به» (للاستعلام: info@bidayyat.org).

جعفر والأصدقاء: حفلة «رفع عتب»

تحت عنوان «رفع عتب»، يحيي الرابر اللبناني جعفر الطفّار (الصورة) والمنتج الموسيقي وعازف الكيبورد يوسف سيّوف والـ«دي. دجاي» وائل نعيم، يوم السبت المقبل حفلة في Seven Cups (الميدنة ـ كفررمان) يمزجون فيها بين العتابا والراب. هذه ليست المرّة الأولى التي يلتقي فيها الثلاثي الجمهور في هذه المنطقة الجنوبية. وكما جرت العادة، ستتخلّل السهرة أعمال قديمة وجديدة لجعفر، ابن الهرمل، الذي يمتلك صوتاً جميلاً ويقدّم مضامين قويّة، وموسيقى جميلة ساعدته على الاستمرارية والحفاظ على مستوى معيّن، فضلاً عن غيرها من المفاجآت.

«رفع عتب»: السبت 25 آب ـ الساعة التاسعة مساءً ـ Seven Cups (سهل الميدنة – كفررمان، النبطية). للاستعلام: 76/988918

املي نصر الله: عودة إلى «المكان» الأول

بالتعاون مع كلية الآداب والعلوم في «الجامعة الأميركية في بيروت»، تدعو «دار قنبز» في 5 أيلول (سبتمبر) المقبل إلى احتفال إطلاق «المكان»، آخر كتاب للأديبة اللبنانية الراحلة إملي نصرالله (1931 ـ 2018/ الصورة)، وأوّل سيرة ذاتية لها. يقام النشاط في «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في الـ AUB (شارع بليس). يتضمّن البرنامج ندوة تشارك فيها مديرة «دار قنبز» نادين توما، وهارتموت فندريش، مترجم كتابات نصر الله إلى الألمانية، بالإضافة إلى المؤرّخة طفول أبو حديب، التي تتناول بدايات القرن الماضي، أي الزمن التاريخي في أحداث «المكان». وتقيم «قنبز» توقيعاً ثانياً للإصدار في افتتاح «بيت طيور أيلول» في الكفير (جنوب لبنان، قرية والدة إملي)، في 8 و9 أيلول، على أن يكون الكتاب متوافراً في الأسواق بدءاً من خريف 2018.

إطلاق كتاب «المكان»: الأربعاء 5 أيلول ـ من الساعة السادسة حتى التاسعة مساءً ـ قاعة المحاضرات في «معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية» في الـ AUB (مقابل الـ Green Oval ـ المستوى ب ـ شارع بليس/ الحمرا). للاستعلام: 01/380533 أو 01/350000 (مقسّم: 4150)

عَ الدبكة لاقونا في معاصر الشوف

في سياق إحياء «اليوم العالمي للدبكة»، تنظَّم في 2 أيلول (سبتمبر) المقبل فعاليات الدورة الرابعة من مهرجان «جبلنا» للدبكة في قرية معاصر الشوف الجميلة، تحت عنوان «حمّى الدبكة» (أو Dabke Fever). فرق دبكة متمرّسة آتية من كل المناطق اللبنانية، بالإضافة إلى هواة يحبّون هذه الرقصة التقليدية، مع حصّة لعروض جورجية تؤديها إحدى الفرق الأرمنية، كلّها ستندرج ضمن برنامج العام الحالي الذي يستمرّ طوال اليوم. وللأطفال مساحتهم الخاصة أيضاً، من دون أن ننسى إمكانية الاستمتاع بأشجار الأرز والطعام اللذيذ والأشغال اليدوية.

«جبلنا»: الأحد 2 أيلول ـ بدءاً من الساعة 12 ظهراً ـ معاصر الشوف (جبل لبنان). الدعوة عامة والنقل مؤمّن. للاستعلام: 05/350250.

الإثنين 20 آب 2018 العدد 22
lundi 20 août 2018 nº22

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
ميزان الربح والخسارة
قفزة الأرباح المصرفية

04
ربيع جميل
لا حرية للعمّال في الرأسمالية الحديثة

05
نبيل عبدو
ما موقف اليمين واليسار من الدخل الأساسي؟

06
مايكل روبرتس
تركيا: الانهيار التامّ

08
غسان ديبة
الاقتصاد السياسي للمجتمع المدني

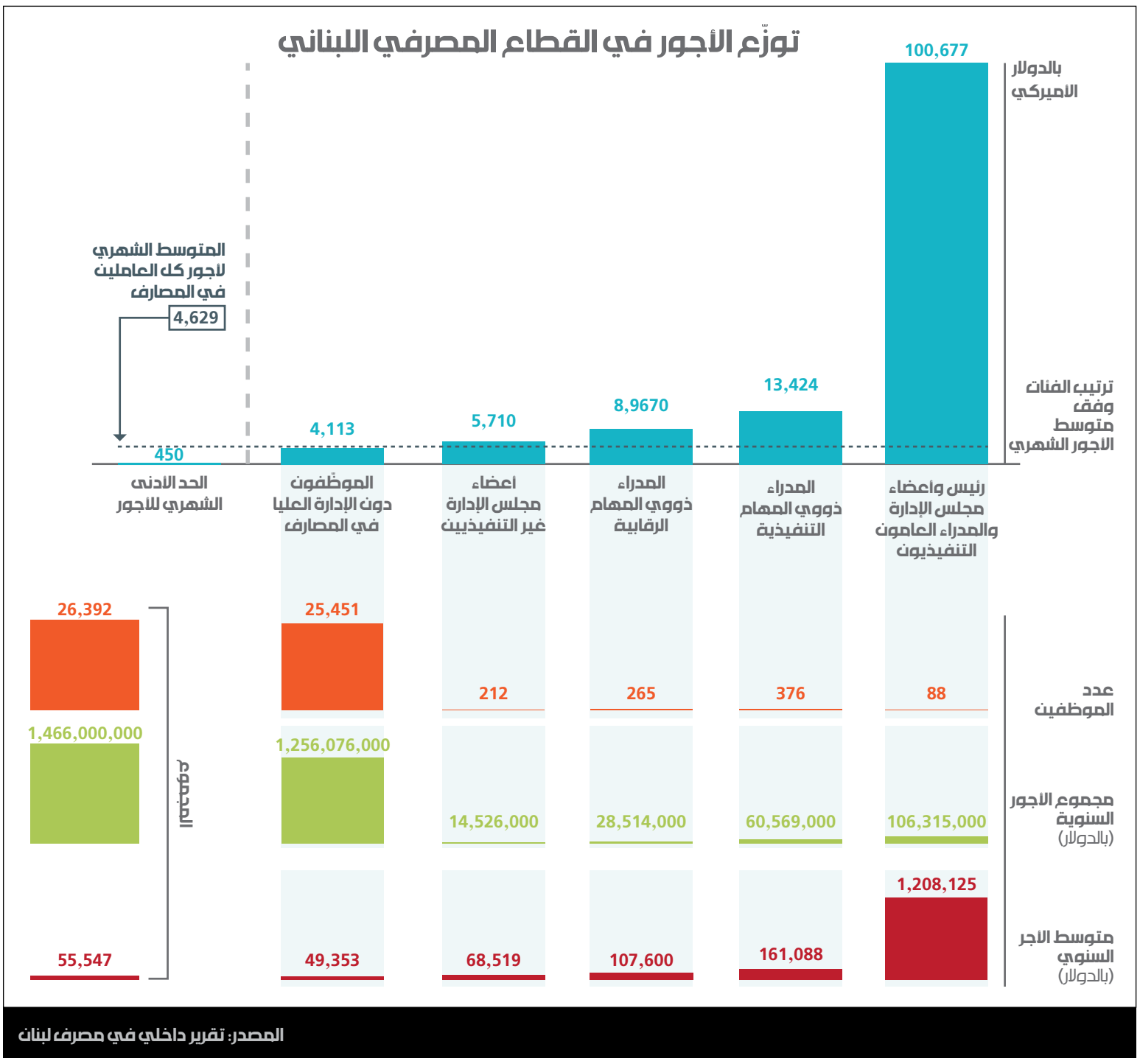

المصدر: تقرير داخلي في مصرف لبنان

كم تبلغ أجور المدراء التنفيذيين في المصارف؟

100 ألف دولار شهرياً، هو متوسط الأجر المُصرّح عنه لرئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في المصارف اللبنانية. قد يبدو هذا الرقم متوقّعاً للكثيرين ممن اعتادوا على الأرقام الفلكية، ولا سيّما عند رصد التفاوتات الهائلة في توزيع الدخل والثروة، ولكنه يبقى رقماً كبيراً يساوي أكثر من 100 مرّة متوسط الأجور العام في لبنان، ونحو 224 مرّة الحد الأدنى الرسمي للأجور، ويساوي أيضاً فاتورة الحاجات الأساسية الشهرية لأكثر من 833 فقيراً ممن يعيشون بأقل من 4 دولارات يومياً للفرد ويشكّلون ثلث الأسر المقيمة في لبنان

محمد زبيب

بداية لا بدّ من توضيح، أن متوسط الأجر المُصرّح عنه لرئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في المصرف اللبناني لا يشمل كل مكاسبه المباشرة وغير المباشرة التي يحصل عليها من خلال إدارته للمصرف، وهو بالتأكيد لا يتضمّن حصصه من الأرباح والفوائد والعمولات وعوائد الاستثمار المختلفة، التي يكسبها بصفته صاحب رأس مال في المصرف أو مالك أسهم أو مودع أو مستثمر في الأوراق المالية والسندات، كما لا يتضمّن نفقاته الشخصية الكبيرة، التي تُسجّل في ميزانيات المصارف كنفقات تشغيلية جارية أو «أعباء الاستثمار العامّة»، والتي تغطّي في حالات موصوفة النفقات الأسرية كلّها (تقريباً) «من البابوج إلى الطربوش»، وفق المثل المعروف، بما في ذلك نفقات السفر والطيران الخاص والفنادق والمطاعم والحفلات والهدايا الثمينة إلى جانب نفقات الصحة والتعليم والسكن والنقل والاتصالات وغيرها... ولكن، على الرغم من ذلك، يبقى متوسط الأجر المذكور (المُصرّح عنه) مرتفعاً جدّاً.

وفق تقرير داخلي أعدّته إحدى وحدات مصرف لبنان، حصلت «الأخبار» على نسخة منه، يوجد 88 رئيساً وعضو مجلس إدارة ومديراً عاماً، يمثّلون رأس الإدارة العليا التنفيذية في المصارف اللبنانية. يتقاضى هؤلاء مجتمعين نحو 106 ملايين و315 ألف دولار سنوياً، كتعويضات (أجور ومخصّصات) ثابتة ومتغيّرة، أي بمعدّل وسطي يبلغ مليون و208 آلاف و125 دولار لكل منهم، أي 100 ألف و677 دولاراً في الشهر. ويتربّعون على قمّة هرم الأجور في لبنان، ويستحوذون وحدهم على 7,25% من مجمل الأجور في القطاع المصرفي و1% من مجمل الأجور في الناتج المحلي، علماً أنهم لا يمثّلون سوى 0,3% من مجمل عدد العاملين في المصارف، وأقل من 0,005% من مجمل القوى العاملة في لبنان.

يبيّن هذا التقرير أن رؤوساء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيين كسبوا في العام الماضي نحو 53 مليوناً و785 ألف دولار كأجور ثابتة، ونحو 52 مليوناً و530 ألف دولار كأجور متغيّرة (علاوات ومكافآت وتعويضات إضافية)، وهذا يشبه في حالة الموظفين العاديين ما يُسمّى أساس الراتب والملحقات. ففي الإدارة التنفيذية العليا، توزّع الأجور بالتساوي: نصفها ثابت ونصفها الآخر متغيّر، والأرجح أن الهدف هو إخفاء قيمة الأجر الحقيقي والتهرّب من تسديد قسم من الضرائب المتوجبة على الأجور.

يعاون الإدارة التنفيذية العليا نحو 376 مديراً، يمثلون مجموع المسؤولين عن الدوائر والوحدات ذات المهام التنفيذية في المصارف اللبنانية مُجتمعة. وقد كسب هؤلاء في العام الماضي نحو 60 مليوناً و569 ألف دولار، موزّعة بين 39 مليوناً و620 ألف دولار كأجور ثابتة و20 مليوناً و949 ألف دولار كأجور متغيّرة. ووفق التقرير المذكور، يبلغ متوسط الأجر للمدير الواحد في هذه الفئة نحو 161 ألف دولار سنوياً، أو 13 ألفاً و424 دولاراً في الشهر. وهذا المتوسط لا يشكّل إلا 13% من متوسط أجر المدير العام التنفيذي، إلا أنه يُعدُّ مرتفعاً أيضاً قياساً إلى متوسط الأجور العام في لبنان (13 ضعفاً تقريباً) والحدّ الأدنى الرسمي للأجور (30 ضعفاً تقريباً).

يبلغ مجموع الإدارة العليا التنفيذية في المصارف (رؤوساء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذيون ومدراء الوحدات التنفيذية) 464 مديراً، يمثّلون 1,7% من مجموع عدد العاملين في المصارف، ويكسبون سنوياً نحو 166 مليون و884 ألف دولار، أي إن متوسط أجورهم يبلغ نحو 359 ألفاً و599 دولاراً سنوياً، أو 29 ألفاً و966 دولاراً في الشهر. وتتجاوز حصتهم 11,38% من مجمل ما يُسمّى «أعباء الموظّفين» في القطاع المصرفي.

لا تقتصر الإدارة المصرفية العليا على المدراء والمسؤولين التنفيذيين، بل تضمّ أيضاً 212 عضواً في مجالس الإدارة غير تنفيذيين، كسبوا في العام الماضي 14 مليوناً و526 ألف دولار، أي بمتوسط 68 ألفاً و519 دولاراً في السنة لكل منهم، أو 5 آلاف و710 دولارات شهرياً. كذلك تضمّ الإدارة العليا 265 مسؤولاً عن الدوائر والوحدات ذات المهام الرقابية، كسبوا في العام الماضي 28 مليوناً و514 ألف دولار، أي بمتوسط 107 آلاف و600 دولار سنوياً، أو 8 آلاف و967 دولاراً في الشهر.

يبلغ مجموع الإدارة العليا ذات المهام الرقابية وغير التنفيذية 477 عضو مجلس إدارة ومديراً رقابياً، يمثّلون 1,8% من مجموع الموظّفين في المصارف، ويكسبون 43 مليوناً و40 ألف دولار سنوياً، أي إن متوسط أجورهم يبلغ 90 ألفاً و231 دولاراً سنوياً، أو 7 آلاف و519 دولار شهرياً. وتبلغ حصّتهم 2,9% من مجمل الأجور في القطاع المصرفي.

في الحصيلة الإجمالية، يبلغ مجموع الإدارة العليا للمصارف التنفيذية وغير التنفيذية والرقابية 941 مديراً، يمثّلون 3,6% من مجموع الموظّفين في القطاع المصرفي، ويكسبون 209 ملايين و924 ألف دولار سنوياً، أي بمتوسط 223 ألفاً و86 دولاراً في السنة للمدير الواحد، أو 18 ألفاً و590 دولاراً في الشهر. ويستحوذ هؤلاء على 14,32% من مجمل الأجور في القطاع. في حين تتراجع حصّة 25 ألف و451 موظّفاً يعملون لدى المصارف (ويمثّلون 96,4%) نحو مليار و256 مليون و76 ألف دولار، أي بمتوسط سنوي يبلغ 49 ألفاً و353 دولاراً للموظّف الواحد، أو 4 آلاف و113 دولاراً في الشهر. وهذا يعني أن متوسط أجور الإدارة العليا أعلى بـ4 مرّات ونصف المرّة من متوسط أجور سائر الموظّفين، كما أن متوسط الإدارة العليا التنفيذية يساوي 4 مرّات متوسط أجور الإدارة العليا ذات المهمّات الرقابية.

أخيراً، يجدر الانتباه إلى أن التفاوتات نفسها ستظهر بين الفئات الوظيفية المختلفة، إذ إن متوسط أجور الفئات الدنيا، وهم يمثّلون نسبة كبيرة من الموظّفين، قد لا ترتفع عن متوسط الأجور العام في لبنان.

كتلة فوائد هائلة

تطوّر مجموع الفوائد المقبوضة والمدفوعة عبر المصارف التجارية في 10 سنوات (2008-2017)
(بمليارات الدولارات)

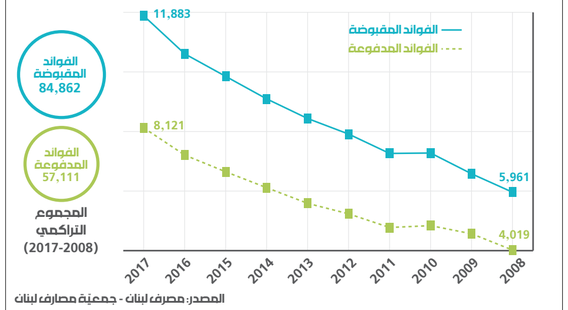

المصدر: مصرف لبنان - جمعية مصارف لبنان

في السنوات العشر الماضية، قبضت المصارف نحو 85 مليار دولار كفوائد، معظمها من المال العام، إذ وصلت توظيفاتها في أدوات الدين السيادية إلى أكثر من 63% من مجمل موجوداتها حالياً. في المقابل، دفعت المصارف إلى مودعيها نحو 57 مليار دولار كفوائد على ودائعهم، علماً أن أقل من 0,86% من المودعين يستحوذون على أكثر من ثلثي الودائع بالعملات الأجنبية وثلث الودائع بالليرة، أو نحو 52% من مجمل الودائع.

إيرادات مصدرها المال العام

تطوّر مجموع إيرادات المصارف التجارية في 10 سنوات (2008- 2017)
(بمليارات الدولارات)

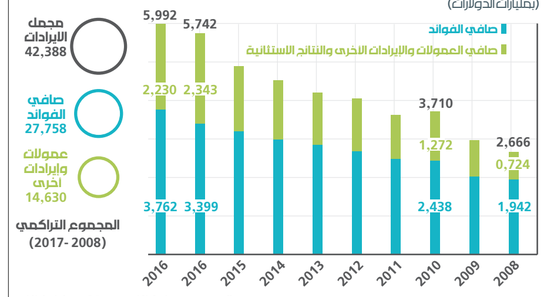

المصدر: مصرف لبنان - جمعية مصارف لبنان

جمعت المصارف في السنوات العشر الماضية إيرادات بقيمة تجاوزت 42 مليار دولار، نحو 28 ملياراً منها نتجت من هامش الفوائد بين ما تدفعه المصارف لمودعيها وبين ما تقبضه من مدينيها، ويمثل صافي الفوائد ثلثي الإيرادات عموماً، أمّا الثلث الباقي فمصدره الأساسي صافي العمولات التي تتقاضاها المصارف من زبائنها ونتائج عمليّاتها المختلفة المُدرجة في الميزانيّات، سواء العمليات المُتكرّرة أو الاستثنائية كالهندسات المالية الجارية مع مصرف لبنان

نفقات تخفي بعض المكاسب

تطوّر مجموع نفقات المصارف التجارية في 10 سنوات (2008-2017)
(بمليارات الدولارات)

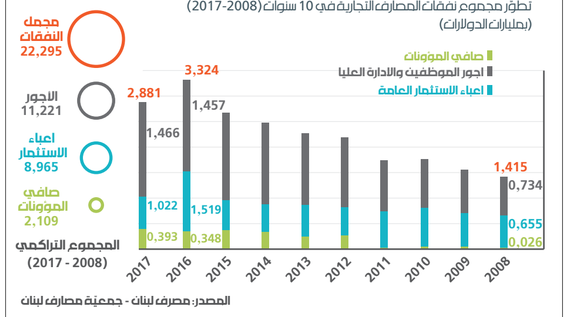

المصدر: مصرف لبنان - جمعية مصارف لبنان

أنفقت المصارف أكثر من 22 مليار دولار من إيراداتها في السنوات العشر الماضية، منها نحو ملياري دولار لإطفاء خسائر وتغطية ديون معدومة، يُرجّح أن القسم الأكبر منها يعود إلى مدينين نافذين استفادوا من قروض كبيرة ولم يسدّدوها. وأنفقت المصارف أيضاً أكثر من 11 مليار دولار تحت عنوان «أعباء الموظّفين»، ويقدّر أن 15% منها (نحو 1,6 مليار دولار) استحوذ عليها رؤوساء وأعضاء مجالس الإدارة (مساهمون) والإدارة العليا، وهذا ينطبق على النفقات تحت عنوان «أعباء الاستثمار العامّة» (9 مليارات دولار).

أرباح على مدّ العين والنظر

تطوّر أرباح المصارف في 10 سنوات (2008-2017)
(بمليارات الدولارات)

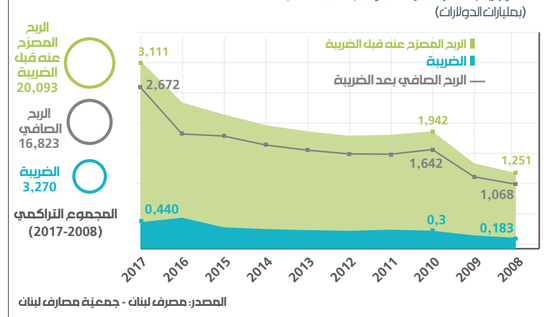

المصدر: مصرف لبنان - جمعية مصارف لبنان

حقّقت المصارف في السنوات العشر الماضية أرباحاً بقيمة 20 مليار دولار، وهي تمثّل الأرباح المُصرّح عنها فقط والمُدرجة في الميزانيّات المنشورة. وسدّدت المصارف ضريبة على هذه الأرباح بقيمة 3 مليارات دولار. وكسبت في الحصيلة أرباحاً صافية بعد الضريبة بقيمة 17 مليار دولار تقريباً، أي بمتوسط يبلغ 1,7 مليار دولار سنوياً، علماً أن هذا المتوسّط ارتفع باضطراد منذ التسعينيات، وبلغ أكثر من 2,1 مليار دولار كمتوسط سنوي في السنوات الثلاث الماضية، ووصل في عام 2017 إلى 2,6 مليار دولار.

قفزة الأرباح المصرفية

أظهر بيان الربح والخسارة للقطاع المصرفي اللبناني (income statement) أن الأرباح الصافية (بعد تسديد الضريبة) قفزت في العام الماضي إلى 2,6 مليار دولار، بزيادة 772 مليون دولار عن عام 2016، وهذه أعلى قفزة تسجّلها الأرباح المصرّح عنها في سنة واحدة، أقلّه في السنوات العشر الماضية، أي منذ انفجار أزمة الأسواق المالية في عام 2008 واستمرار تداعياتها حتّى الآن، وتحوّل ميزان المدفوعات اللبناني إلى عجز بنيوي دائم منذ عام 2011، نتيجة ضمور التدفقات الخارجية وخروج رأس المال من لبنان وارتفاع المخاطر النقدية والتمويلية.

يشمل بيان الربح والخسارة النتائج المُحقّقة في لبنان فقط، أي من دون نتائج فروع المصارف ووحداتها التابعة في الخارج، وهو بالتالي يعكس نتائج العمليات المحلية إلى حدّ كبير، ويبيّن مصادر الإيرادات ومكامن «الأعباء»، وفق التعبير المستخدم فيه، إلا أنه لا يشمل نتائج العمليات (ربح أو خسارة) المُسجّلة خارج الميزانيات أو النتائج المؤجّلة، وأبرزها القسم المهم من أرباح ما يُسمّى «الهندسات المالية». وعلى الرغم من ذلك، تسمح قراءة هذا البيان بتكوين صورة عن الأرباح المُحقّقة ومصادرها.

في نهاية عام 2017، وصلت قيمة الموجودات لدى المصارف المحلية إلى 230 مليار دولار تقريباً، من ضمنها نحو 167 مليار دولار كودائع للزبائن (من دون ودائع القطاع العام وودائع الشركاء)، أي نحو 73% من مجمل الموجودات، ومن ضمنها أيضاً نحو 13 مليار دولار كقروض من مصرف لبنان إلى المصارف، بفوائد شبه مجانية مخصّصة لدعم ربحية المصارف وتعزيز ميزانياتها. ما يعني أن هذين المصدرين يمثلان أكثر من 78% من مجمل الموجودات، والباقي (22%) يمثل المصادر الأخرى، بما في ذلك الأموال الخاصة وودائع القطاع العام والقطاع المالي غير المقيم.

أين يجري توظيف هذه الموجودات الضخمة؟

بلغ مجموع التوظيفات في الأدوات السيادية (المديونية الفعلية المترتبة على الدولة اللبنانية من خلال سندات الدين وشهادات الإيداع والهندسات المالية) نحو 137 مليار دولار في نهاية العام الماضي، أي إن 60% من مجمل موجودات المصارف موظّفة لدى الدولة اللبنانية، في حين بلغت التوظيفات في القروض الممنوحة للقطاع الخاص نحو 62 مليار دولار، أي نحو 27% من مجمل الموجودات، علماً أن نحو 7 مليارات من هذه القروض موظّفة في الخارج، ونحو 4 مليارات متعثّرة ولا ينتج عنها أي فوائد، ما يعني أن قروض المصارف المُنتجة للفوائد محلياً تبلغ نحو 51 مليار دولار، من ضمنها أكثر من 21 مليار دولار قروضاً سكنية وشخصية ونحو 14 ملياراً قروضاً عقارية. ووفق بيانات العام الماضي، فإن القروض السكنية كانت مسؤولة عن ربع النمو في محفظة قروض القطاع الخاص، وكانت قروض تجارة الجملة (المستوردين) مسؤولة عن الربع أيضاً.

هذه الخريطة الموجزة لتوزّع توظيفات المصارف تبيّن أن المصدر الرئيس للإيرادات هو المال العام، من دون أن يقلّل ذلك عبء المديونية على الأسر والشركات، التي تتجاوز 100% من مجمل الناتج المحلي. ووفق بيان الربح والخسارة لعام 2017، بلغ مجموع الفوائد التي قبضتها المصارف على توظيفاتها المذكورة نحو 11,8 مليار دولار، 45% منها مصدره مصرف لبنان و20% مصدره الخزينة العامة، و32% مصدره القروض للقطاع الخاص وأقل من 4% بقية المصادر المتاحة. ما يعني أن نحو 8 مليارات دولار من مجموع الفوائد المقبوضة مصدرها المال العام، ونحو 1,5 مليار دولار من مصارفها قروض الأسر. استخدمت المصارف هذه الكتلة الهائلة من الفوائد المقبوضة، ولا سيّما التي قبضتها من المال العام، لتسديد نحو 8,1 مليار دولار كفوائد مترتبة على الودائع لديها، ولا سيّما ودائع الزبائن. وإذا اعتمدنا نسب التركّز في الودائع كمقياس لتحديد ما دفعته المصارف إلى كبار المودعين، فإن 0,8% من الزبائن فقط قبضوا أكثر من 4,2 مليار دولار من هذه الفوائد، في حين احتفظت المصارف باكثر من 3,7 مليار دولار، وتوزّع أقل من 200 مليون دولار على كل الأطراف الباقية.

لا تربح المصارف من الفوائد فحسب، إذ تتضمّن إيراداتها عمولات تقبضها من الزبائن لقاء خدمات تقدّمها لهم، وكذلك تقبض العمولات من عمليات تجريها مع مصرف لبنان والمصارف الأخرى والعمليات في الأسواق المالية والبورصات وأسواق القطع والمساهمات المختلفة، وغيرها. ووفق بيان الربح والخسارة، قبضت المصارف في العام الماضي نحو 885 مليون دولار كعمولات ودفعت في المقابل 181 مليون دولار، ما يعني أن صافي العمولات التي قبضتها بلغ 703 ملايين دولار. يضاف إلى هذه العمولات نحو 610 ملايين دولار كأرباح من العمليات الجارية مع مصرف لبنان (الهندسات المالية)، ونحو 109 ملايين دولار كسبتها المصارف من عمليات القطع، فضلاً عن 574 مليون دولار كسبتها كإيرادات أسهم وحصص ومساهمات وإيرادات تشغيلية أخرى.

بمعنى أوضح، حقّقت المصارف في العام الماضي إيرادات بقيمة تصل إلى 6 مليارات دولار، بعد تنزيل الفوائد والعمولات المدفوعة من قبل المصارف إلى أطراف أخرى، معظمها من توظيفاتها في الدين العام وعمليات مصرف لبنان، وأعادت توزيع هذه الإيرادات عبر إنفاق نحو 1,4 مليار دولار على موظّفي المصارف، من ضمنها نحو 210 ملايين دولار للإدارة العليا التنفيذية والرقابية. وكذلك أنفقت نحو مليار دولار كنفقات تشغيلية واستثمارية. وأنفقت أيضاً نحو 400 مليون دولار لإطفاء خسائر وتغطية قروض متعثرة. أي إنها أنفقت نحو 2,8 مليار دولار، واحتفظت بنحو 3,1 مليار دولار كأرباح، سدّدت عليها ضريبة بقيمة 440 مليون دولار، ليبلغ الربح الصافي المُصرّح عنه نحو 2,6 مليار دولار.

اقتصاد السوء

استبداد الليرة

محمد زبيب

منذ أزمة احتجاز رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري في السعودية، في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، انخفضت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 36,8 مليار دولار في تشرين الأول/ أكتوبر إلى 33,1 مليار دولار في حزيران/ يونيو، أي إنها اليوم أقل بنحو 3,7 مليار دولار عمّا كانت عليه قبل 8 أشهر.

هذا الرقم، على أهميته في قراءة الوضع النقدي للبنان، لا يمثّل إلّا الجزء الظاهر من النزيف المتواصل والمتنامي. أمّا الجزء المخفي فهو أكبر بكثير. وما انفكّ المصرف المركزي يبذل جهوداً حثيثة لطمس حجمه الحقيقي وأكلافه المباشرة وغير المباشرة والراهنة والمستقبلية، وذلك بهدف شبه وحيد، هو تسويغ السياسة النقدية المُعتمدة والمُهيمنة، ولا سيّما الهندسات المالية التي تقدّم كخيار وحيد لا بديل منه، وبالتالي، الترويج لمزاعم النجاح الباهر في امتصاص الضغوط التضامية على سعر صرف الليرة، خلافاً لما تشي به الوقائع والمؤشّرات والتوقّعات المُقلقة.

من المثير في حالة لبنان، أن ما يحصل تحت عنوان أولوية «الدفاع عن سعر ثابت لصرف الليرة مقابل الدولار»، بوصفه من «شروط البقاء»، وعلى الرغم من تأثيراته البالغة على المستويات المختلفة السياسية والاقتصادية والإجتماعية، لا يستفزّ حتى الآن أي جدل حقيقي مسموع، لا داخل الأحزاب القديمة والمُستحدثة ولا النقابات البيروقراطية ولا المجتمع المدني المزعوم ولا بين النخب المختلفة والخبراء الأباتيين. الكلّ (تقريباً) ينأى بنفسه أمام استبداد «سعر الصرف». ولا أحد يرغب في التورّط بهذه «اللعبة النقدية» المحفوفة بالمخاطر. وما عدا قلّة قليلة ونادرة ومُهمّشة، لا يوجد من يتحلّى بالشجاعة الكافية ليعلن أننا نعيش الآن في ورطة حقيقية؛ فنحن لا نثق بالسياسيين وندرك فسادهم وعجزهم وفشلهم ونخاف من أنانيتهم وطيشهم وولاءاتهم الأجنبية ومواقعهم الطبقية... فكيف لنا أن نراهن عليهم لتغيير «اللعبة» أو أن نترك «لعبتهم» تأخذ مداها الخطير. ولا سيّما على سلّم توزيع الثروة والدخل. ففي مثل هذا النوع من الورطات، أي في ذروة المخاطر التي تهدّد أكثرية المجتمع اللبناني، من فئات الدخل الادنى والمتوسط التي تتقاضى أجورها وتعويضاتها ومعاشاتها التقاعدية بالليرة، تظهر القوة السياسية للمصالح المالية كقوّة حاسمة، تمارس أقصى الابتزاز وأقساه، فإمّا القبول بدفع ثمن باهظ للمحافظة على سعر الصرف الثابت بحجّة أن الخيار الآخر يُفقر هذه الفئات أكثر مما هي مُفقرة، كما يُردّد حاكم مصرف لبنان، وإمّا تدفيع الضعفاء، ثمن تعديل سعر الصرف لإعادة التوازن إلى الحسابات النقدية، كما تشير ذاكرة اللبنانيين الآلمية في حقبة الثمانينيات والتسعينيات، التي ساهمت في إنتاج النموذج الحالي المشكو منه. وفي الحالتين: الرابح سيبقى هو نفسه وستزداد أرباحه ومكاسبه، والخاسر معروف أيضاً، وستزداد خسارته.

في هذا السياق، يتحوّل «سعر الصرف» إلى أحد التعبيرات الأكثر وضوحاً على وهم الديموقراطية الانتخابية، إذ يوضع، عن سابق تصميم، خارج «الصراع»، ويتمّ التعامل معه كمسألة «تقنية» لا «سياسية»، ويتمّ تغليف ذلك بادعاء «استقلالية» المصرف المركزي عن سائر السلطات الدستورية (تشريعية- رقابية وتنفيذية وقضائية) ومنحه «سلطة» لا يتمتّع عليها الدستور ولا قانون النقد والتسليف، هي في الواقع سلطة «الأسواق»، التي يقول حاكم مصرف لبنان بصراحة تامّة ووقحة إنها السلطة الوحيدة التي يحتكم إليها! وهنا يكمن الوجه الآخر للورطة التي نواجهها الآن: فمن يهتم بالنقود هم أنفسهم الذين يكسبونها، أمّا الذين يخسرون فيفقدون اهتمامهم بها ويتعاملون معها كطلاسم، والأهم يفتقدون إلى من يمثلهم ويريد حقّاً أن يحميهم. وهذا مصدر القلق الفعلي ممّا يحصل.

لقد سجّل ميزان المدفوعات اللبناني عجزاً تراكمياً في النصف الأوّل من هذا العام يقدّر بنحو 5,2 مليار دولار، وهو العجز «الفعلي» الذي لم يعد يظهر في المنهجية الجديدة (المُعدّلة) التي اعتمدها مصرف لبنان، بدءاً من تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، والتي يحاول عبرها إظهار قيمة أصوله الخارجية بأكبر من قيمتها الحقيقية، إذ بات يحتسب ضمنها محفظته من سندات دين الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية، خلافاً للمنهجية المُعتمدة في معظم دول العالم، وبمعزل عن أي تدفقات مقابلة لها من الخارج، أي إنه يتصرّف كما لو أنه قادر على طبع «الدولار». وهذا غير ممكن إطلاقاً. هذه «الحيلة» رفعت قيمة الأصول الأجنبية لدى مصرف لبنان (دفترياً) في الفترة نفسها من 42 مليار دولار إلى 44 مليار دولار. ولكن، على الرغم من ذلك، سجّل ميزان المدفوعات، وفق المنهجية الجديدة، عجزاً يتجاوز 208 ملايين دولار في هذه الفترة. ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي (تقرير المادة الرابعة الممنوع من النشر)، سيواجه الاقتصاد اللبناني مخاطر انخفاض احتياطاته الأجنبية، وهي الأساس الذي تقوم عليه سياسة تثبيت سعر صرف الليرة، من ما يكفي لتغطية 14 شهراً من مستوردات السلع والخدمات، التي يستهلكها المقيمون في لبنان في عام 2018، إلى 5 أشهر فقط في عام 2023، ولن تغطّي هذه الاحتياطات سوى 12% من مجمل ودائع المصارف اللبنانية بالعملات الأجنبية بالمقارنة مع 35% في عام 2017.

يشير عجز ميزان المدفوعات إلى أن الأموال الخارجة من لبنان أعلى من الأموال الداخلة إليه. وهذا الاتجاه مستمرّ منذ عام 2011 (ما عدا فائض مُصطنع تحقّق في عام 2016 بفضل الهندسة المالية الشهيرة)، وهذه هي المرّة الأولى في تاريخه التي يسجّل فيها ميزان المدفوعات عجوزات متراكمة لسنوات عدّة متتالية، فحتى في سنوات الحرب بقي ميزان المدفوعات يميل إلى أن يكون فائضاً بشكل عام. ووفق المنهجية السابقة لاحتساب ميزان المدفوعات، بلغت قيمة العجوزات المتراكمة منذ عام 2011 حتى نهاية النصف الأوّل من هذا العام نحو 13,5 مليار دولار. هذه العجوزات المتراكمة في سبع سنوات ونصف السنة الأخيرة توازي (تقريباً) نصف كل الفوائض التي تراكمت في عشرين سنة (28,6 مليار دولار بين عامي 1990 و2010).

تكشف هذه التطوّرات الطبيعة البنيوية لأزمة ميزان المدفوعات، لا سيّما في اقتصاد يرضخ تحت عجز مزمن وتاريخي في حسابه الجاري يوازي ربع مجمل الناتج المحلي، ولا يصدّر سلعاً وخدمات سوى بأقل من 5% من مجمل هذا الناتج، ويتركّز على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليه في المصارف والعقارات، ويتكّل بدرجة كبيرة لتمويل استهلاك الأسر المقيمة على تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج التي تقدّر بنحو 8 مليارات دولار سنوياً... ويرضخ أيضاً، في الوقت نفسه، لعجز مالي محلي توأم لعجزه الخارجي، يتمثّل بإنفاق عام يزيد عن 33% من مجمل الناتج المحلّي، ولا يقابله إيرادات عامّة إلا بنسبة 23% من الناتج، وينتج من ذلك عجزاً مالياً يوازي 10% من مجمل هذا الناتج، يجري تمويله بزيادة المديونية العامّة، وهي ثالث أعلى مديونية في العالم نسبة إلى مجمل الناتج المحلي، وبزيادة مديونية الاقتصاد اللبناني الخارجية (بما فيها ودائع غير المقيمين) إلى أكثر من 200% من مجمل الناتج المحلي. وهذا يعني من جملة ما يعنيه أن تمويل الاقتصاد بعملة غير الليرة، وتثبيت سعر صرف الليرة، يرتّب كلفة باهظة جدّاً لخدمة الدائنين أمس واليوم وغداً وفي المستقبل البعيد أيضاً.

هذا ما نواجهه، وحتماً لا توجد أجوبة تقنية على هذه الورطة، وإنما هناك أجوبة سياسية كثيرة ومتنوعة، وهو ما يبدو أننا نفتقر إليه ونحتاج للجدل فيه.

مؤشر

كيف نفهم ربحيّة المصارف اللبنانية؟

علي هاشم

يرفض المصرفيون تناول ربحيّة المصارف بالقيم المُطلقة، مهما بلغت. فبرأيهم أن هذه القيم قد تكون خادعة ولا تعكس مستويات الربحيّة الحقيقية، ولذلك يجدر تناولها قياساً إلى وزنها النسبي في الميزانية المُجمّعة. ويعتمد المصرفيّون مؤشّراً أولياً لاحتساب مستوى الأرباح قياساً إلى حقوق المساهمين في المصرف، بهدف تقدير ربحهم كنسبة من استثمارهم في هذا المصرف. كما يحتسبون هذا الربح قياساً إلى حجم موجودات المصرف، وهي بمعظمها ودائع للزبائن بهدف احتساب الفعالية في توظيف الموجودات بشكل عام.

تمثّل مجموعة ألفا أكبر 15 مصرفاً في لبنان، يحتوي كل منها ودائع تتخطّى المليار دولار، وقد حقّقت هذه المجموعة في العام الماضي عائداً على حقوق المساهمين تخطّى نسبة 12,57% وسطياً. لكن اللافت أن «بنك عوده» و«بنك لبنان والمهجر» تمكّنا من تحقيق نسب بلغت 17,8% و15,8% على التوالي (يمثّل المصرفان نحو ثلث الموجودات المصرفيّة في لبنان). وتشكّل هذه النسب معدّلات مرتفعة، بالمقارنة مع متوسط العائد لدى مصارف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البالغ 11,4% فقط.

في الشكل، يظهر أن المصارف اللبنانيّة تمتلك معدّلات ربحيّة عالية، تعكس نجاحها في تحقيق أعلى العوائد للمستثمرين، وهو ما تستخدمه المصارف باستمرار لتكريس صورتها كقطاع متميّز. وربّما، هذا صحيح. لكن عند التدقيق أكثر، يتبيّن أن الصورة مختلفة عند احتساب متوسط العائد إلى الموجودات. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بلغ هذا المعدل في السنة الماضية 1,5%، بينما لم يتجاوز 1,06% في مصارف مجموعة ألفا، ولم يتخطَّ مستوى 1,44% في أي من مصارف هذه المجموعة.

كيف نفهم هذه المؤشّرات؟ وكيف نقرأ ربحيّة المصارف اللبنانية؟

يمكن فهم المؤشّرين من خلال التدقيق في طبيعة التوظيفات التي تقوم بها المصارف اللبنانية، وكيف تختلف عن شكل التوظيفات التي تقوم بها المصارف في أمكنة أخرى من العالم.

في سنة 2017، بلغت نسبة الديون إلى الودائع في مصارف مجموعة ألفا 36,42%. بمعنى أوضح، فإن 36,42% فقط من قيمة الودائع التي تلقّتها المصارف اللبنانية تم توظيفها في عمليات تسليف لمصلحة عملاء آخرين. في المقابل، بلغ متوسط هذه النسبة في مصارف الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 79,8% في السنة الماضية، وتجاوزت النسبة 83% في مصارف الأسواق الناشئة، وتخطّت 87% على مستوى العالم.

توظّف المصارف اللبنانية نحو 63,58% من موجوداتها في الدين العام، أي في سندات الخزينة، ولدى مصرف لبنان، كما عمدت منذ 2016 إلى توظيف أصولها في الهندسات المالية المختلفة التي يجريها مصرف لبنان مع المصارف، بهدف إمتصاص السيولة بالعملات الأجنبية. وبالتالي، سمحت طبيعة هذه التوظيفات للقطاع المصرفي بتحقيق زيادات مستمرّة في مستوى الودائع، وتوظيف معظمها في أدوات سيادية، لا تحمل مخاطر التسليف للقطاع الخاص المعتادة، كما لا تحمل الكلفة التشغيلية الاعتيادية لأنشطة تسليف الزبائن. وساهمت الهندسات المالية والعمليات الاستثنائية بضخّ أرباح غير اعتيادية بشكل متكرّر منذ عام 2016.

في النتيجة، رفع هذا النموذج مستوى ربحيّة المصارف قياساً إلى حقوق المساهمين فيها (أي العائد على حقوق المساهمين)، في ظل تضخّم الودائع وتوظيفها بأدوات مضمونة تحقّق أرباحاً سهلة ومباشرة وفورية لمصلحة المصارف، وبتكاليف تقلّ عن تكاليف التسليف الاعتيادية. في المقابل، أدّى النمط نفسه إلى تخفيض العائد على الموجودات، إذ ظلّت النسبة أقل من المتوسط الإقليمي، لأن هذا النموذج يقوم على توظيف حجم كبير من الموجودات في أدوات لا تحقّق بالضرورة أعلى مردود بالنسبة إلى حجمها.

كل ذلك تمّ على حساب خدمة الدين العام، وأدّى إلى ربط مخاطر القطاع المصرفي بمخاطر الدولة التمويلية. فمن جهة، أصبح الحفاظ على ربحيّة القطاع المصرفي ونموّه شرطاً للحفاظ على مصدر تمويل الدين العام وإعادة تمويله باستمرار، ومن جهة أخرى أصبح احتمال أي تعثّر في السلامة الائتمانيّة للدولة مصدر خطر على النظام المالي اللبناني برمّته.

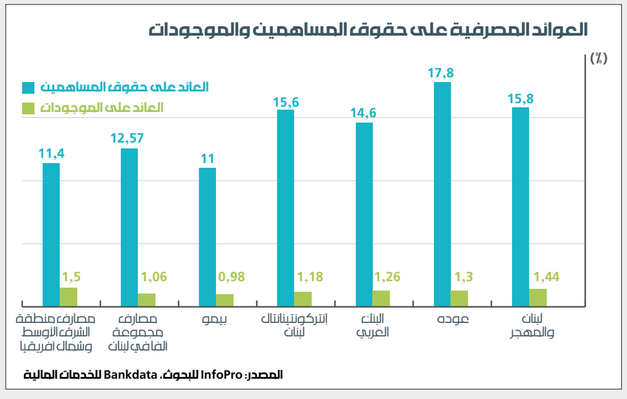

المصدر: InfoPro للبحوث، Bankdata للخدمات المالية

مستقبل العمل

الرأسمالية الحديثة: لا حرية للعمّال ولا سيادة ولا استقلال

ربيع جميل
باحث في اقتصاد المنصات الإلكترونية

حاجة الرأسمالية للسيطرة والتحكّم بعوامل الإنتاج، ومن ضمنها العمّال، مثّلت الدافع الأساس خلف كل استراتيجيات الإدارة الأمثل للموارد، بغية توسيع هوامش الأرباح وضمان استمراريتها. هكذا، يرى كارل ماركس أن رأس المال يشتري قوة عمل الأفراد بشرط سيادته المطلقة على آلية استخدامها، بما يضمن أكبر قدر ممكن من الإنتاجية، ويوازن بين الحاجة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية من دون الإضرار بوسائل الإنتاج المستخدمة. في هذا السياق يمكننا فهم التسلسل التاريخي لاستراتيجيات التحكّم والسيطرة التي اعتمدتها الرأسمالية، بدءاً من التايلورية العلمية، التي تنسب إلى فريدريك تايلور (1865-1915).

ميّز تايلور بين نوعين من العمّال: المبدعون والأقل إبداعاً وقدرة على الإنتاج، فأعطى الفئة الأولى القدرة على التحكّم والسيطرة في عمل الفئة الثانية، التي لم يسمح لها التدخّل بما هو أكثر من القيام بالعمل الميكانيكي لإنجاز مهمات محدّدة تتكامل في ما بينها ضمن سلسلة الإنتاج. بنظر تايلور، كان التحكّم المطلق بحركية العمّال وطريقة عملهم المكوّن الأساسي لتحقيق الإنتاجية. عدّ العمّال مكمّلين لأدوات الإنتاج من دون الحاجة للنظر في الأبعاد الاجتماعية والإنسانية لحيواتهم.

استُكملت التايلورية في ما بعد مع هنري فورد، لتأخذ أبعاداً متجدّدة مع ما يعرف بالتسوية الفوردية، التي قامت على اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتحقيق زيادة كمية في الإنتاج عبر المكننة واعتماد المعايير القياسية standardization، بالإضافة إلى منح العمّال زيادات نوعية في الأجور تمكّنهم من شراء المنتجات، وبالتالي تحفيز الاستهلاك وضمانات اجتماعية واستمرارية العمل. توسّعت الفوردية مصحوبة بحاجة الرأسمالية لموازنة خطر الشيوعية المنتصرة في أكتوبر 1917، وبالانهيار الاقتصادي الكبير في عام 1929، لتخرج من الحرب العالمية الثانية الاستراتيجية الاقتصادية الرأسمالية الوحيدة لقيادة «العالم الحرّ»، والمقصود هنا الغربي حصراً، بعيداً عن شبح رأسمالية الدولة السوفياتية التي كانت تشكّل تهديداً وجودياً. تطوّرت الفوردية خلال ما يُسمى الثلاثية الذهبية، التي امتدت من النصف الثاني من الأربعينيات إلى النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، وتمكّن العمّال خلال هذه الفترة من تحقيق مكتسبات جوهرية أساسية على مستوى الحق بالتنظيم النقابي، الحرّ والأمان الوظيفي والاجتماعي، وأصبحت الفوردية بمكان ما دين الرأسمالية الجديد الذي اعتنقته حتى منظّمات العمّال، باستثناء تلك الثورية منها التي ثابرت على التمييز ما بين مُستغِل ومُستغَل في علاقات العمل، مرتكزة على التناقض الأساسي للمصالح بين الطرفين والاختلاف في الموقع ضمن علاقات القوة المهيمنة.

بالمحصلة، لم يتمكّن العمّال، وهم في أعلى درجات قوّتهم التفاوضية من تحقيق سيادتهم على قوّة عملهم أو استقلاليتهم في كيفية بيع هذه القوة التي يمتلكونها. عظّمت قوّتهم، لكن حريتهم كانت دوماً مقيّدة بعقود العمل الجماعي، التي غالباً ما شكّلت الذراع التنفيذية لسيطرة أصحاب العمل وتحكّمهم بمسار الإنتاج وعلاقاته. وهذا ما حدّد سقف الحراك العمّالي بعدم الخروج عن الإطار العام المقدّسات علاقات الإنتاج الرأسمالية، حتى أصبحت الغاية الأساس للمنظّمات العمّالية، عملياً، تنظيم عملية استغلال العمّال.

اختُزل مفهوم العمل بالإطار الفوردي المعاصر، بعيداً عن تاريخ العلاقات ما بين العمّال والرأسماليين في المراحل الأولى للثورة الصناعية وحتى مرحلة ما قبل الرأسمالية، كما يحاجج الفيلسوف الفرنسي أندريه غورز (1989) في معرض حديثه عن اختراع العمل بشكله الحديث. إلا أن المتغيّرات العالمية التي شهدتها ثمانينيات القرن الماضي، والتي يمكن اختصارها بعوامل عدّة، أولها تخلّي الرأسمالية الغربية عن التشغيل الكلّي، كالإطار الماكرو-اقتصادي، وجنوحها نحو السياسات النقدية، كوسيلة للتحفيز الاقتصادي، مصحوبة بمتغيّر سياسي متمثّل بوصول الثنائي ريغن - تاتشر إلى سدّة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، وبالتزامن مع بوادر انهيار رأسمالية الدولة السوفياتية، التي كانت قد أجبرت الرأسمالية الغربية على تقديم التنازلات الأساسية في علاقاتها مع العمّال على مدى نصف قرن. جرى الدفع نحو التخلّي عن التسوية الفوردية لمصلحة ما يعرف بنمط الإنتاج المرن lean production ، الذي يقوم أساساً على تحرير الرأسمالي من أي التزام تجاه العمّال (ضمانات اجتماعية)، استمرارية العمل، أجور لائقة)، عرفت هذه التجربة بالمرحلة التويوتية، نسبة إلى فلسفة شركة تويوتا اليابانية في تحسين الإنتاجية. في المقابل، أصبح الإنتاج الرأسمالي محدّداً بالطلب العام، فلا إنتاج من دون طلب، وأعيدت هيكلة العمّال، بعيداً عن مشاغل العمل الكبرى، في فرق عمل صغيرة متخصصة، وكُلّف العمّال مهمات مراقبة الإنتاجية وتحفيزها، وجرى تقييمهم بناءً على ذلك. وعلا الحديث عن الحاجة للعمّال المبدعين الذين يحملون قيم الحرية والاستقلالية والمقدرة على حل التعقيدات.

في الشكل، اعطت منهجية الإدارة مزيداً من التحرّر للعمّال. وبالفعل، مزيداً من المقدرة على التحكّم والسيطرة لأصحاب العمل والمتحكّمين كلّياً بدفق المعلومات عن السوق. يطلق دايفيد هارفي على هذه المرحلة مصطلح «التراكم عبر السلب» accumulation by dispossession، بمعنى أن التراكم الرأسمالي لم يكن ليحصل إلا من خلال سلب العمّال كامل حقوقهم وامتيازاتهم التي حقّقوها خلال الثلاثية الذهبية. هكذا، عبر ابتداع توصيفات وظيفية جديدة غير خاضعة لمعايير العمل، تقوم على ادعاء منح العمّال مزيداً من الحرية والاستقلالية (العاملون بدوام جزئي والعاملين لحسابهم والمتدرّبين والمتعاقدين والمياومين)، أعيدت هيكلة سوق العمل بما يفرغ مؤسسات وقوانين العمل الخاصة بالحقبة الفوردية (النقابات ضمناً) من جدواها، ويحوّلها إلى هياكل غير مؤثرة بعملية الإنتاج، ويسلب الوافدين الجدد إلى سوق العمل حريتهم النقابية واستقلاليتهم المالية، عبر تكبيلهم بأجور منخفضة وإغراقهم بالديون (القروض) وانتهاك سيادتهم على قوّة عملهم، التي يجبرون على بيعها وحصراً بالشروط التي يفرضها صاحب العمل، في ظل تفكيك أي نظم حماية اجتماعية (كتعويضات البطالة والمساعدات الاجتماعية بحجّة تأثيرها على الإنتاجية العامة للاقتصاد). هذه المرحلة التي يمكن حصرها بالفترة الزمنية ما بين منتصف سبعينيات القرن الماضي إلى الأزمة المالية الأخيرة، أسميها «الثلاثية التدميرية» التي أنتجت سوق عمل تهيمن عليه الشركات بنحو مطلق، ويقوم على قوّة عمل مهمّشة ومفكّكة وغير قادرة على الصمود في ما بينها، وهياكل نقابية مفرغة من أي قوة تفاوضية ومقيّدة بحاجتها للعقود الجماعية لضمان امتيازات قُضِمت بنحو كبير.

أمام هذا المشهد، خرجت الرأسمالية الغربية من الأزمة المالية الأخيرة بمزيد من التحرّر من الالتزامات في العلاقة مع العمّال والحكومات في آن واحد، لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ العمل، إذ يُعاد تعريف العلاقات ما بين العمّال وأصحاب العمل بما يعود بالزمن إلى مرحلة الإنتاج ما قبل الصناعي، وتحديداً مع نمط الإنتاج السابق للمصانع putting-out system، مع اعتماد الماكينات وبناها والتكنولوجيات كالتطبيقات والمنصّات الإلكترونية كوسائط أساسية لإدارة العلاقة مع العمّال أو المتعاقدين/ المنتجين المستقلّين كما يُسمّون.

هكذا، تمكّنت شركات كأوبر وديليفرو وأمازون و Airbnb من إرساء نمط جديد من علاقات العمل، يجمع بين تحكّم التايلورية وسيطرتها وتشييئها للعمّال، وبين حاجة الفوردية البنيوية للتشغيل الكلّي والحرية والفردية والاقتصاديين. تعرّف منظمة العمل الدولية الدخل الأساسي بأنه «تحويل مالي غير مشروط لجميع المواطنين/ المقيمين». ويأتي هذا الاقتراح في ظل اقتصاد عالمي ما زال يحاول التعافي من أزمة 2008، وفي ظل تزايد اللامساواة والفقر، وخصوصاً في أوقات تترسّخ فيها السياسات التقشفية كاستجابة وحيدة للأزمات الاقتصادية والمالية في بلدان عدّة. لذا، يشكّل الدخل الأساسي أحد الحلول المقترَحة. فحتى صندوق النقد الدولي اقترح تطبيق الدخل الأساسي كحل لمكافحة الفقر واللامساواة في تقرير الراصد المالي لعام 2017. فقد بات هذا الطرح مقبولاً لمواجهة استياء الناس من الوصفات النيوليبرالية الجاهزة وترجمتها في صناديق الاقتراع وصعود التيارات الشعبوية في بلدان عدّة.

تلقى فكرة الدخل الأساسي رواجاً غير مسبوق، وتتحوّل شيئاً فشيئاً إلى أحد الطروحات السائدة، بعد أن كانت جزءاً من الأفكار غير التقليدية والمرفوضة بين أوساط القوى السياسية التقليدية. الفكرة مغرية طبعاً، ويأتي الترويج لها ليس فقط على أنها قد تشكّل حلّاً للفقر وتقليص اللامساواة، بل أيضاً كخطوة استباقية من أجل مواجهة الأتمتة والتعويض عن استبدال الروبوتات للعمل الإنساني، فالدخل الأساسي (أو الراتب) سيبدّد الخوف من الروبوتات والتحوّلات الجذرية التي تطرأ على العمل وأشكاله. يختصر السوسيولوجي والاقتصادي فان باريسيتش، وهو أحد أهم الداعمين للدخل الأساسي، كل المسألة بقوله: «تلاقي اللامساواة المتزايدة مع موجة جديدة من الأتمتة ووعي أكبر حول الحدود الإيكولوجية للنمو، جعل من الدخل الأساسي موضوع اهتمام غير مسبوق حول العالم».

تتلاقى تيارات عدّة سياسية واقتصادية يمينية ويسارية حول ضرورة إدخال الدخل الأساسي للجميع إلى جدول الأعمال، لكن الإشكالية تأتي في التطبيق. فشعار الدخل الأساسي للجميع وبريقه يخفي خلافات جدية وجذرية حول المبدأ نفسه وتمويله وكيفية تطبيقه. فمقترحات الدخل الأساسي كثيرة وتتعارض وتتناقض في ما بينها، وخصوصاً التي يطرحها اليمين واليسار. فالفكرة قديمة جداً، وتعود إلى قرون مضت، وتاريخياً يمكن القول إن التطبيق الأول لها كان في مقاطعة سبينهاملاند في بريطانيا في عام 1795. ففي حينه أُدخل برنامج مساعدة للفقراء، بحيث

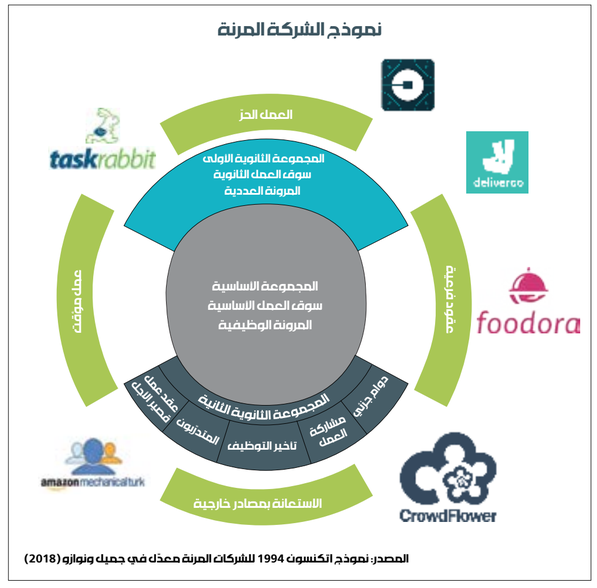

المصدر: نموذج اتكنسون 1994 للشركات المرنة معدّل في جميل ونوازو (2018)

> يقدّم الكاتب نقداً لمقولات الحرية والمرونة والاستقلالية، التي تعد الرأسمالية الحديثة بها العمّال، في حين انها بالفعل تسلب العمّال حقّهم السيادي على ملكيّاتهم الخاصة واستهلاكها في عملية إنتاج فائض القيمة، في سياق ما يُسمّى «التراكم عبر السلب»

الدخل الأساسي: عندما يتلاعثم اليمين واليسار!

نبيه عبدو

تخيّلوا أنكم تتلقون شهرياً مبلغاً من المال من الحكومة لمدى الحياة، من دون أي شروط أو قيود. فسواء كنتم تعملون أم عاطلون من العمل، أم حتى غير ناشطين اقتصادياً، فإنكم ستتلقون دخلاً يكون بمثابة حق، بغضّ النظر عن وضعكم الاجتماعي. هذه الفكرة، قد يعتبرها البعض راديكالية، أو ضرباً من الخيال لا يمكن أن يتحقّق إلا في عالم مثالي، ولكنها ليست كذلك.

فكرة جديدة ـ قديمة

في السنوات القليلة الماضية بدأت فكرة الدخل الأساسي تأخذ رواجاً في أوساط صانعي السياسات؛ الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والاقتصاديين. تعرّف منظمة العمل الدولية الدخل الأساسي بأنه «تحويل مالي غير مشروط لجميع المواطنين/ المقيمين». ويأتي هذا الاقتراح في ظل اقتصاد عالمي ما زال يحاول التعافي من أزمة 2008، وفي ظل تزايد اللامساواة والفقر، وخصوصاً في أوقات تترسّخ فيها السياسات التقشفية كاستجابة وحيدة للأزمات الاقتصادية والمالية في بلدان عدّة. لذا، يشكّل الدخل الأساسي أحد الحلول المقترَحة. فحتى صندوق النقد الدولي اقترح تطبيق الدخل الأساسي كحل لمكافحة الفقر واللامساواة في تقرير الراصد المالي لعام 2017. فقد بات هذا الطرح مقبولاً لمواجهة استياء الناس من الوصفات النيوليبرالية الجاهزة وترجمتها في صناديق الاقتراع وصعود التيارات الشعبوية في بلدان عدّة.

تلقى فكرة الدخل الأساسي رواجاً غير مسبوق، وتتحوّل شيئاً فشيئاً إلى أحد الطروحات السائدة، بعد أن كانت جزءاً من الأفكار غير التقليدية والمرفوضة بين أوساط القوى السياسية التقليدية. الفكرة مغرية طبعاً، ويأتي الترويج لها ليس فقط على أنها قد تشكّل حلّاً للفقر وتقليص اللامساواة، بل أيضاً كخطوة استباقية من أجل مواجهة الأتمتة والتعويض عن استبدال الروبوتات للعمل الإنساني، فالدخل الأساسي (أو الراتب) سيبدّد الخوف من الروبوتات والتحوّلات الجذرية التي تطرأ على العمل وأشكاله. يختصر السوسيولوجي والاقتصادي فان باريسيتش، وهو أحد أهم الداعمين للدخل الأساسي، كل المسألة بقوله: «تلاقي اللامساواة المتزايدة مع موجة جديدة من الأتمتة ووعي أكبر حول الحدود الإيكولوجية للنمو، جعل من الدخل الأساسي موضوع اهتمام غير مسبوق حول العالم».

تتلاقى تيارات عدّة سياسية واقتصادية يمينية ويسارية حول ضرورة إدخال الدخل الأساسي للجميع إلى جدول الأعمال، لكن الإشكالية تأتي في التطبيق. فشعار الدخل الأساسي للجميع وبريقه يخفي خلافات جدية وجذرية حول المبدأ نفسه وتمويله وكيفية تطبيقه. فمقترحات الدخل الأساسي كثيرة وتتعارض وتتناقض في ما بينها، وخصوصاً التي يطرحها اليمين واليسار. فالفكرة قديمة جداً، وتعود إلى قرون مضت، وتاريخياً يمكن القول إن التطبيق الأول لها كان في مقاطعة سبينهاملاند في بريطانيا في عام 1795. ففي حينه أُدخل برنامج مساعدة للفقراء، بحيث تحوّل لهم الحكومة المحلية مبلغاً مرة واحدة عوضاً عن تصحيح أجور القطاع العام، وذلك لتفادي زيادة الأجور وتحفيز الطلب. وهذان سببان آخران لحمل اليمين على طرح الدخل الأساسي، باعتباره حلاً لانخفاض الطلب الحالي نتيجة التقشّف وتدني قيمة الأجور الحقيقية، خصوصاً أن هناك مخاوف كبيرة من أن تسبّب أزمة الطلب هذه فترة كساد جديدة مع تضخّم مديونية الشركات والأسر.

تحريرنا من العمل الاستغلالي

أما على اليسار، فتأتي الطروحات مختلفة كلّياً، فبينما يهدف اليمين النيوليبرالي إلى اعتماد الدخل الأساسي من أجل التخلّص من دولة الرعاية الاجتماعية، يطرح اليسار الدخل الأساسي كوسيلة لإعادة التوازن بين العمّال ورأس المال. بالفعل، يدعم عدد من الماركسيين، كعالم الاجتماع الأميركي أولن رايت، للنيوليبرالية بشكلها الحالي) أحد أهم المرجّحين للدخل الأساسي، ليس لتقليص الفقر، بل لتقليص حجم القطاع العام. فبرأي فريدمان، يجب استبدال كل التحويلات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية (كالضمان الاجتماعي، وإعانات البطالة، والمعاشات التقاعدية)، أي استبدال نظام الرعاية الاجتماعية كلّه بدخل أساسي يحلّ محله. بذلك، يُقلَّص حجم القطاع العام و«فساده»، ويمكن تمويل الدخل الأساسي وضمان فعالية السوق في إدارة الاقتصاد من دون تدخّل الدولة وبرامجها الاجتماعية وأنظمتها الصحية والتعليمية. ويمكن أيضاً الاستغناء عن الحدّ الأدنى للأجور والسماح للسوق بالعمل بحرية وفعالية كاملة. هذا الطرح ليس غريباً عن الواقع اللبناني. خلال معركة سلسلة الرتب والرواتب اقترح نقولا شمّاس، رئيس جمعية تجّار بيروت، إعطاء كل عائلة لبنانية ألف دولار أميركي

> يلخّص الكاتب السجالات الراهنة في شأن مفهوم «الدخل الأساسي»، الذي يعني أن تسدّد الحكومة مبلغاً نقدياً مُحدّداً شهرياً لكل مواطن مقيم، من دون شروط وبمعزل عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستفيد. ويُبيّن الاختلافات في الطرح والأهداف بين اليمين واليسار، ويفسّر أسباب انتقاد البعض له، بوصفه طوق نجاة للرأسمالية وليس أداة لمحاربتها.

٪25,3
هي النسبة
إلى الناتج الإجمالي المحلّي
المُقدّرة من
منظّمة العمل الدولية
لدخل أساسي
لكل البالغين والأطفال
في لبنان
يوازي 100٪
من خط الفقر الوطني.
مقارنة بنحو
23٪ في الأردن
و17.2٪ في تونس
و16.4٪ في مصر

طبقي في وجه رأس المال. ويدعم هؤلاء تطبيق دخل أساسي مموّل من الضرائب التصاعدية، ويكون جزءاً من الرعاية الاجتماعية ولا يستبدلها. ويقول دعاة هذا الطرح إنّ على هذا الدخل أن يكون كافياً ليحقّق وحده حياةً كريمة، بحيث يعطي الفرصة للعمّال أن يرفضوا وظيفةً معيّنة من دون أن يكونوا تحت خطر الفقر أو العوز. وهنا يمكن الدخل الأساسي أن يحقّق أهدافاً مهمة عدّة. أولاً، يزيد من قوة العمّال التفاوضية، إذ إنهم باتوا قادرين على مواجهة أصحاب العمل ورفض الاستغلال من دون فقدان مصدر رزقهم، ويتيح لهم وقتاً وإمكانية أكثر بأن يتنظموا. ثانياً، يكون خطوة نحو إنهاء تسليع العمل، إذ يصبح بإمكان الأفراد اختيار عدم الانخراط في العمل بطابعه الاستغلالي الحالي، وعوضاً عن ذلك الانصراف إلى الأعمال التي يحبّونها ونزع الطابع في سوق العمل، أي نزع الطابع الاغترابي عن العمل. وثالثاً، يمكن للراتب الأساسي أن يعيد تعريف الأسرة أو حتى فكفكة طابعها الأبوي والسلطوي. ففي حال تحويل دخل يتيح عيشاً كريماً للفرد، يمكن مثلاً للنساء، أو أي فرد من أفراد الأسرة الذين يتعرّضون للظلم، ترك كل شيء خلفهم. وبشكل عام، سيتيح لأفراد الأسرة النووية إمكانية الاستغناء عن العلاقات الأبوية من أجل تامين معيشتهم ورفاههم.

قارب نجاة النيوليبرالية

لكن الفرق الأساسي بين رؤية اليمين واليسار هو موقع القوة. أي إن اليسار هو في موقع الضعف من ناحية القوة الاجتماعية والتنظيمية، ومن ناحية انتشار مقاربته الاقتصادية داخل دوائر صنع القرار، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. أما اليمين، فهو في موقع المُهيمن في جميع الميادين، ويتبنّى أكبر رأسماليي العالم فكرة الدخل الأساسي، ولا سيّما من هم على رأس أضخم شركات التكنولوجيا كأمازون، وفايسبوك، وغيرها. فتجارب الدخل الأساسي الحالية تتبع بمجملها الرؤية النيوليبرالية. ففي فنلندا مثلاً، طبّقت الحكومة اليمينية الدخل الأساسي على عيّنة من المواطنين كاختبار تجريبي. وأعلنت أن الهدف منه استبدال إعانات البطالة بنظام أكثر فعالية وأقل هدراً وتحفيز العمالة. فاعتمدت دخلاً أساسياً متدنياً، 560 يورو شهرياً، أي ما يوازي 50% من خط الفقر الوطني. وموّلته عبر إلغاء بعض المنافع الاجتماعية كإعانة البطالة من أجل عدم زيادة الإنفاق العام. لذلك، جاء اختبار الدخل الأساسي خطوةً أولى لإلغاء المنافع لبعض الفئات، بحجّة تقليص البيروقراطية، كذلك جاء من أجل «تحفيز» العمّال على قبول أجور متدنية، بحجّة وجود راتب اساسي شهري غير مشروط. فالطروحات اليمينية هذه التي من المرجح اعتمادها، هي بمثابة دعم لأصحاب العمل عبر تحويل دخل أساسي متدنٍّ، أي لا يكفي وحده للعيش الكريم، ما يدفع العمّال إلى قبول أجور متدنية تكون إضافة إلى الدخل الأساسي. فبذلك يكون الدخل الأساسي أكثر إفادة لأصحاب العمل عبر خفض تكلفة العمل، ولا سيّما الأجور، ومن خلال خفض أو حتى إلغاء مساهمة أصحاب العمل بتمويل تقديمات الرعاية الاجتماعية كالضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك يعتقد بعض الاقتصاديين اليساريين، ممن ينتقدون هذا الطرح، أن الدخل الأساسي سيحلّ الأزمة التي تقبل عليها الرأسمالية مع أتمتة العمل عبر دعم الطلب والاستهلاك الإجماليين، فيكون هذا الأخير طوق النجاة للرأسمالية وليس أداة لمحاربتها.

يقول السوسيولوجي دانيال زامورا إن الدخل الأساسي كما يُطرح الآن «ليس بديلاً من النيوليبرالية، لكنه استسلام أيديولوجي لها». ويقول إن الدخل الأساسي كما يتمنّاه اليسار مكلف جداً على الرأسمالية التي لن تستطيع تحمّله. فإذا كان لدينا القوة الاجتماعية والسياسية لتطبيق الدخل الأساسي الذي يبتغيه اليساريون الراديكاليون، فلن يكون هناك حاجة للدخل الأساسي بالأصل، لأنه سيكون لدى العمّال القدرة على السيطرة على وسائل الإنتاج.

الجدل النظري والتطبيقي حول الدخل الأساسي غير محسوم، خصوصاً إذا كنا نتكلّم عن سياقات تشبه واقع مجتمعاتنا. فالخوف الرئيس من الدخل الأساسي، أن يكون بديلاً من أنظمة الرعاية الاجتماعية وبداية لخصخصة الخدمات العامة. لكن هل سيختلف ذلك في بلد كلبنان مثلاً يتّسم بضعف أنظمة الرعاية النظامية وتغطيتها لأقل من نصف الشعب اللبناني؟ وهل يمكن طرح دخل أساسي للجميع مع الإبقاء على أنظمة الرعاية الحالية؟ أم يجدر المطالبة بإعانة بطالة وتغطية صحية شاملة؟ وهل يمكن أيضاً أن يكون الدخل الأساسي خطوة أولى لتفكيك الشبكات الزبائنية؟ مجدداً، هذه السياسات يفرضها ميزان القوى الاجتماعي السائد.

كلفة الدخل الاساسي

قامت منظمة العمل الدولية بتقدير كلفة اعتماد الدخل الأساسي لـ130 بلداً، في حال تطبيقه استناداً إلى معاييرها، أي من دون استبدال نظام الرعاية الاجتماعية القائم، وأن يكون جزءاً من نظام الحماية الاجتماعية، وذلك وفقاً لسيناريوهين:
السيناريو الأول: دخل أساسي يوازي 100% من خط الفقر الوطني لكل البالغين والأطفال.
السيناريو الثاني: دخل أساسي يوازي 100% من خط الفقر الوطني لكل البالغين، و50% للأطفال لغاية سن الخامسة عشرة

البلد	الأطفال نسبة لمجموع السكان (%)	خط الفقر السنوي للبالغين (بالعملة الوطنية)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بالعملة المحلية)	الكلفة للسيناريو 1 (نسبة للناتج المحلي)	الكلفة للسيناريو 2 (نسبة للناتج المحلي)
مصر	33.2	4.428	26.954	16.4	13.7
الاردن	35.5	996	4.338	23	18.9
لبنان	24	5.045.136	19.912.838	25.3	22.3
المغرب	27.2	4.362	33.328	13.1	11.3
تونس	23.4	1.501	8.716	17.2	15.2

المصدر: منظمة العمل الدولية

قراءات

مقال

تركيا: الانهيار التام

مايكل روبرتس

يتناول الكاتب أزمة انهيار الليرة التركية إنطلاقاً من فرضية تقول: إن ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتنامي الحرب التجارية، سيضربان الاقتصادات الراسمالية الناشئة مثل تركيا. وسترتفع تكلفة الإقتراض بالعملات الاجنبية بنحو حادّ. ومن المرجّح ان تتراجع الإستثمارات الاجنبية. وفي هذا السياق، وصلت تركيا إلى راس قمة أزمة الديون، مثل الارجنتين واوكرانيا وجنوب أفريقيا. وهناك المزيد المُنتظر في المستقبل.

تمرّ الليرة التركية في حالة انهيار تام، فقد خسرت 40% من قيمتها في مقابل الدولار خلال الأشهر الستة الأخيرة، وانخفضت بنسبة 20% خلال أسبوع واحد (في الأسبوع الأول من آب/ أغسطس). فالبلاد تدفع ثمن السياسة الاقتصادية المتقلّبة لزعيمها الاستبدادي (أعيد انتخابه أخيراً) رجب طيب أردوغان.

اندلعت الأزمة في تركيا عندما جمّدت الولايات المتحدة الأميركية أموال وزير العدل التركي عبد الحميد غول ووزير الداخلية التركي سليمان صويلو وممتلكاتهما، على خلفية دورهما في احتجاز القس الأميركي أندرو برونسون، الذي كان يدير كنيسة صغيرة في تركيا منذ أكثر من عقدين، قبل احتجازه في تشرين الأول/ أكتوبر 2016، بتهمة الضلوع والمشاركة في تدبير الانقلاب العسكري الذي نُفّذ لإطاحة أردوغان، وهي التهمة التي ينفيها القسّ الأميركي ويُدرجها في خانة «الافتراء». علماً أن هذه القضية الخلافية ليست إلا واحدة من ضمن خلافات عدّة بين تركيا والولايات المتحدة، ظهرت في مواقف البلدين المتباينة تجاه سوريا، وصولاً إلى وقف توريد السلاح الأميركي إلى تركيا.

تبع قرار تجميد أموال الوزيرين التركيين وممتلكاتهما في الولايات المتحدة، إعلان وزير التجارة الأميركي ويلبر روس، أن الولايات المتحدة ستضاعف الرسوم الجمركية على واردات الصلب التركي إلى 50%، باعتبار أن النسبة السابقة (25%) لم تكن كافية لخفض حجم الصادرات التركية إلى الولايات المتحدة الأميركية. وقال روس: «إن مضاعفة الرسوم الجمركية على واردات الصلب التركية ستؤدّي إلى خفض حجمها بعد أن وجدت وزارة التجارة أنها تشكّل تهديداً للأمن القومي».

لا شكّ في أن هذا القرار (الأميركي) كان بمثابة الفتيل الذي أشعل الأزمة في تركيا، إلا أنه لا يشكّل منشأ تدهور الوضع الاقتصادي هناك. في الواقع، وعلى إثر محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 2016، وسّع إردوغان حجم التسليفات لتعزيز الاقتصاد، وأقال الآلاف من وظائفهم الحكومية والأكاديمية واحتجزهم، وأبقى على معدّلات فائدة منخفضة، ومنع المصرف المركزي التركي من القيام بأي إجراء للحدّ من التضخّم المتسارع، واصفاً أسعار الفائدة بـ«أم وأب كل الشرور».

مع بدء الاحتياطي الفدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة وتعزيز الدولار الأميركي، لم يتمكّن الاقتصاد الرأسمالي التركي من الصمود. تكمن مشكلة تركيا في عدم امتلاكها موارد الطاقة، وإنّما فقط ناتج خبراتها البشرية وعملاتها الرخيصة التي تموّل من الاستثمارات الخارجية، من أوروبا وأميركا، وتصبّ في مجالات التنمية الصناعية والعقارات والبناء، إذ يعتمد المواطنون والشركات التركية، في شكل أساسي، على الاقتراض بالدولار واليورو.

يبدو واضحاً أن النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته تركيا خلال العامين الماضيين، بُني على أساسات ضعيفة تقوم على التسليفات والاقتراض الخارجي، في حين لم تتناسق الواردات التي غمرت الاقتصاد التركي مع الصادرات، وهو ما أدّى إلى انخفاض الربحية وتراجع رأس المال التركي، وأتى صعود الدولار الأميركي وأسعار الفائدة عالمياً لينهي حفلة النمو التركية، ويصطدم إردوغان بواقع الرأسمالية العالمية.

تعاني البنوك والشركات التركية من مشكلات كبيرة، إذ إن المطلوبات بالعملات الأجنبية المترتبة على الشركات التركية غير المالية تفوق قيمة أصولها بالعملات الأجنبية بأكثر من 200 مليار دولار. ويضاف إلى ذلك، ديون المصارف والمؤسسات المالية بالعملات الصعبة التي تستحق قريباً، بحيث يترتّب على المصارف تسديد 51 مليار دولار خلال العام المقبل، بالإضافة إلى 18,5 مليار دولار بالنسبة إلى الشركات غير المالية. وتأتي هذه المستحقّات في الوقت الذي باتت تشكّل فيه مديونية الشركات نحو 62% من الناتج المحلي الإجمالي، ونصفها بالعملات الأجنبية (معظمها بالدولار واليورو).

هذا الواقع يقلق المستثمرين الأجانب، فهؤلاء يتخوّفون من عدم تمكّن تركيا من تمويل هذه الديون، إذ إن ديونها الخارجية قصيرة الأجل، في حين أن احتياطاتها بالعملات الأجنبية انخفضت إلى مستويات جديدة، وهو ما أدّى إلى خروج رأس المال من تركيا، وبالتالي انهيار الليرة. إن تخلّف المصارف والمؤسسات التركية عن تسديد ديونها، يضاعف حدّة قلق رأس المال العالمي حالياً، نظراً إلى الخسائر الفادحة التي ستتكبّدها المصارف الأوروبية وستنعكس على ميزانياتها، فتصيبها «عدوى» (وفق تسمية الأسواق) التخلّف عن السداد، قبل أن تنتشر هذه العدوى على مستوى العالم، خصوصاً أن بعض المصارف التركية مملوكة من جهات أجنبية، وأكبر دائني تركيا هم مصرف BBVA الإسباني، ومصرف UniCredit الإيطالي و BNP Paribas الفرنسي.

من الواضح أن المصارف الموجودة في تركيا لديها الكثير من الاحتياطيات، كما أن القروض الممنوحة لتركيا لا تشكّل إلا جزءاً صغيراً من إجمالي قروضها. ولكن حتى الخسائر «الهامشية» يمكن أن تشكّل نقطة تحوّل سلبية، خصوصاً عندما تكون الأرباح ضعيفة والقروض السيئة في هذه المصارف آخذة في الارتفاع.

كيف يمكن إردوغان الخروج من أزمة انهيار العملة؟ الحل الرأسمالي يكمن برفع أسعار الفائدة إلى نسب عالية جداً لوقف الاقتراض، وخفض النفقات وزيادة الضرائب (أي التقشّف المالي)، واستخدام «المدّخرات» لدعم المصارف في تسديد مستحقّاتها من الديون الخارجية. ويتعيّن على تركيا أيضاً اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض على الطريقة اليونانية. ووفقاً لنظام صندوق النقد الدولي، يمكنها أن تقترض ما يصل إلى 28 مليار دولار لتمويل مستحقّات ديونها المستقبلية، في مقابل خضوعها لشروط الصندوق المتعلّقة بالتقشّف، مع ما يعنيه هذا الحل الرأسمالي من ركود اقتصادي، سيضرّ بالمواطنين بشكل حادّ، ويقضي على الدعم الشعبي الذي يحظى به إردوغان.

أيضاً، تستطيع الحكومة التركية فرض ضوابط على حركة رؤوس الأموال ومنع خروجها من البلاد. إلا أن ذلك سيؤدّي إلى توقف المقرضين الأجانب عن الإقراض، وفي كل الحالات، سيُدفع الاقتصاد باتجاه حالة من الركود. كذلك، يمكن إردوغان أن يحاول الحصول على تمويل من روسيا أو الصين أو المملكة العربية السعودية (كما فعلت باكستان أخيراً)، ولكن لسوء الحظ، علاقاته سيئة مع كل هذه البلدان.

ما زال إردوغان يقاوم كل هذه الخيارات، حتى الآن، مطالباً مؤيّديه بـ«الثقة بالله» وبه.

المشكلة الأكبر تكمن بأزمة الديون المتصاعدة في الأسواق الناشئة، وهذا ما قلته في أيار/ مايو الماضي بعد الانتخابات العامة في تركيا، فارتفاع أسعار الفائدة العالمية وتنامي الحرب التجارية التي بدأها الرئيس الأميركي ترامب، سيضربان الاقتصادات الرأسمالية الناشئة مثل تركيا، وسترتفع تكلفة الاقتراض بالعملات الأجنبية بنحو حادّ، ومن المرجّح أن نتراجع الاستثمارات الأجنبية. لقد وصلت تركيا إلى راس قمة أزمة الديون، مثل الأرجنتين (التي وصلت إليها بالفعل)، وأوكرانيا وجنوب أفريقيا. وهناك المزيد المُنتظر في المستقبل.

Michael Robert's blog

المصدر: المصرف المركزي التركي - وزارة المالية التركية

جدولة مستحقّات الديون الخارجية المفترض تسديدها خلال الأشهر الـ12 المقبلة، بغض النظر عن تواريخ استحقاقات القروض الأساسية. علماً أن القطاع المالي يتضمّن المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، من دون قروض التجارة، فيما يتضمّن القطاع العام الحكومة المركزية فقط.

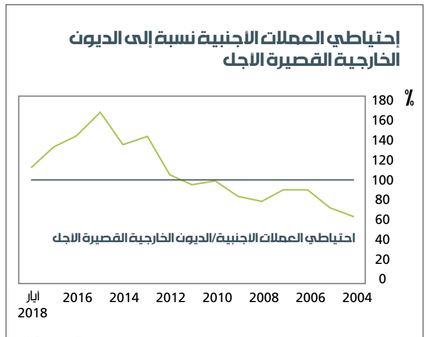

المصدر: IIF

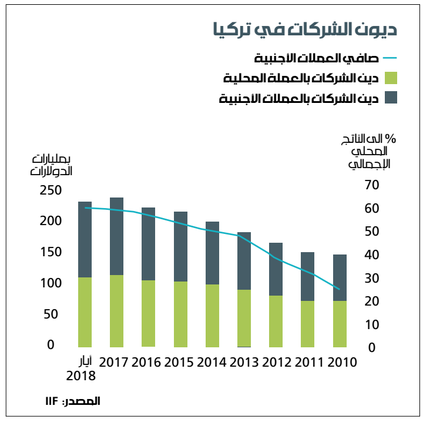

المصدر: IIF

رسم بياني

150 عاماً للانتقال من الدخل المنخفض إلى متوسط الدخل

فيفيان عقيقي

«تنحصر الأسر في بلدان عدّة، منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، في الدرجات السفلى من السلم الاجتماعي، وهو ما يُترجم بتقلّص فرص الأفل دخلاً بالتحرّك صعوداً، فضلاً عن ارتفاع مخاطر تراجع متوسطي الدخل إلى فئات أدنى، بمعدّل 1 من أصل 7 أشخاص من الأسر المتوسطة ينضمّ إلى فئات الدخل المنخفض، وواحد من أصل 5 ينضم إلى الـ20% الأقل فقراً». وينعكس الوضع الاجتماعي على صحة هؤلاء الأشخاص ومستواهم التعليمي والوظائف المُتاحة لهم والدخل الذي يتقاضونه، بحيث «يحصل 4 من أصل 10 أشخاص (آباؤهم متعلّمون) على تعليم ثانوي، ولا يتابع سوى شخص واحد من أصل 10 التعليم العالي، مقارنة مع ثلثي الأفراد (أولاد ذوي التعليم العالي)».

أمّا في ما يتعلّق بالوظائف المُتاحة لهم، فيتبيّن «فمنذ تسعينيات القرن الماضي، هناك اتجاه نحو المزيد من الثبات في فئات الدخل، وهو ما يُترجم بتقلّص فرص الأقل دخلاً بالتحرّك صعوداً، فضلاً عن ارتفاع مخاطر تراجع متوسطي الدخل إلى فئات أدنى، بمعدّل 1 من أصل 7 أشخاص من الأسر المتوسطة ينضمّ إلى فئات الدخل المنخفض، وواحد من أصل 5 ينضم إلى الـ20% الأقل فقراً». وينعكس الوضع الاجتماعي على صحة هؤلاء الأشخاص ومستواهم التعليمي والوظائف المُتاحة لهم والدخل الذي يتقاضونه، بحيث «يحصل 4 من أصل 10 أشخاص (آباؤهم متعلّمون) على تعليم ثانوي، ولا يتابع سوى شخص واحد من أصل 10 التعليم العالي، مقارنة مع ثلثي الأفراد (أولاد ذوي التعليم العالي)».

أمّا في ما يتعلّق بالوظائف المُتاحة لهم، فيتبيّن أن «نصف أبناء المديرين في فئات الدخل العليا يصبحون أيضاً مديرين، في حين أن أقل من ربع أولاد العمّال اليدويين (في الفئات الدنيا) يملكون فرصة أن يصبحوا مديرين، في حين أن ثلثهم يتحوّل إلى عمّال يدويين أيضاً».

وعلى صعيد الدخل، يتبيّن أن هناك احتمالاً لـ«انتقال ثلثي الأفراد الذين ينتمي آباؤهم إلى فئات الدخل المنخفض إلى فئات أعلى، مع تقاضي نصفهم تقريباً مداخيل متقاربة لمعدّلات الدخل في هذه الفئة، مع بقاء نصف أبناء الأغنياء، في الشريحة الأعلى لدى الحياة. فعلى مدار 4 سنوات بقي نحو 60% من الـ20% الأفقر في الفئة نفسها لتوزّع الدخل، على الرغم من تحرّك معدّلات الأجور صعوداً، في مقابل بقاء 70% من الـ10% الأغنى في الفئة نفسها خلال الفترة نفسها».

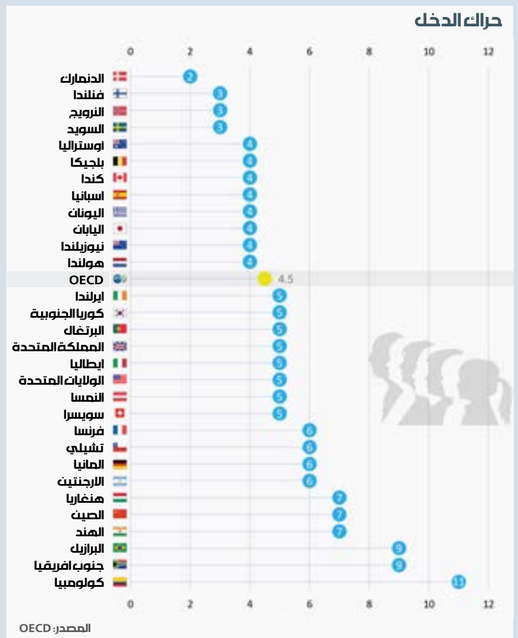

المصدر: OECD

يُبيّن هذا الرسم البياني عدد الأجيال التي يحتاجها الأفراد الذين ولدوا في أسر منخفضة الدخل للوصول إلى متوسط الدخل في مجتمعاتهم في البلدان الغنية المنتمية إلى منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية. مع الإشارة إلى أن العائلات منخفضة الدخل، قيد الدراسة، هي العائلات التي تنتمي إلى الـ10% الأدنى ضمن فئة العائلات المنخفضة الدخل.

فكّر مجدّداً

كيف تخلق المصارف المال

الأمجد سلامة

في العاشر من حزيران الماضي صوّت 76% من المقترعين السويسريين بـ«لا» في الاستفتاء على «المبادرة السويسريّة للمال السيادي». وهذه «المبادرة» كانت اقتراح قانون يحصر شرعيّة خلق المال بالمصرف المركزي السويسري دون باقي المصارف في البلاد. ولكن كيف تخلق المصارف المال؟ أليست المهمّة فعلاً منوطة بالمصارف المركزيّة دون غيرها؟

في مخيّلتنا الشعبية المال هو العملة، والعملة هي المال، ولكن هذا تعريف قاصر عن استيعاب معنى المال من منظور اقتصادي. فعلم الاقتصاد يعرّف المال على أنه كل ما يشكّل بيئة تبادل ووحدة محاسبة وتخزين للقيمة. وبناءً على هذا التعريف، كمية المال في العالم اليوم كبيرة جداً، والعملات جزء منها. وبتقديرات معظم الاقتصاديين لا تتجاوز العملات الورقية والمعدنية 8% من كمية المال المتداول حول العالم.

بالعودة إلى سويسرا وإلى السؤال المطروح، في النظام المصرفي المعاصر، المصارف المركزية تخلق المال بكثير من أشكاله ومن ضمنها العملة الورقية، بينما المصارف تخلق المال بطريقة أخرى، لأنها لا يحق لها خلق مال على شكل عملة ورقية. إذاً كيف؟

إنها تخلق المال عبر القروض، فهي تعطي القروض بما يتجاوز موجوداتها، ولا تكتفي بإقراض ما هو مودع عندها أو ما تقرضها إياه المصارف المركزية فقط، بل تقرض أضعافه. طبعاً التوسّع في الإقراض هذا تحكمه معادلة رياضية مرتبطة بنسبة الاحتياطي من الودائع الذي تحتفظ به المصارف والتي تفرضه المصارف المركزية. فمثلاً إن كانت النسبة 10% تكون المعادلة قيمة المضاعف القصوى=110%=10، أي يحقّ للمصرف إقراض ما يصل إلى عشرة أضعاف ما تبقّى من الإيداعات في المصرف بعد اقتطاع الاحتياطي. وبينما تضع مناهج التدريس في الجامعات هذه العملية تحت سلطة المصرف المركزي عبر ما يضخّه من احتياطي لدى المصارف على شكل قروض، إلا أن الكثير من الباحثين في هذا المجال والكثير من الخبراء في المصارف المركزية العالمية يقولون إن هذا النموذج يُخرج عملية خلق المال من يد المصارف المركزية ويركّزها في يد المصارف الخاصة. وفحوى مشروع القرار السويسري كان منع المصارف من إقراض أكثر من موجوداتها من الودائع، ما يعني أنه لا يمكنها أن تقرض أكثر ممّا لديها من مال. ولكن محاولة تصوّر نظام خلق مال مختلف تعني نهاية النظام المالي كما نعرفه، ومن الصعب التنبّؤ بما سيحل بالأسواق المالية والاقتصادات إن أصبحت عملية خلق المال أصعب، وتحكّمت به المصارف المركزية حصراً.

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

الاقتصاد السياسي للمجتمع المدني في لبنان

«إن الثورة السياسية هي ثورة المجتمع المدني... فالثورة السياسية أنهت الصفة السياسية للمجتمع المدني»
كارل ماركس

كانت الانتخابات اللبنانية الأخيرة مسرحاً لتجلّي عمل نوع جديد من التشكيلات السياسية عُرفت بـ«المجتمع المدني». وكانت قد برزت قبل ذلك بشكل واضح خلال الحراك المدني في عام 2015 وفي الإنتخابات البلدية عام 2016، وخصوصاً في بيروت. وكان لهذا الصعود «السياسي» للقوى الجديدة وقعاً واسعاً، وإن لم يُترجم بوصولها إلى مواقع السلطة السياسية. وارتبط هذا الوقع أيضاً بنوع من الارتباك الذي ساد أوساطاً عدّة فوجئت بظهور حركات جديدة، وإن مبعثرة، لا تنتمي إلى الجسم السياسي الذي حكم لبنان منذ الطائف حتى الآن.

تعود هذه الحيرة الى أن المفهوم نفسه لا يزال غير مفهوم إلى حدّ كبير حتى من الذين يَحْمِلون (أو يُحمّلون) لواء أو صفة «المجتمع المدني». فقوى السلطة الطائفية تعتبره، في أحسن الأحوال، تجمّعاً أخلاقياً لمواطنين لا بدّ منه «لتصحيح أخطاء السياسيين»! وفي أسوأ الأحوال تعتبره جزءاً من حصان طروادة ضدّ هذه القوى على اختلاف مشاربها. حتى إن البعض من الشعب يعتبرونه (على شبكات التواصل الاجتماعي بشكل خاص) تجمّعاً لخارجين عن السياق العام لطبيعة الأمور، وصولاً إلى كونهم منحلّين دينياً وأخلاقياً واجتماعياً؛ والبعض الآخر من الشعب يعتبرونه ملاذاً لمطالبهم المحقّة وللعدالة، مثل حقوق المرأة والمعوّقين وعاملات المنازل وغيرهم. أما اليسار، فأيضاً، وربّما لأسباب تتعلّق بتوقيت ظهور «المجتمع المدني» على المستوى العالمي إبّان انتفاضات 1989، ينظر بريبة وحتى بازدراء إلى هذه القوى الجديدة، ولو أنها كانت شريكته (وإن بشكل غير مباشر) في حراك 2015 وفي الانتخابات النيابية الأخيرة. إذاً اليسار والشعب والأحزاب الطائفية كلّها في حالة حب ـ كراهية أو علاقة انفصامية مع المجتمع المدني. أخيراً، المجتمع المدني نفسه لا يعرف أن يُعرّف نفسه إلا أنه «ليس»، أي بالسلبي، وكأنه إلى حدّ كبير لا يعرف ماذا يريد. من أجل فهم كل هذا، تطرح بعض الأمور.

لماذا المجتمع المدني الآن؟

لا أحد بالطبع يستطيع أن يؤكّد متى كانت المرّة الأولى التي استعمل فيها مفهوم «المجتمع المدني» لوصف هذه الظاهرة على المستوى المحلي. أما على المستوى العالمي، فإذا وضعنا «المجتمع المدني» على «Google Books Ngram viewer»، وهو المحرّك الذي يعطي وتيرة استخدام الكلمات أو العبارات أو الأسماء في الكتب عبر التاريخ، نرى أن بدايات استعمال هذا المفهوم كانت في حوالى عام 1750 واستمرّت تقريباً بالوتيرة نفسها حتى نهايات القرن التاسع عشر. بعد ذلك، انخفضت وتيرة الاستعمال حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي، حين انفجر بشكل ملحوظ استعمالها! إذاً، وفقط من هذا المؤشر، نرى أن مفهوم المجتمع المدني ظهر تقريباً مع بدايات الرأسمالية وخفّ استعماله مع تجذّر الديموقراطيات الرأسمالية وظهور الدول الإشتراكية، ثم عاد بقوة أكبر مع انهيار المنظومة الإشتراكية في أوروبا في خلال الثورات المخملية ضدّ الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، حيث وضع بعض منظّري الإصلاح مفهوم المجتمع المدني واستقلاليته بوجه الدولة الشيوعية الشمولية. إذاً، في الواقع السياسي اليوم، نحن لا نزال نعيش إرهاصات هذه المرحلة من «عودة» المجتمع المدني، الذي أخذ أشكالاً و/أو تعريفاً مغايراً إلى حدّ ما، عن تلك التي سادت مع ظهور الرأسمالية أو الحداثة.

المجتمع المدني والحداثة والراسمالية

وفق هيغل، فإن المجتمع المدني (أو البورجوازي) هو حيث يعيش الإنسان كفرد خاص يحقّق رغباته وحاجاته الذاتية، وبالتالي يشكّل فضاءً للفرد في تعاملاته الاقتصادية والاجتماعية. وينتج من هذا التعامل طبقات ونظام عدالة وسلطات عامة تضع الفرد على سكّة اكتشاف الوعي الشامل universal consciousness، فمثلاً الجمعيات التي تمثّل طبقة رجال الأعمال، تعبّر عن المصلحة المشتركة لهذه الطبقة وليس عن مصلحة فرد معيّن، ولو أنها تبقى تمثّل فقط جزءاً من المجتمع المدني. وهنا يأتي ظهور الدولة السياسية تجسيداً لهذه الإرادة الشاملة التي ترتفع عن المصالح الخاصة الموجودة في المجتمع المدني وتحقّق تجسيداً نهائياً للعقل. وفي الرأسمالية، ينفصل للمرّة الأولى المجتمع المدني عن المجتمع السياسي. يقول ماركس في «المسألة اليهودية»: «إن الثورة السياسية هي ثورة المجتمع المدني... فالثورة السياسية أنهت الصفة السياسية للمجتمع المدني». فإذا قارنا الرأسمالية مع المجتمع الإقطاعي، نرى بوضوح أنه في الإقطاعية لم يكن هناك مجتمع مدني، بل إن سلطة أرباب الأرض كانت بمثابة جامع الكل. ففي الإقطاعية إن انتساب الفرد لنقابة الحرفيين أو التجّار guild هو الطريقة أو الوسيلة التي تضعه في تراتبية المجتمع السياسي، فلا انفصال بين المجتمع المدني والسلطة السياسية. يضيف ماركس في هذا الإطار أن «مجتمع الإقطاعية ذاب إلى قاعدته، إلى الإنسان الأناني... وهكذا أصبح الإنسان قاعدة الدولة السياسية، وبإعلانها حقوق الإنسان، فهي تعلنه كذلك... إن التحرّر السياسي هو تحويل الإنسان إلى عضو في المجتمع المدني كفرد مستقل أناني، وفي المقلب الآخر إلى المواطن، أو الإنسان الأخلاقي». إذاً المجتمع المدني وُلد مع الرأسمالية وهو مكان الفرد والاقتصاد وتراكم الرأسمال، من دون تشابك مع السلطة السياسية حُكماً كما في الإقطاعية.

إذاً المجتمع المدني في الرأسمالية هو في حالة تدفق (flux)، وهو ليس كما يُوصف حالياً، على أنه مجموع الجمعيات الأهلية أو غير الحكومية وتلك التي لا تتوخّى الربح؛ هو أكثر من ذلك بكثير. بالعودة إلى ماركس، في «مقدمة نقد فلسفة الحق عند هيغل»، فهو يضع المجتمع المدني مكاناً لظهور الطبقات وصراعاتها التي تحقّق التحرّر السياسي في مرحلة معيّنة، ويقول: «إذا كانت طبقة معيّنة (في المجتمع المدني) تمثل طبقة التحرّر، فإن طبقة أخرى عليها أن تكون طبقة القمع الواضحة. إن الأهمية السلبية العامة للنبلاء ولرجال الدين الفرنسيين هي التي شكّلت الأهمية الإيجابية للطبقة التي عارضتهم ـ البورجوازية».

> يحاجج الكاتب أن نظام الشمولية الطائفية يعني فعلياً عدم وجود مجتمع سياسي مستقلّ عن الطائفة. لكن هذا التنظيم شبه ــ الإقطاعي للعلاقات لم يستطع أن يلغي المجتمع المدني، الذي تظهر فيه أخيراً بوادر انفكاك عن هذا النظام، لذلك يبقى رهان التغيير مرتبطاً باستمرار هذا الانفكاك وتسارعه، لتصبح معه دينامية المجتمع المدني ثورية، بحيث إنها المكان الذي يُطلق الثورة السياسية التي ستقضي على النظام الطائفي.

فلاديمير كازانفسكي ـ اوكرانيا

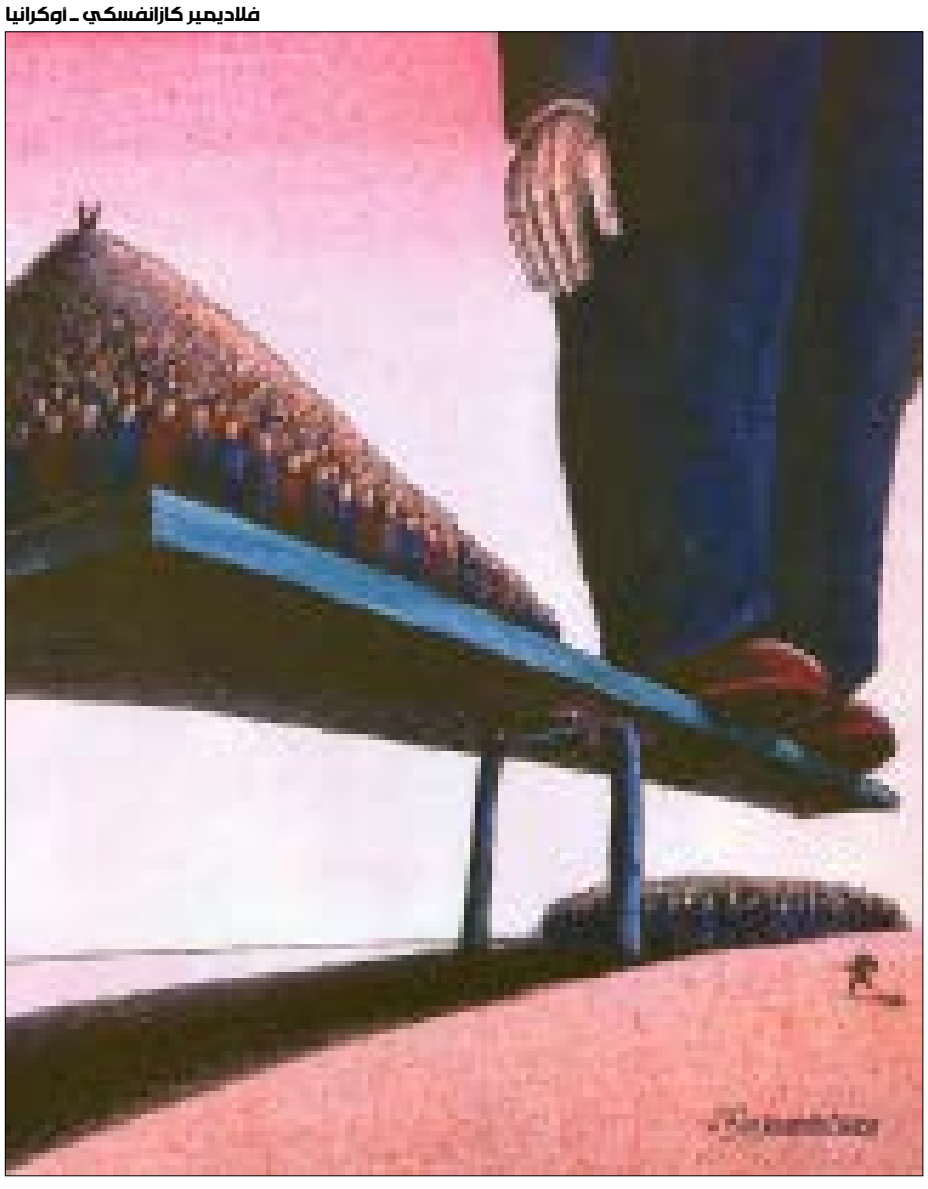

المجتمع المدني والطائفية

في معرض النقاش حول المجتمع المدني في لبنان، الذي لم ينتهِ بعد وأصبح يذهب في اتجاهات غير واضحة، اعتبر البعض ما يمكن وضعه كالتالي: «لماذا كل هذه الضجّة؟ فالمجتمع المدني هو كل شيء ما عدا العسكر». ربّما، ولكن سأطرح هنا فرضية أن «في لبنان المجتمع المدني هو الجميع ما عدا الأحزاب الطائفية». وكلازمة (corrollary) لها «إن المجتمع المدني اللبناني هو المكان الذي ينبثق عنه مشروع مجتمع سياسي بديل». والفرضية واللازمة تنبعان من خصوصية تحوّل النظام الطائفي اللبناني من نظام المارونية السياسية إلى نظام شمولي بعد الطائف، وخصوصاً بعد 2005.

إن نظام الشمولية الطائفية يعني فعلياً عدم وجود مجتمع سياسي مستقلّ عن الطائفة، والذي يتجلّى الآن سياسياً في الديموقراطية التوافقية ونظام المحاصصة الطائفي، كما يتجلّى إدارياً بالتحاصص بين الطوائف على كلّ مراكز الدولة الإدارية (في نفي تام لمفهوم هيغل حول طبقة موظّفي الدولة كالطبقة العالمية)، هو شبيه بالعلاقات التي كانت موجودة في المرحلة الإقطاعية في أوروبا. فانتماء الفرد إلى الطائفة هو الذي يضعه في سلّم التراتبية السياسية والإدارية للدولة، وهنا تقوم الأحزاب الطائفية بدور الوسيط بين الفرد والمجتمع السياسي. لكن، في الوقت نفسه، هذا التنظيم شبه ـ الإقطاعي (quasi-feudal) للعلاقات، والذي أرساه نظام الطائف بشكل تدرّجي منذ 1991، لم يستطع أن يلغي المجتمع المدني الذي تطوّر في لبنان مع الرأسمالية اللبنانية.

هنا نستطيع أن نفهم كيف أن القوى الجديدة التي تشكّل عملاً سياسياً خارج الطائفة هي قوى المجتمع المدني. لكن المجتمع المدني هو أكثر من ذلك، هو يضمّ كل القوى المستقلّة عن الطائفة، وهو مكان للفعل السياسي الخارج عنها. بهذا التعريف، هناك ثلاث قوى أكثر أساسيةً من هذه القوى الجديدة في المجتمع المدني: الأحزاب اليسارية والطبقات الوسطى والعاملة (على حزب الكتائب أن يحسم خياره السياسي هنا!)؛ الطبقة الرأسمالية وتنظيماتها؛ والنقابات العمّالية، ومن بينها المهنية مثل المحامين والمهندسين والأطباء.

وهنا من الواضح أن أجزاءً من الطبقة الوسطى والمتعلّمة بدأت تتضارب مصالحها مع الطائفية وتجد تمثيلاً لها في القوى الجديدة. أما الطبقة الرأسمالية، فهي لم تفكّ بعد ارتباطاتها بالنظام الطائفي لأنها ترى فيه أداة للحفاظ على مصالحها، و هذا أمر ليس بجديد أو فريد من نوعه في علاقة الرأسماليين بالسلطة السياسية. يقول ماركس في «الثامن عشر من برومير»: «إن البورجوازية تعترف بأن مصالحها تفرض عليها أن تُعفى من مخاطر أن تكون هي في الحكم... فمن أجل أن تحافظ على سلطتها الاجتماعية، على سلطتها السياسية أن تنكسر... ومن أجل أن تنقذ محفظتها، عليها أن تتخلّى عن التاج»! من هنا، فقط عندما ترى بعض الأقسام المتقدّمة للرأسماليين اللبنانيين أن إعادة التوزيع الطبقية هي أقل كلفة عليها من إعادة التوزيع الطائفية الحالية، يمكن أن يكون لها دور سياسي جديد. أما القسم الثالث، التي تنظيماته في أمكنة أخرى في العالم العربي كان لها دور خلال الانتفاضات في 2011، فهي في لبنان واقعة بشكل كبير تحت سحر وسيطرة النظام الطائفي مع بوادر انفكاك في المرحلة الأخيرة.

من هنا، فإن الانفكاك الذي بدأ يحصل تدرّجياً في السنوات الماضية لا يزال في أوله، ولا يزال غير فاعل سياسياً كما برهنت الإنتخابات الأخيرة. لكن بسبب البنية شبه ـ الإقطاعية للنظام الطائفي وشموليته، يبقى رهان التغيير مرتبطاً باستمرار هذا الانفكاك وتسارعه، مُحفّزاً بأزمة نظام الطائف نفسه، وبالتالي تصبح معه دينامية المجتمع المدني ثورية، بحيث إنها المكان الذي يُطلق الثورة السياسية التي ستقضي على النظام الطائفي.